المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مـذكــرة

في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

قسم : علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية
التخصص: شؤون اقتصادية و دولية

الموضـوع

أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على تطور إنتاج الحبوب في الجزائر

من تقديم الطالبة:
وحيون وردية

تحت إشراف الدكتور:
خالفي علي

أعضاء لجنة المناقشة

أ/هناد محمد .....رئيسا .....أستاذ محاضر أ/ م و ع ع س
أ/خالفي علي .....مشرفا ومقررا ..... أستاذ التعليم العالي/جامعة الجزائر 3
أ/بوضياف عبير.....عضوا مناقشا.....أستاذة مساعدة ب/ م و ع ع س
أ/جبارة عبد المجيد.....عضوا مناقشا.....أستاذ مساعد أ/المدرسة الوطنية العليا للفلاحة
أ/يخلف صارة .....عضوا مناقشا.....أستاذة مساعدة ب / م و ع ع س

السنة الجامعية: 2012/2011

كلمة شكــر

في إطار هذا العمل أعبر عن شكري للدكتور" خالفي علي "
لقبوله الإشراف على هذا العمل و لنصائحه و توجيهاته، كما
أشكر كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم الإشراف على مناقشة
المذكرة، كما أود أيضا شكر كل شخص أمد لي يد العون
و المساعدة بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و بالمجلس الوطني
الاقتصادي و الاجتماعي لدى إجراء التربص الميداني.

الإهـــــداء

إلى اللذين علماني حب الخير و جاهدا من أجل نجاحي أمي

و أبي أطالا الله في عمرهما

إلى كل إخوتي و أخواتي

و خاصة الصغير أحسن

إلى كل طلبة الدفعة الأولى للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

خاصة طلبة تخصص شؤون اقتصادية و دولية.

أهدي هذا العمل

فهرس المحتويات

العـــــنـــــاويـــــــــن	الصفحة
فهرس المحتويات	IV
قوائم الجداول، الأشكال و الملاحق	VIII
قائمة المختصرات	IX
الملخص	X
المقدمة	9-1
الفصل الأول: الإصلاحات المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) في دعم القطاع الزراعي	10
تمهيد	11
1.1. الدراسة الوصفية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية	12
1.1.1. تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	12
2.1.1. أسس و توجهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	13
1.2.1.1. الأسس التي بني عليها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	13
2.2.1.1. توجهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	14
3.1.1. دوافع و أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	14
1.3.1.1. دوافع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	15
2.3.1.1. أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	16
2.1. برامج و إستراتيجية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	17
1.2.1. برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	18
2.2.1. الدعم و التأطير المالي و التقني للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية	23
1.2.2.1. الآلية المالية	24
2.2.2.1. التأطير التقني	26
3.2.1. تنسيق، متابعة و مراقبة البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية	28
3.1. توسيع المهام من الفلاحة إلى التنمية الريفية (PNDAR)	30
1.3.1. مسعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (التكامل الاقتصادي و الاجتماعي)	30

2.3.1. كيفية تطبيق وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	**31**
1.2.3.1. تعريف المشروع الجواري للتنمية الريفية (P.P.D.R)	**31**
2.2.3.1 إجراءات دعم مشروع جواري للتنمية الريفية	**32**
3.3.1. أسباب الانتقال إلى إستراتجية التنمية الريفية المستديمة	**33**
4.1. دراسة وضعية و مكانة الأمن الغذائي في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.	**34**
1.4.1. الجهود المبذولة لتعزيز أوضاع الأمن الغذائي	**34**
2.4.1. سياسات و برامج توفير الغذاء و استهلاك السلع الغذائية	**35**
1.2.4.1. المخزون الاستراتيجي	**35**
2.2.4.1. البرامج الخاصة بالتوعية التغذوية وببرنامج حماية المستهلك	**36**
خلاصة الفصل الأول	**37**
الفصل الثاني: واقع زراعة الحبوب في الجزائر قبل وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)	**38**
تمهيد	**39**
1.2. مكانة و صعوبات تطور الحبوب في تحقيق الأمن الغذائي	**40**
1.1.2. الأهمية الإستراتيجية لإنتاج الحبوب في الجزائر	**40**
1.1.1.2. أهمية الحبوب على المستوى التغذوي	**40**
2.1.1.2. أهمية الحبوب على مستوى المساحات المخصصة	**41**
2.1.2. أهم سمات إنتاج الحبوب في الجزائر	**43**
3.1.2. صعوبات تطور زراعة الحبوب في الجزائر	**45**
1.3.1.2. الصعوبات و الأسباب المتعلقة بالوسط الطبيعي	**45**
2.3.1.2. الصعوبات و الأسباب المتعلقة بالطرق الزراعية	**46**
3.3.1.2. الصعوبات التنظيمية	**47**
2.2. المشاريع الإنمائية لزراعة الحبوب في الجزائر	**48**
1.2.2. مشروع الجزائر للحبوب	**48**

2.2.2. إدخال نظام القمح- ميدك Introduction du système Blé -Médicago	**49**
3.2.2. اختيار مدخلات الإنتاج وفق مناطق الإنتاج المناخية	**52**
3.2.2. 1. توزيع أصناف البذور وفق مناطق الإنتاج المناخية	**52**
2.3.2.2. نثر الأسمدة الكيماوية وفق مناطق الإنتاج المناخية	**54**
3.2. لمحة تاريخية عن تطور زراعة الحبوب لعشرية 1999/1990	**56**
1.3.2. تطور إنتاج و إنتاجية زراعة الحبوب لفترة 1990 إلى 1999	**56**
1.1.3.2. تطور إنتاج الحبوب من الفترة الممتدة من 1950 إلى 1989	**56**
2.1.3.2. تطور إنتاج الحبوب من 1990 إلى 1999	**58**
3.1.3.2. تطور إنتاجية الحبوب لفترة 1990 إلى 1999	**60**
2.3.2. المساحة المزروعة و المحصودة لمجموعة الحبوب لفترة 1990 إلى 1999	**62**
3.3.2. الكمية المستوردة لمجموعة الحبوب لفترة 1990 إلى 1999	**64**
خلاصة الفصل الثاني	**67**
الفصل الثالث: انعكاسات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) على تطور زراعة الحبوب و أفاق تنميتها	**68**
تمهيد	**69**
1.3. انعكاسات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على تطور القطاع الزراعي	**70**
1.1.3. أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الناتج الزراعي و مساهمته في الناتج الإجمالي.	**70**
2.1.3. الآثار على الأراضي الزراعية المستصلحة	**71**
3.1.3. الآثار على إنتاج المنتجات النباتية و الحيوانية	**73**
4.1.3. الآثار الاجتماعية (عمالة)	**76**
2.3 . أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على تطور زراعة الحبوب لفترة (2008/2000)	**78**
1.2.3. الأثر على تطور إنتاج ومردودية زراعة الحبوب	**79**

1.1.2.3. الأثر على تطور إنتاج زراعة الحبوب	**79**
2.1.2.3. الأثر على تطور مردودية محصول الحبوب	**82**
2.2.3. الأثر على تطور المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب	**85**
3.2.3. الأثر على تطور واردات الجزائر من مجموعة الحبوب	**89**
3.3. الأثر على مدى توفير مستلزمات الإنتاج و تطور نسب الاكتفاء الذاتي	**92**
1.3.3. الأثر على اختيار الأصناف و البذور المحسنة	**92**
1.1.3.3. مدى مساهمة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في توفير البذور المحسنة للحبوب	**92**
2.1.3.3. المؤسسات و البرامج الوطنية التي توفر الأصناف و البذور المحسنة للحبوب	**95**
3.1.3.3. مشاكل و محددات توفير الأصناف و البذور المحسنة	**95**
2.3.3. الأثر على استعمال الأسمدة	**96**
1.2.3.3. مدى توفير الأسمدة لمجموعة الحبوب	**96**
2.2.3.3. مشاكل و معوقات استخدام الأسمدة و أثارها على إنتاج الحبوب	**96**
3.3.3. الأثر على تطور نسب الاكتفاء الذاتي	**96**
4.3. أفاق تطور زراعة الحبوب ما بعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	**98**
1.4.3. العوامل و المحددات التي واجهت أداء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	**98**
1.1.4.3. العوامل الطبيعية والمناخية	**98**
2.1.4.3. العوامل الفنية	**100**
2.4.3. أفاق زراعة الحبوب في ظل سياسة التجديد الفلاحي و الريفي	**101**
1.2.4.3. سياسة التجديد الفلاحي والريفي	**101**
2.2.4.3. مستقبل مجموعة الحبوب في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي	**104**
خلاصة الفصل الثالث	**108**
الخاتمة	**109**
قائمة المراجع	**115**
الملاحق	**121**

قائمة الجداول، الأشكال و الملاحق

I- الجداول:

	الرقم	البيان	الصفحة
الفصل الأول	01	حجم المخزون من القمح في الجزائر لفترة (2007/2003)	36
الفصل الثاني	02	توزيع المساحة المزروعة حبوبا حسب المناطق لسنة 2007	41
	03	توزيع مناطق الحبوب حسب مستوى تساقط الأمطار	42
	04	متوسط إنتاج الحبوب لفترة 1990/1967	49
	05	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 1950 الى1989	57
	06	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 1990 الى1999	58
	07	توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب في الجزائر من 1990 الى1999	59
	08	توزيع المردودية حسب نوع الحبوب في الجزائر من 1990 الى1999	61
	09	توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب في الجزائر من 1990 الى1999	63
	10	المساحتان المزروعة و المحصودة قمحا في الجزائر من 1990 إلى 1999	64
	11	تطور حجم الواردات الجزائرية من الحبوب لفترة 1990-1999	65
الفصل الثالث	12	معدلات النمو السنوي للناتجين المحلي و الزراعي الإجماليين و عدد السكان خلال الفترة (2008/2000)	70
	13	أهمية الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي و متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2008/2000)	71
	14	المساحة الزراعية المستصلحة خلال الفترة (2008/2000)	71
	15	عدد المستثمرات الفلاحية التي استفادت من برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة (2008/2000)	72
	16	تطور بعض المنتجات الفلاحية خلال الفترة 2006/2000.	76
	17	تطور مناصب الشغل الزراعية المستحدثة خلال سنوات 2008/2000	77
	18	تطور إنتاج الحبوب لفترة (2000 -2008)	81
	19	تطور إنتاجية الحبوب لفترة (2000-2008)	84
	20	تطور المساحة المزروعة حبوبا لفترة (2000 -2008)	87
	21	توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب في الجزائر من 2000 إلى 2004	88
	22	تطور واردات الجزائر من القمح الصلب و اللين لفترة (2004-2008)	90
	23	تطور واردات الجزائر من الحبوب و القمح لفترة (2000-2007)	91
	24	أهم الدول المصدرة للقمح بنوعيه للجزائر	92
	25	مدى انتشار و استخدام الأصناف الموصى بها لمجموعة الحبوب	94
	26	نسب الاكتفاء الذاتي في الجزائر من جملة الحبوب من 1997 إلى 2006	97
	27	كمية الأمطار المتساقطة في الجزائر لفترة (2008/2005)	100
	28	أفاق تطور إنتاج محصول الحبوب في الجزائر لفترة 2014/2009	105

II- الأشكال

	01	توزيع المساحة المزروعة حبوبا حسب المناطق لفترة 2007	42
	02	تطور استهلاك الأسمدة الأزوتية و الفوسفاتية في الجزائر ما بين 1984 و 2002	55
	03	تطور إنتاج الحبوب من 2000 إلى 2010	82
	04	تطور المساحة المزروعة حبوبا لفترة (2010/2000)	86
	05	توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب في الجزائر من 2000 الى2004	89
	06	تطور واردات الجزائر من القمح الصلب و اللين لفترة (2004-2008)	90

III- الملاحق

	01	القائمة المؤقتة لأصناف الحبوب المسموح بانتاجها و تسويقها	I

قائمة المختصرات

(PNDA)	Plan National de Développement Agricole.
(PNDAR)	Plan National de Développement Agricole et Rural.
(FNRDA)	Fond National de Régulation et de Développement Agricole.
(CNMA)	Caisse National de la Mutuelle Agricole
(PPDR)	Projet de Proximité et du Développement Rural.
(VHR)	Variétés Hautes Rendement.
(SAU)	Surface Agricole Utile.
(EAC)	Exploitations Agricoles Collectifs.
(EAI)	Exploitations Agricoles Individuels.
(ITGC)	Institut Technique des Grandes Cultures.
(CNCC)	Centre National de Contrôle et de Certification des semences et plants.
(OAIC)	Office Algérien Interprofessionnel des Céréales .
(PRAR)	Politique du Renouveau Agricole et Rural.
(ACSAD)	Centre Arabe de Développement pour les Zones Arides et Semi-arides.
(ICARDA)	Centre international pour la recherche agricole dans les zones arides
(SYRPALAC)	Système de Régulation des Produits Agricoles de Large Consommation

1. الملخص:

إن التدهور المستمر الذي عرفه القطاع الزراعي خلال العشرية السوداء أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية خاصة في محصول الحبوب ذات الاستهلاك الواسع في النمط الغذائي لسكان الجزائر. لذلك أدركت السلطات المعنية بضرورة إعادة تنظيم القطاع الزراعي، فقامت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بوضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عام 2000 الذي تم توسيعه إلى التنمية الريفية عام 2002 و هذا لإعادة الاعتبار للمجال الريفي، و كان هذا المخطط أول قرار سياسي عقلاني يؤخذ في حق القطاع الزراعي إذ النتائج الايجابية التي حققها في السنوات الأولى من تطبيقه تؤكد أن القطاع الزراعي يعرف قفزة نوعية في تحسين أوضاع الأمن الغذائي خاصة في منتوج الحبوب لأنه أعطى اهتماما كبيرا لهذه المادة الإستراتيجية. فبتطبيق برنامج تكثيف زراعة الحبوب في المناطق ذات القدرات العالية و المتوسطة و تكثيف مستلزمات الإنتاج المختلفة سمح باستقرار المساحات المخصصة لزراعة الحبوب و زيادة الإنتاج و الإنتاجية. لكن عدم تطبيق الرقابة و المتابعة في الميدان أدى إلى عدم تحقيق الأهداف التي تم سطرها منذ البداية. لذلك تم استبداله بسياسة جديدة نفذت عام 2008 تحت تسمية سياسة التجديد الفلاحي و الريفي التي واصلت في تجسيد أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية الرامي إلى الاهتمام بمحصول الحبوب على أساس الشعبة. لكن يبقى عائق الظروف المناخية المضطربة من موسم إلى آخر هي التي تحد من تطور هذه الزراعة لذلك يجب إعادة الاعتبار لتقنية الري ما دامت تملك الجزائر إمكانيات كبيرة من الموارد المائية سواء كانت سطحية أو جوفية و توسيع زراعة الحبوب إلى الصحراء خاصة و أن التجارب أكدت إمكانية نجاح زراعة الحبوب في هذه المنطقة.

2. Résumé :

La détérioration qu'a connue le secteur agricole pendant la décennie noire a conduit à une dépendance alimentaire de l'Algérie à l'étranger, en particulier les céréales dont la population Algérienne est une grande consommatrice. De ce fait les autorités concernées se sont aperçu de l'obligation de la réorganisation nécessaire du secteur agricole. A cet effet, le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural a élaboré un Plan National de Développement Agricole (PNDA) en 2000, qui a été élargi vers le développement rural en 2002 (PNDAR) pour la réhabilitation du milieu rural. Ce programme fut la première décision politique rationnelle qui a été prise dans le secteur agricole. Les résultats positifs obtenus lors des premières années de l'application de ce processus confirment que le secteur agricole a connu une amélioration dans la sécurité alimentaire en particulier dans les produits céréaliers, dont une attention considérable à cette matière stratégique a été soulignée. En appliquant le programme de la culture intensive dans les régions à grand et moyen rendement et l'intensification des exigences de la production ont permis, la stabilité des terres agricoles spécialisées en culture céréalière, l'augmentation de la production et la productivité. Mais le non application de la rigueur, du contrôle et du suivi sur le terrain ont conduit à l'échec de ce programme qui n'a pas atteint ces objectifs planifiés au début. Par conséquence il a été remplacé par une nouvelle politique mise en œuvre en 2008 sous le nom de la Politique du Renouveau Agricole et Rural qui a poursuivi la réalisation des objectifs du Plan National de Développement Agricole et Rural, visant à prêter attention à la récolte des céréales sur la base de la filière. Mais les conditions climatiques instables de saison en saison demeurent l'obstacle limitant le développement de cette agriculture stratégique dans le système alimentaire de la population algérienne. Donc la réhabilitation de l'irrigation reste l'alternative de la pluviométrie surtout que l'Algérie détient des Potentiels en ressources d'eau, soit de surface ou souterraines (nappes phréatiques). En outre, la réussite des expériences de la culture des céréales au Sahara a confirmé la viabilité de l'agriculture des céréales dans cette région.

3. Abstract :

The deterioration of the agricultural sector during the black decade has led to food dependency of Algeria abroad especially in cereals, which is widely consumed by the population of Algeria. Thus the authorities concerned have made the tale of obligation and necessary reorganization of the agricultural sector, while the Ministry of Agriculture and Rural Development has developed the National Plan for Agricultural Development (PNDA) in 2000, which was expanded towards rural development in 2002 (PNDAR) for the rehabilitation of rural areas. This program was the first rational political decision that was taken in the agricultural sector, because the positives results obtained during the first years of the application confirms that the agricultural sector has experienced an improvement in food security especially in cereal products because it has devoted considerable attention to this matter strategically. By applying the program of intensive farming with areas of high and medium performance and the intensification of production requirements led to the stability of farmland specializing in cereal crops and increased production and productivity. But the non-application of discipline, control and monitoring in the field has led to the failure of this program has not achieved these goals has packed early. Therefore it was replaced by a new policy implemented in 2008 under the name of the policy of agricultural and rural revival which continued in the achievement of the National Plan for Agricultural and Rural Development to pay attention to the harvest cereals on the basis of the industry. But the unstable weather conditions from season to season remains the obstacle limiting the development of the agriculture policy in the food system of the Algerian population, so the rehabilitation of irrigation remains is the alternative of rainfall above that Algeria holds potential resource of water, surface or groundwater. More successful experiences of the grain sown in the Sahara have confirmed the viability of the agriculture of cereals in the region.

الكلمات المفتاحية:

الزراعة، الأمن الغذائي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الحبوب، القمح الصلب و اللين، الشعير و الخرطال، الانتاج، الانتاجية، التبعية الغذائية.

المقدمـــة

تمهيد:

يعد هاجس الحصول على الغذاء من ابرز المشكلات التي تلوح في الأفق و التي تواجه الإنسان في أغلبية دول العالم، و هذا نتيجة لازدياد عدد السكان و تطور الحياة الاقتصادية، هذا ما حتم صناع القرار على ضرورة البحث عن سبل النهوض بالقطاع الزراعي باعتباره المنتج الأساسي للغذاء. و الجزائر كغيرها من الدول التي تعاني من التبعية الغذائية سارعت منذ غداة الاستقلال إلى وضع جملة من السياسات الزراعية التنموية الإستراتيجية للحد منها، و من أمثلتها نجد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي وضع في سنة 2000 و تم توسيعه إلى التنمية الريفية عام 2002 و هو يهدف إلى تحسين أوضاع الأمن الغذائي في البلاد خاصة في المحاصيل الحقلية الكبرى مثل الحبوب. إذن يحظى تحسين الأمن الغذائي بأهمية بالغة في اقتصادنا، ليس فقط لكون توفير الغذاء أساسي لاستمرار حياة الإنسان وإنما أصبحت سياسة قوة الغذاء تستخدم كسلاح في فرض وتوجيه سياسة الدول الكبرى على الدول الضعيفة.

مادام الغذاء مصدره هو الزراعة، فان هذه الأخيرة تشكل في الجزائر قطاعا استراتجيا في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك بنحو 12 %من الإنتاج الداخلي الخام، و قدرت الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة 3 % من المساحة الإجمالية، و يشتغل بالقطاع الزراعي حوالي 25% من اليد العاملة. و من أهم المحاصيل الزراعية الكبرى في الجزائر نجد زراعة الحبوب بأنواعها المختلفة (القمح الصلب و اللين، الشعير، الخرطال و الذرة) و تغطي هذه الزراعة حوالي 3.5 ملايين هكتار أي ما يعادل نسبة 45%من جملة الأراضي الصالحة للزراعة (SAU).

على الرغم من المكانة الكبيرة التي تحتلها زراعة الحبوب في السياسات الزراعية المنتهجة منذ الاستقلال إلا أنها مازالت تواجهها عدة صعوبات تحول دون الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية، و يظهر ذلك من خلال عدم رفع المردود الزراعي و هذا رغم التوسع الأفقي - زيادة المساحة الصالحة للزراعة عن طريق الاستصلاح- للإنتاج. مما يؤكد أن البيئة الاقتصادية لتنفيذ السياسات الزراعية التي سبقت وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية مازالت لم تواكب أهداف السياسة التنموية و بالتالي أصبحت هذه الزراعة الإستراتيجية تعاني من ترك أراضي البور بدون خدمة، كما أنها تتأثر تأثيرا كبيرا بالتقلبات المناخية و بالتالي يتميز إنتاج الحبوب بعدم استقراره و انتظامه. و بهذه العوامل فان إنتاج الحبوب في الجزائر لا يغطي و لا يفي بحاجيات و متطلبات الاستهلاك المحلي، لذلك استوجب الأمر استيراد كميات كبيرة من الخارج، لأنه لا يتم الاعتماد في زراعة الحبوب على التوسع

الرأسي و الذي يهدف إلى زيادة المردودية في الهكتار الواحد عن طريق استعمال طرق علمية كالري الموضعي بدل البقاء تحت رحمة السماء و الاعتماد دائما على كميات الأمطار المتساقطة و التي هي في اضطراب مستمر، إضافة إلى عدم تكثيف استخدام مدخلات الإنتاج اللازمة لرفع الإنتاج و الإنتاجية من أسمدة، مبيدات و بذور محسنة و هذا ما حاول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تداركه.

I. أهمية الموضوع:

إن دراسة هذا الموضوع له أهمية قصوى كونه ذات طابع استراتيجي، و لان الإصلاح الذي أتى به المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) يهدف إلى تقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية خاصة في المواد الإستراتيجية مثل محصول الحبوب و هذا من أجل التخفيف من التبعية الغذائية، و ذلك يمكن أن يتحقق بتشجيع عملية تثمين الموارد المحلية وتحفيز الاقتصاد الزراعي من خلال تنظيم وتضافر وكذلك استغلال الأقاليم بصفة عقلانية للوصول إلى تحقيق إنتاج ذي نوعية وقيمة مضافة عالية في مجموعة الحبوب. بالإضافة إلى تشجيع وتعزيز دور الزراعة باعتبارها مكونا رئيسيا في الاقتصاد الوطني و مصدرا مهما لتأمين الاكتفاء الذاتي.

II. طرح الإشكالية:

تعد مشكلة إنتاج الحبوب بأنواعها المختلفة إحدى المشكلات التي تواجه الجزائر منذ عقود طويلة نتيجة تذبذب مستوى إنتاجها، الأمر الذي أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية و عدم تحقيق الأمن الغذائي في هذه المادة الإستراتيجية في الاستهلاك المحلي، لكن من خلال تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ا تحاول الجزائر تحسين الاكتفاء الذاتي في محصول الحبوب و تلبية الطلب المحلي منه و لو جزئيا، و هذا الأمر يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة و أثر إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي اعتمدته الدولة الجزائرية سنة 2000 في تحسين أوضاع الأمن الغذائي لمجموعة الحبوب؟

و من هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع التساؤلات التالية:

- ما هي الإجراءات و الإصلاحات الجديدة التي أتى بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) من أجل التحسين المستديم لمستوى الاكتفاء الذاتي و بالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي و الاجتماعي؟
- هل واقع زراعة الحبوب في الجزائر تعكس إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؟
- ما هي انعكاسات و أثار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الإنتاج الزراعي عموما وعلى زراعة الحبوب خصوصا؟
- ما هي العوامل المؤثرة في إنتاج مجموعة الحبوب؟ و ما هي آفاق إستراتيجيها ما بعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية؟

III. الفرضيات:

من خلال السؤال الرئيسي للموضوع و التساؤلات المتفرعة منه حاولنا صياغة الفرضيات التالية:

- في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية تعتبر عملية تكثيف زراعة الحبوب في المناطق ذات الإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج عاملا مساعدا على زيادة الإنتاج و المردودية في محصول الحبوب.
- تعتبر العوامل المناخية و سوء استخدام مدخلات الإنتاج المناسبة (البذور، المبيدات و الأسمدة) من العوامل المؤثرة على ارتفاع إنتاج و إنتاجية الحبوب في الجزائر.

IV. مبررات و دوافع اختيار الموضوع:

ترجع مبررات و دوافع اختيار هذا الموضوع في مجملها إلى ما يلي:

- إظهار الاهتمام الذي أبدته الدولة بالقطاع الزراعي فعليا من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و أهمية الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها و المتمثلة في تحسين أوضاع الأمن الغذائي.
- الأهمية الاقتصادية التي يحتلها القطاع الزراعي في الجزائر عموما و بالخصوص زراعة الحبوب (القمح بنوعيه الصلب و اللين).

- إبراز الدور الذي تلعبه الحبوب (القمح بنوعيه الصلب و اللين) في النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري.
- تقييم إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في عملية تكثيف زراعة الحبوب في المناطق ذات القدرات العالية و المتوسطة .
- إبراز انعكاسات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية على زيادة إنتاج و إنتاجية الحبوب في الهكتار.

V. أهداف الموضوع:

الأهداف التي يرمي إليها هذا الموضوع يمكن إيجازها فيما يلي:

- التعرف على إجراءات برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي تبنته الجزائر في ميدان القطاع الزراعي خاصة في ميدان زراعة الحبوب نظرا لأهميتها للمستهلك الجزائري و أثرها عليه.
- محاولة الوقوف على واقع إنتاج الحبوب في الجزائر قبل و بعد البدء في تطبيق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية.
- التعرف على آثار سياسات وإجراءات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)على القطاع الزراعي و أيضا الأثر على تطور محصول الحبوب.

VI. الدراسات السابقة:

يعتمد هذا الموضوع على دراسات سابقة عديدة، تطرقت كلها إلى السياسات الزراعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال و خاصة فيما يخص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لكن لحد الساعة لم أجد دراسات سابقة بشكل صريح ربطت بين المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) و بين تطور إنتاج الحبوب في الجزائر. و على ذكر الدراسات التي تناولت المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و أثرها على القطاع الزراعي من جهة و الدراسات التي عالجت تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من جهة أخرى نذكر:

1. محاولة تقيم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2004/2000، مذكرة ماجستير للطالب بوعزيز عبد الرزاق من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، توصل الباحث إلى أن المخطط الوطني للتنمية

الفلاحية الذي اقترحه وزير الفلاحة والتنمية الريفية خلال السداسي الثاني من سنة 2000 عبارة عن إصلاح جديد في قطاع الزراعة، هذا الأخير الذي شهد عدة إصلاحات ابتداء من سنة 1963 في إطار ما يسمى بالتسيير الذاتي إلى غاية الإصلاح المتضمن في قانون 19/87 الذي كان يحمل ضمن طياته هدف خصخصة القطاع الزراعي العمومي لكن هذا الإصلاح الأخير لم يعط نتائج ايجابية كبيرة كما كان مقررا له. و مواصلة فيما أنجزه الباحث سنحاول إلقاء الضوء على مساهمة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على تطور زراعة الحبوب بصفة عامة وتطور إنتاج القمح الصلب و اللين بصفة خاصة.

2. إستراتيجية إنتاج الحبوب في المناطق الصحراوية : دراسة مقارنة بين الجزائر و السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للطاهر مبروكي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009، توصل الباحث هنا إلى أن ضعف المنتجات الشتوية (الحبوب) راجع إلى الظروف المناخية خاصة الأمطار و نسبة تساقطها و توزيعها السنوي. أما النتيجة الثانية التي توصل إليها هي أن الدولة لعبت عن طريق سياستها الاجتماعية دور كبير في توجيه الطلب على القمح و تغيير النموذج الاستهلاكي من القمح الصلب إلى اللين عن طريق تدعيمها لسياسة أسعار الإنتاج و الاستهلاك و كذا سياسة الاستيراد. في هذه الأطروحة الباحث ركز اهتمامه حول تطور زراعة الحبوب في المناطق الصحراوية فقط، أما موضوعنا فقيمته المضافة تتمثل في إبراز تطور زراعة الحبوب في كل مناطق البلاد و ما هي أنواع الدعم المقدمة لزراعتها في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

3. تطور التبعية الغذائية في الجزائر و علاقتها بالتزايد الديمغرافي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية لطاهر زهير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، و من بين النتائج التي توصل إليها الباحث و التي تهم هذا الموضوع هي أن السياسات الزراعية التي طبقتها الجزائر منذ الاستقلال حتى و إن حققت العديد من الانجازات إلا أنها اتسمت في الغالب بالمركزية و طغت عليها لغة الخطب السياسية و بقيت عاجزة عن التقليص من التبعية الغذائية خاصة في المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع محليا مثل زراعة الحبوب. و مواصلة فيما أنجزه الباحث سنحاول التعرف على مضمون إحدى هذه السياسات الزراعية بشيء من التفصيل و المتمثلة في سياسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و مدى مساهمتها في تحسين أوضاع الأمن الغذائي في مادة الحبوب و خاصة القمح بنوعيه و بالتالي هل سمح هذا المخطط بزيادة عمق الفجوة الغذائية أو حاول التخفيف منها.

4. الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر لفوزية غربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، تناول هذا الكتاب بشكل عام الزراعة العربية و بشكل خاص الزراعة الجزائرية و أهم المعوقات التي تحد من تحقيق الاعتماد على الذات و بالخصوص في المحاصيل الكبرى مثل مجموعة الحبوب على الرغم من مختلف السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال، و هذا راجع إلى افتقاد شرطي العقلانية و الرشد في استغلال الموارد الزراعية المتوفرة لدى الدولة. إضافة إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية دون مشاركة المتخصصين و الخبراء المحليين الذين هم أدرى بالظروف الموضوعية المستمدة من الواقع. في هذا الكتاب ركزت الباحثة اهتمامها حول أثر السياسات الزراعية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال من سياسة التسيير الذاتي مرورا بالثورة الزراعية وصولا الى قانون 19/87 على مختلف المنتجات النباتية و الحيوانية، لكن موضوعنا سيحاول حصر انعكاسات سياسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على محصول نباتي واحد و هو زراعة الحبوب.

VII. حدود الموضوع:

اقتصر الإطار المكاني للموضوع على معرفة أثر برامج الإصلاحات و السياسات الزراعية في الدولة الجزائرية على مجموعة الحبوب من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، أما الإطار الزماني للدراسة فهي تغطي فترة قبل و بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بحسب ما أتيحت لنا من بيانات وإحصائيات، مع التركيز على فترة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2008).

VIII. المنهج والأدوات المستخدمة:

لتحقيق أهداف الموضوع تطلب ذلك إتباع مجموعة من المناهج، منها المنهج الو صفي في بعض أجزائه المتعلقة بالإطار الفكري والنظري لعرض برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية، والمنهج التحليلي لتفسير تطور إنتاج الحبوب في الجزائر قبل و بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بغرض تحليل مختلف الجداول و الإحصاءات الزراعية، و أثرها على تطور شعبة الحبوب.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الموضوع فهي كالآتي:

الإحصاءات المتعلقة بالقطاع الزراعي و بشعبة الحبوب، و كل ما يتعلق بالمنشورات الوزارية والتقارير من مختلف الهيئات التابعة لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

IX. تقسيمات الموضوع:

لإنجاز هذا الموضوع والإجابة على إشكاليته واختبار الفرضيات تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة كما يلي :

1. الفصل الأول:

يتناول الإصلاحات المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) في دعم القطاع الزراعي من خلال أربعة نقاط، تطرقنا في النقطة الأولى إلى الدراسة الوصفية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وتناولت النقطة الثانية برامج و إستراتيجية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أما النقطة الثالثة فقد تطرقنا فيها إلى انتقال الإصلاحات الفلاحية إلى التنمية الريفية و في النقطة الأخيرة فقد خصصناه لدراسة وضعية و مكانة الأمن الغذائي في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

2. أما الفصل الثاني :

قد خصصناه لعرض واقع زراعة الحبوب في الجزائر قبل وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال ثلاثة نقاط، تطرقنا في النقطة الأولى إلى مكانة و صعوبات تطور الحبوب في تحقيق الأمن الغذائي، و النقطة الثانية تناولت المشاريع الإنمائية لزراعة الحبوب في الجزائر، أما النقطة الثالثة فعالجت لمحة تاريخية عن تطور زراعة الحبوب لعشرية 1999/1990.

3. في الفصل الثالث :

قد تناولنا فيه انعكاسات و آثار إصلاحات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) على تطور إنتاج زراعة الحبوب و أفاق تنميتها من خلال أربعة نقاط، تطرقنا في النقطة الأولى إلى انعكاسات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على تطور القطاع الزراعي الجزائري، وعالجت النقطة الثانية أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية على تطور زراعة الحبوب لفترة 2008/2000، أما في النقطة الثالثة تناولنا فيها انعكاسات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على مستلزمات الإنتاج
و تطور نسب الاكتفاء الذاتي، أما النقطة الأخيرة عالجت أفاق تطور زراعة الحبوب ما بعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

X. صعوبات الموضوع:

من الصعوبات التي واجهتني خلال إعداد هذا الموضوع تضارب البيانات و الإحصائيات في تطور إنتاج محصول الحبوب في الجزائر، إضافة إلى نقص الكتب التي تناولت السياسات الزراعية الأخيرة

التي اتبعتها الجزائر و هذا ما يبرر اعتمادنا أكثر على المناشير الوزارية و التقارير الصادرة عن وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، عن مراكز البحث الزراعي التابعة لهذه الوزارة وعن المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي .

XI. تحديد المفاهيم:

1 ـ مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي[1]:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي "بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا" .

2 ـ مفهوم الأمن الغذائي:

يقصد به قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب و ضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، و يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي، الأمن الغذائي المطلق الذي يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا.

3 ـ مفهوم التبعية الغذائية:

تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، و تكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي خلال أو ندرة يعرض السكان الى نقص في التغذية و بالتالي انتشار الأمراض و المجاعة.

4 ـ مفهوم التكثيف الزراعي:[2]

يعرف التكثيف الزراعي بأنه تكثيف العائد من استخدام الموارد، ومن المعروف أن محددات التوسع الزراعي هي الأرض والماء، لذا فإن التكثيف الزراعي يتم عن طريق تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما. إلا أنه في بعض الحالات يعتبر تكثيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكثيف الزراعي.

[1] محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، ع. 230، الكويت، 1998، ص ص 86-101.
[2] منصور الراوي، **الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه**، شؤون عربية، ع.75، 1993، ص. 31.

5 -مفهوم الإنتاجية:

وللوقوف على مفهوم الإنتاجية هنالك ثلاثة تعريفات متداولة خاصة على المستويين النظري والعملي:

أ. إن الإنتاجية هي العلاقة بين الكمية المنتجة وكمية الموارد المستخدمة في إنتاج الكمية المنتجة، أي هي العلاقة بين المدخلات والمخرجات.

ب. إن الإنتاجية هي العلاقة بين الجهد المبذول والنتيجة المتحصلة، بمعنى أن الإنتاجية تقاس بالنسبة بين النتيجة والجهد.

ت. إن الإنتاجية هي تعبير عن كفاءة استخدام عنصر أو مجموعة من عناصر الإنتاج، كأن يقال إنتاجية رأس المال الثابت، وإنتاجية العامل.

6 -مفهوم الإنتاج:

عملية الإنتاج هي عملية تنسيق لكل عوامل الإنتاج (الأرض، العمل و رأس المال) من اجل الحصول على المواد أو الخدمات صالحة للاستجابة إلى رغبة معينة ، إذن عملية الإنتاج لمادة ما يستوجب استعمال الطبيعة لاستخراج المادة الخام، العمل الذي يستعمله لتحويل هذه الماد ة و رأس المال الذي يعطي الإمكانيات المادية لتحويل هذه المادة و يدخل عامل آخر في العملية الإنتاجية و هو ما يسمى بالمنظم أو عنصر التنظيم الذي يسير عوامل الإنتاج السابقة، بعبارة أخرى هو المسؤول على إنتاج ما يسمح له بتحقيق الربح[1].

[1] فتح الله و لعوا، **الاقتصاد السياسي توزيع المداخيل النقود و الائتمان**، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، ج.2، ط.1، لبنان، 1981، ص. 16.

الفصل الأول

الإصلاحات المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) في دعم القطاع الزراعي

تمهيد:

نظرا لمختلف التعثرات التي عرفها القطاع الزراعي منذ استرجاع الجزائر لسيادتها و المتمثلة في فشله في تحقيق الاكتفاء الذاتي و تحسين الأمن الغذائي، سارعت الجهات المسؤولة عن هذا القطاع إلى ضرورة تبني إصلاحات جديدة وهذا لمسايرة التغيرات الدولية و النهوض بالقطاع الزراعي و رفع التحديات الذي تواجهه، و لهذا جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في بداية الألفية الثالثة ليجسد هذه الطموحات من خلال مجموعة من التدابير المتمثلة في الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، استصلاح الأراضي الزراعية، التمويل و الدعم للفلاحين، تنويع و تطور المنتجات الزراعية و زيادة الإنتاجية...الخ .

من أجل توضيح مختلف الإصلاحات و التطورات المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية جاء الفصل الأول لعرض فلسفة المخطط و الإيديولوجية التي يسعى إلى تكريسها، إذن و بمعنى آخر سوف نحاول من خلال مقاربة وصفية في هذا الفصل استخلاص أهم المحاور و المستجدات التي أضافها هذا المخطط على الوضعية العامة للقطاع الزراعي بالجزائر.

1.1. الدراسة الوصفية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تقوم وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بتخطيط و صياغة السياسات الزراعية و متابعتها مع مديريات المصالح الفلاحية المنتشرة عبر 48 ولاية ومختلف المعاهد التقنية المتخصصة، و من بين هذه السياسات التي قامت الوزارة بصياغتها نجد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي ظهر نتيجة لهشاشة القطاع الفلاحي الذي عانى التهميش مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية .

1.1.1. تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية برنامج وطني هادف إلى تطوير المنتجات الزراعية، العمل على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، تحقيق فلاحة وطنية تبعا للظروف الاقتصادية الإقليمية و الدولية، حماية الفلاحة والإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وأيضا حماية سكان الأرياف. هذا المخطط الوطني صدر من طرف وزير الفلاحة بالمنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000[1] و شرع في تنفيذه في شهر سبتمبر من نفس السنة. يحتوي على مجموعة من البرامج الفلاحية المنصبّة على كافة الأنشطة القائمة داخل هذا المجال. مرفوقًا بجهاز دعم فعّال لا يترك مجالا لتردد الفلاح في الاستثمار و ترقية المستثمرات الفلاحية، يتكون من عدة مصادر للتمويل ومن أهمها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) .

يترجم هذا المخطط كأول خطوة موجهة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة ليبرالية، تشمل خاصة المستثمرات و الوحدات الإنتاجية و يهدف هذا المخطط إلى تكثيف الزراعات و تطويرها قصد تحسين مستوى الأمن الغذائي و استغلال الأراضي استغلالا جيدا حسب المؤهلات الطبيعية و الإمكانيات الموجودة بها، مع تشجيع الفلاحين على الاستثمار و إعطائهم أكثر فرص بفضل الدعم الفلاحي الممنوح عن طريق الإعانات و القروض.كما يهدف المخطط أيضا إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة. ولعل الحديث عن أي مخطط فإنه يوحي بوجود توجه معين له يسري فيه (توجهات المخطط)، و ينطلق من أساس أو بالأحرى من قاعدة محددة(أسس المخطط) بمسعى الوصول لأهداف قابلة للتحقيق (الأهداف المسطرة) من خلال آلية أو آليات معينة (برامج المخطط) .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، منشور رقم 00332، جويلية 2000، ص. 1.

2.1.1. أسس و توجهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في إطار مهمتها تهدف أساسا إلى إعادة تشكيل المساحات الزراعية و المحافظة على الموارد الطبيعية (المياه و الأراضي) التي من شأنها تشجيع التنمية المستدامة. كما أن التوجيهات الواردة في برنامج الحكومة تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و التقنية.

بالنظر إلى البعد الدولي، فإن المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا و توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة و المنتجات الفلاحية و تهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة و إنشاء مؤسسات فلاحية و صناعية - غذائية[1].

1.2.1.1. الأسس التي بني عليها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

من بين هذه الأسس التي بني عليها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نذكر:

- تطوير المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية و المحلية و ذلك بالسعي إلى إزالة كافة العوائق باستعمال الوسائل التكنولوجية و الدراسات المتواصلة حسب طبيعة المناطق و المناخ السائد فيها و إمكانيات الزيادة أو تحويل المنتوج، و بالتالي رفع الإنتاج و الإنتاجية و تحسين المستوى الغذائي لكافة مناطق الإنتاج بالبلاد.
- الاستغلال العقلاني و الفعّال الموجّه للموارد المالية العمومية و الخاصة، و ذلك بالقيام بتظاهرات تقنية، و ملتقيات تحسيسية و تنظيم أيام للإرشاد و التوجيه من طرف الغرف الفلاحية الولائية، مديريات المصالح الفلاحية و مختلف هيئات القطاع الفلاحي و شبه الفلاحي المدعومة بقنوات إعلامية.
- التحكم في ظاهرة الجفاف.
- الاستغلال الأمثل و العقلاني للموارد الطبيعية.
- دعم المشاريع :" المربحة اقتصاديا- و المستدامة بيئيا - و المقبولة اجتماعيا "
- تحقيق الأمن الغذائي عن طريق سهولة الاقتناء للمواد الغذائية من قِبل السكان، و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، و تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية.

[1] المرجع نفسه، ص. 5.

2.2.1.1. توجهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

إنه يتمحور حول تحفيز و تدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل: [1]

1 -تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تثبيت و إدماج الصناعات الغذائية حسب الشعب (حبوب، حليب، بطاطا، أشجار مثمرة، لحوم حمراء و بيضاء).

2- تكييف أنظمة استغلال الأراضي بالمناطق الجافة و شبه الجافة و المهددة بالجفاف، بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة و الكروم، و تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع تركيز الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالية.

بالإضافة إلى الأنشطة المشار إليها، فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي ينفذ في الأراضي الصالحة للزراعة (قدِّرت سنة 2000 بـ 8 مليون هكتار) يهدف إلى:

- توسيع هذه المساحة عبر "استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز" (بلغت المساحة المستصلحة حوالي 600.000 هكتار) .
- تثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها .
- تطوير الاستثمار و التشغيل لصالح القطاع الفلاحي.
- توسيع الواحات في الجنوب.

يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية و المعاهد التقنية، على مجموعة من المؤسسات و التعاضديات الفلاحية.

3.1.1. دوافع و أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية دوافع و أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **دراسة توثيقية للسياسات الزراعية خلال العقد السابق**، أكتوبر 2009، ص. 4.

1. 3.1. 1. دوافع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

هنالك دوافع مختلفة دفعت بالسلطات الجزائرية لاقتراح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وديناميكية العالم الريفي، مرورا بتحقيق تنمية متوازنة ومستديمة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية، الاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي، هذه الدوافع تجلت في:

- كانت عشرية التسعينات تشجع الفلاحة التابعة للقطاع الخاص و تحرير النظام الفلاحي، غير أن هذه الإصلاحات لم تحقق نتائج حاسمة نظرا لتراكم بعض المشاكل المتولدة عن الإصلاحات السابقة .
- عدم تناسق أهداف مخططات التنمية الفلاحية و الوسائل الهائلة المرصودة لها من جهة و بين السياسة الفلاحية العامة من جهة أخرى.
- الأجور غير التشجيعية التي أفرزت عدم الاستقرار في الريف.
- عدم اهتمام الفلاحين بأشكال الإنتاج غير المربحة أي إقبال المنتجين على إنتاج السلع الاستهلاكية المربحة و الاستثمار فيها.
- عدم إعطاء الأهمية الكافية للصناعات الغذائية.
- الضغوط المتصلة بعوامل الإنتاج إذ لم يكن للسياسة الفلاحية في مجال دعم عوامل الإنتاج الأثر المنتظر على الإنتاج إذ أن أسعار المنتجات لم تكن تشجع على زيادة الإنتاج.
- ضعف مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام إذ كان يمثل هذا الناتج نسبة 9.88 % سنة 1988 ثم عاود الانخفاض إلى 9.45 % سنة 1999[1].
- التصرفات اللاعقلانية في عملية إنتاج الحبوب في كل مكان و عدم مراعاة الخصائص الجغرافية و المناخية في عملية الإنتاج.
- إن لواقع الخريطة الاقتصادية الدولية والرغبة في الانصهار في قنوات التكتلات الدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي استدعي ضرورة إحداث تغيرات جديدة في اطر و مناهج سيرورة القطاع الزراعي الجزائري لذلك ظهر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليجسد هذه التحديات و بالتالي من أجل الاضطلاع على متطلبات المنافسة الدولية.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية: **مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية**، الدورة الثامنة عشر، جويلية 2001، ص ص. 23-24.

2.3.1.1. أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يهدف البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي حيث قامت الدولة بعدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي، كما أنها تحدد كيفية دعم هذه الإعانات، كما تمحورت إستراتجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي، ومن الأهداف العامة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية[1] :

- التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد لتغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني.
- استعمال عقلاني ومستديم للموارد الطبيعية و تثمينها واستغلالها بأنجع الطرق.
- ترقية المنتجات ذات الامتيازات المقارنة المؤكدة قصد تصديرها.
- الزيادة في قدرات القطاع الفلاحي في مجال التشغيل و حمايتة عن طريق ترقية وتشجيع الاستثمار.
- لتحقيق سيادة مضمونة لا بد من ضمان الأمن الغذائي و لكي نصل إلى هذا الهدف لابد من السهر على تحسين الظروف المعيشية للفلاحين بتوفير مداخيل جديدة و الرفع منها أيضا.
- الاستعمال الأحسن للقدرات المتاحة وتثمينها (التربة، المياه والوسائل المالية والبشرية).
- تنويع و تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي.
- رفع الصادرات من المنتجات الفلاحية خاصة منتجات الفلاحة البيولوجية.
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح المختلفة .
- إعادة الاعتبار للاختصاصات الطبيعية لمختلف مناطق البلاد.
- السهر على تكييف الأنظمة الإنتاجية مع الشروط الفيزيائية و المناخية لمختلف مناطق البلاد.
- خلق مناصب شغل للتقليص من حدة البطالة والهجرة الريفية أي ترقية و تشجيع العمل الريفي بالتركيز على النشاطات الفلاحية و تربية الحيوانات، و في هذا السياق فإنه يركز على عدد وحدات المستثمرات الفلاحية المدعمة و عدد المناصب المنشأة.
- تحسين مستوى المستثمرات الفلاحية و تدعيم نشاطاتها الإنتاجية و يكون تقييم تحقيق الأهداف عن طريق المؤشرات التالية :

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، مارس 2000، ص. 4.

- ✓ عدد المستثمرات المستهدفة.
- ✓ تطور قيمة الإنتاج الفلاحي و تربية الحيوانات بالنسبة لكل مستثمرة.
- ✓ تعميم أنظمة اقتصاد الماء.
- ✓ الاستثمارات المنجزة على مستوى كل مستثمرة فلاحية .

1. 2. برامج و إستراتيجية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تهدف برامج و إستراتجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المطبق منذ شهر سبتمبر 2000 إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يرمي إلى[1]:

- تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا .
- تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني.
- تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور ومشاتل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية .
- تحقيق تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.

بالإضافة إلى الأنشطة المشار إليها أعلاه، فإن وزارة الفلاحة و التنمية الريفية من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي ينفذ في الأراضي الصالحة للزراعة (8 مليون هكتار) يهدف إلى توسيع و إعادة الاعتبار للأراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز، إذ تقدر في المرحلة الأولى المساحة الجاري إنجازها من هذا البرنامج بـ 600.000 هكتار، و هذا سيسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب لدعم حركية التنمية في هذه المنطقة، وتكييف وتوجيه أنظمة الاستغلال لدعم الإنتاج والإنتاجية في مختلف الفروع. كما يأخذ في الحسبان التباينات الطبيعية والمناخية لمختلف مناطق القطر ومميزاتها، وكذا الشروط الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه المناطق. وفي هذا الإطار تم العمل على المساهمة في رفع مستوى التأطير الفلاحي للفلاحين وإضفاء الفعالية على مشاريعهم وتوجيهها. بالإضافة إلى هذا هناك برنامج خاص بزيادة الغطاء الشجري الذي يهدف إلى رفع نسبة التشجير من 11 % إلى 14% في شمال البلاد .

[1] المرجع نفسه، ص. 10.

1.2.1. برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الإطار التنظيمي الذي يرجع إليه مدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات لتنفيذ هذا البرنامج، و ذلك بمعية المراسيم و التعليمات المسيرة للصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و صندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية و النباتية و أيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير ...الخ. و لبلوغ الأهداف المحددة شرعت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية منذ شهر سبتمبر 2000 على تطوير عمليات تأطير و تنشيط المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبر تسعة (9) برامج تتوزع كما يلي:

أربعة برامج موجهة لتسوية و عصرنه المستثمرات الفلاحية و تربية المواشي و هي[1] :

1. برنامج تكييف أنظمة الإنتاج (التحويل).
2. برنامج تكثيف الإنتاج و تحسين الإنتاجية في مختلف الشعب.
3. برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (تكييف، تحويل، تخزين و تسويق الإنتاج الفلاحي...).
4. برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية (لتنويع و تحسين تأدية الخدمات للفلاحين و الذي يعني مباشرة الشاب المتكون أو الذي بحوزته تأهيل ذو علاقة بالنشاط الفلاحي...).

خمسة برامج تهدف إلى المحافظة على المناطق الطبيعية و تطويرها و كذا إنشاء مناصب عمل و هي:

1. البرنامج الوطني للتشجير.
2. برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب.
3. برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
4. برنامج تطوير مناطق الرعي و مناطق الهضاب العليا و حماية السهوب .
5. برنامج حماية و صيانة و تطوير الواحات.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية : مذكرة تتعلق بمتابعة و تقويم برامج التنمية الفلاحية و الريفية**، منشور وزاري مشترك رقم 221، جويلية 2002، ص.2 .

1) برنامج تكييف أنظمة الإنتاج:

يعرف أيضا بإعادة ملائمة أنظمة الإنتاجية و التحويل، حيث تعتبر المستثمرة الفلاحية ميدان النشاط لهذا البرنامج الذي يعتمد في تنفيذه على نظام دعم ملائم و على مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين. تتمحور مجالات النشاطات في:

- دراسة أنظمة الإنتاج.
- تقسيم المناطق حسب نوع التربة و الفلاحة المناسبة لها و كذلك المناخ.
- تنمية عملية التشجير بالمناطق الجافة و الصحراوية.
- تكييف وضعية الأنواع الجديدة من المنتوجات.

يهدف هذا البرنامج في تكييف الأنظمة الإنتاجية القائمة وتوجيهها لما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، حيث يعمل هذا البرنامج على توجيه الزراعات حسب المناطق جافة وشبه جافة وحسب المناخ الملائم لكل محصول وعلى هذا الأساس يشجع ويدعم المستثمرات الفلاحية بمعنى آخر تحويل المستثمرة الخاصة بالحبوب والموجودة في مكان غير ملائم إلى مستثمرة للخضر أو الفواكه أو أي منتوج آخر يلائم المنطقة. ويعتمد هذا البرنامج على دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين حيث يستمد هذا الدعم ميزته من كونه [1] :

يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل الفلاحين (المساعدة لإيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمتتالية لإنجاز برنامج تحويل الأنظمة الزراعية). يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتوج نفسه .

بالرغم من أن هذا البرنامج اعتبر محورا أساسيا في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال حرصه على تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية والخصائص المحلية وتكييف أنظمة الاستغلال في المناطق الجافة وشبه الجافة، إلا أنه لقي صعوبات أساسها ضعف وسوء تقييم الأراضي الفلاحية وحصر مزاياها والظروف الملائمة لكل منتوج حتى يتم توجيهه لمنطقة إنتاجه وتدعيمه.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، مرجع سابق، ص.76.

2) برنامج تكثيف الإنتاج و تحسين الإنتاجية في مختلف الشعب:

بهدف تخفيف العبء و التبعية الغذائية من جهة، و دعم الإنتاج الوطني من جهة أخرى، وُظِّفت المزارع النموذجية لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات والأمهات والفصول الحيوانية) والمحافظة على الموارد الوراثية[1] . كما تحول عدد منها إلى وحدات للتجارب و نشر التقنيات و في هذا الإطار وُلِيت المنتجات ذات المزايا التفاضلية .

هذا البرنامج هو من بين أهم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إذ أنه يكتسي الأهمية الكبرى ضمن إجراءات المخطط، فهو يسعى إلى تدعيم الإنتاج الفلاحي الوطني وتحسين الإنتاجية في مختلف الفروع.

3) برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي:

تتمحور مجالات النشاطات في:

- تحقيق مشروع تطوير صناعة الزيوت الغذائية.
- العمل على تشجيع تربية النحل و إنتاج العسل.
- المشاركة في مجموعات أعمال التنظيم و المراقبة.
- تثبيت لجان التسيير و معاهد تربية الدواجن و إنتاج الحليب و مشتقاته.
- إنتاج و تخزين بذور أفضل السلالات.
- تكييف، تحويل، تخزين و تسويق الإنتاج الفلاحي.

4) برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية:

إن تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بمختلف برامجه كشف عن ضرورة تشجيع بروز سوق العرض الفلاحي، و تدل هذه المعاينة على ضرورة توسيع رقعة النشاطات المكونة للعمل الفلاحي إلى مجالات جديدة توضع حول المستثمرة الفلاحية. تنشئ هذه المجالات نشاطات "شبه فلاحية" التي تساهم في تأطير نشاطات العمل الفلاحي عند تحضير، تنفيذ، حماية و تثمين المنتجات، يتمثل في وحدات صغيرة من النوع الحر و هي مخصصة بالدرجة الأولى للشباب الذين تلقّوا تكوينا أو تأهيلا فلاحيا و عاطلين عن العمل.

[1] المرجع نفسه، ص.75.

5) البرنامج الوطني للتشجير:

هو يتميز بإعطاء الأولوية للتشجير النفعي و الاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز...) بهدف رفع المعدل من 11 % إلى ما يقارب 14 %[1] شمال البلاد، إضافة إلى تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد و المحافظة على الأحواض المنحدرة للسدود، و هذا من أجل حماية متجانسة و ضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية. و تتمحور مجالات النشاطات و الاهتمامات داخل هذا البرنامج في التركيز على أشجار الفاكهة و الكروم، و الحث على غرس العلف و الأشجار الكلئية، و تثمين و تخزين بعض أنواع الثمار الغابية (الفستق...). و لقد شهدت المناطق الغابية تقلصا واضحا وتدهورا كبيرا جعل الأراضي الفلاحية عرضة للتصحر و الانجرافات بسبب العوامل الطبيعة المختلفة كزحف الرمال، السيول الجارفة وغيرها وهذه الثروة الغابية و رغم قلتها ساهمت في التوازن البيولوجي، و يقدر الغطاء الغابي في الجزائر بـ 25 % من المساحة الكلية المقدرة بـ **7.000.000** هكتار أي 1.5 % من مجموع التراب الوطني .

6) برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب:

أما برنامج استصلاح أراضي الجنوب أو يعرف أيضا بالفلاحة الصحراوية عن طريق إعادة الاعتبار و تجديد النخيل و الواحات و توسيعها و استصلاح الأراضي حول الواحات ستتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية و الإستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية و تقنيات كبرى، فقد تقرر تخصيصها للاستثمارات الوطنية والأجنبية [2] ذات الكفاءات العالية والتكنولوجيات المتطورة المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية والاستغلال الأمثل للموارد النادرة خاصة مياه السقي والأراضي الخصبة. و يتم تنفيذ البرامج الخاصة بطريقة تكاملية و مندمجة بتدخل المحافظة لتنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية و المحافظة السامية لتطوير السهوب.

يهدف برنامج استصلاح أراضي الجنوب إلى وضع السياسات الكفيلة لتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية وإدخالها ضمن محاور التنمية الاقتصادية عن طريق دعم تفعيل المنتجات المتلائمة مع المناخ، خاصة نخيل التمور (التي تعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة) وغيرها حتى يتم زيادة المساحة الفلاحية الصالحة لزيادة الإمكانات الإنتاجية .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، مرجع سابق، ص. 5.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، مرجع سابق، ص.77.

يجب الإشارة إلى أن قبل وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في 2000 كان هنالك برنامج الاستصلاح الواسع في الجنوب الذي وضع في أفريل 1992 بمساحة تقدر بـ 150.000 هكتار وتوزع على(6) ولايات ، وتمت الموافقة على جزء أولي من المساحات في إطار هذا البرنامج تصل إلى 68.000 هكتار، حيث صادق عليها مجلس الحكومة في الخامس من شهر سبتمبر سنة 1995، وقد كلفت محافظة التنمية الفلاحية للمناطق الصحراوية باستصلاح هذه المساحات حيث حصلت على ظرف مالي بمبلغ 2.63 مليار دينار للاستصلاح في المرحلة الأولى مساحة 18.700 هكتار منها 10.575 هكتار أنجزت وضمن هذه المساحة تم إنجاز 2.400 هكتار خلال السداسي الثاني من سنة 1999 [1].

7) برنامج استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز:

إن حماية و تثمين و استغلال الموارد الطبيعية هي الخلفيات المسطرة من وراء هذا البرنامج، نجد القطاع الفلاحي يتعرض إلى مشاكل ناتجة عن تغيير الوسط الطبيعي (السرعة في انجراف التربة، آثار التصحر و الجفاف) و عدم مشاركة سكان الريف بصفة مباشرة و مسؤولة في استغلال و تسيير الموارد الطبيعية. من أجل ذلك فإن التنمية الدائمة تنحصر في عنصرين، الأول هو استصلاح أراضي جديدة و الثاني حماية و استغلال أفضل و تثمين القدرات الموجودة.

قد نفذ هذا القانون قبل صدور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و هذا بصدور المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15 سبتمبر 1997 المحدد لكيفيات منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية الموجودة في المناطق الصحراوية، الجبلية و السهبية[2].

فجاء هذا البرنامج لتحقيق تلك التنمية بصفة مستمرة و التي ينجر عنها خلق مناصب شغل حيث كان التقدير الأولي لعدد مناصب الشغل يصل إلى 500.000 منصب[3]، كما يهدف البرنامج إلى توسيع الأراضي الخصبة و زيادة موارد المياه، المحافظة أو وقاية البيئة، تحسين الإنتاجية و توطين السكان. وتم تسطير 140 مشروع في مختلف المناطق الصحراوية، الجبلية و السهبية بهدف منح 22000 امتياز لصالح السكان الريفيين، الشباب المتخرجين من التعليم الفلاحي، أشخاص معنويين و مستثمرين،

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999**، مرجع سابق، ص .50.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز**، مرجع سابق، ص.14.
[3] المرجع نفسه، ص.8.

لاستصلاح 137000 هكتار. وتعتبر العامة للامتيازات الفلاحية المؤسسة العمومية الاقتصادية المساهمة إلى جانب المصالح الفلاحية و الإدارة المحلية في تسيير ومتابعة هذا البرنامج، خاصة ما يتعلق بعملية إنجاز المشاريع (الامتيازات).

8) **برنامج تطوير مناطق الرعي و مناطق الهضاب العليا و حماية السهوب:** يهدف إلى :

- تحسين العرض، الاحتياط العلفي و مداخيل سكان المناطق المعنية بتطبيق مشاريعه.
- تطبيق مشروع تثبيت المروج الصغيرة.
- تصنيف الأراضي الفلاحية.
- تخفيف العبء على مناطق الهضاب العليا بإنشاء مناطق الإنتاج.

9) **برنامج حماية و صيانة و تطوير الواحات:** تتمحور مجالات النشاطات في:

- التعريف بالموارد الطبيعية و تثمينها (أرض، ماء، نبات).
- استعمال مولّدات الطاقة (محركات التدوير الهوائية) و المياه.
- تحديد تأثير مختلف التقنيات الزراعية على إنتاج التمور.
- دراسة مختلف أنواع متلفات التمور و العمل على الحد منها.
- تثمين بعض الواحات (بإنشاء بنك البذور).
- توجيه و تسيير التنمية لأفضل أنواع التمور الرائجة و المطلوبة و ذلك عبر التلقيح الاصطناعي.

2.2.1. الدعم و التأطير المالي و التقني للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

إن مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (الفروع، تكثيف الحبوب، إعادة تحويل أنظمة الإنتاج، برامج التشجير و استصلاح الأراضي) يرتكز على جملة من وسائل التأطير المالية و التقنية معدلة للبعض و محفزة للبعض الآخر حتى تصبح متلائمة و متطلبات انجاز الأهداف المحددة.

إن تنفيذ المشاريع لتكثيف تحويل الأنظمة الزراعية، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، يتم بدعم من طرف صناديق خاصة مثل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق استصلاح

الأراضي عن طريق الامتياز ...الخ. كما يمكن للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية أن يتكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين المهني والإرشاد وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع التي لها علاقة، و تتكفل بالنفقات المذكورة أعلاه مؤسسات مالية متخصصة تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

1. 2. 1.2. الآلية المالية :

من أجل تأطير تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تم وضع آليات تمويلية متعددة و متكاملة هذا لتوفير التمويل اللازم لجميع برامج هذا المخطط هذه الآليات تتمثل في:

1. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) .
2. صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVC).
3. صندوق حماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية.
4. القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية.

إضافة لهذا عملت السلطات على نشر وعي العمل الفلاحي الجاد والتعريف بالبعد الاقتصادي للعملية التنموية الفلاحية وبثه بين الفلاحين والمستثمرين من أجل اعتماد التمويل الذاتي لمشاريعهم الفلاحية، وعدم الاعتماد كلية على التمويل بواسطة الأموال العمومية.

1 - **الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية** (FNRDA):

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 و هو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، ويعتبر الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA) أهم جهاز في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويعتبر امتداد للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) الذي كان يضطلع بمهمة تمويل الأنشطة الفلاحية المتعلقة بزراعة الحمضيات ، الكروم، الزيتون وغرس البطاطا فتم استبداله بـ "FNRDA" لتوسيع مجال التمويل ليشمل مختلف

الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي وتكييف القطاع وتأهيله لاقتصاد السوق والشراكة الأجنبية، بواسطة دعم الإنتاج في مختلف الفروع وتحسين مداخيل الفلاحين للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لاسترجاع الفلاحة مكانتها في الاقتصاد الوطني. و قد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية من أجل أن يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

- المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ 30 ماي 2000 والمحدد لكيفيات تسيير الصندوق.
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 والمحدد لقائمة إيرادات ونفقات الصندوق.
- المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000 والمحدد من جهته شروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

2 - صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز:

هذا الصندوق أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998 وكان محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عن طريق الشركة المعروفة باسم العامة للامتيازات الفلاحية، ويقوم هذا الصندوق بتمويل المشاريع المتعلقة بالامتيازات الفلاحية وما يتعلق بها (الري، الطرقات، ...) ومصاريف البحث وغيرها.

3 - صندوق حماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:

هو أصلا مكون من صندوقين هما: صندوق حماية الحيوانات و صندوق وقاية النباتات. وتم ضمهما بموجب قانون المالية لسنة 2000 بهدف تمويل:

- المصاريف المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية والنباتية.
- المصاريف المرتبطة بالذبح الإجباري بسبب الأعراض والأمراض المعدية.
- المصاريف المرتبطة بحملات التلقيح والمحاربة الوقائية.

4 - القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:

شهد القرض الفلاحي إهمالا من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) مما أثر سلبا على الاستثمار الفلاحي لزمن طويل و كان من بين معوقاته لكون القرض الفلاحي لم يتم استغلاله كما كان مقررا له، وخلال الموسم الفلاحي 2001/2000 تم تجديده للقيام بالمهام المرتبطة به ودعم الاستثمار الفلاحي بواسطة الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) الذي أوكلت له مهمة إنجاح البرامج حسب أبعاد ثلاثة هي: هيئة للإقراض، التأمين الاقتصادي، محاسب للصناديق العمومية[1]. و من أجل القيام بدوره تم توجيه رسالة في شكل منشور خاص إلى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي يحدد فيها الإجراءات الجديدة المتعلقة بتمويل البرامج الفلاحية، وبما أن التأمين الاقتصادي الفلاحي مكملا وضروريا للقرض يجب تطويره عبر ترقية أشكال جديدة للتأمين ملائمة للأهداف المحددة في برنامج تنمية الفروع وإعادة تحويل أنظمة الإنتاج. هذه الأشكال الجديدة التي ستوضع لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج من قبل الصندوق تعد ضمان للحصول على القروض[2].

كإجراء عملي تم إمضاء اتفاقية مشتركة بين الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية و وزارة الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، لإعطاء هذا الأخير مهامه الأولية كبنك فلاحي حيث تم شراء ديون الفلاحين والمقدرة بـ 27 مليار دينار، والتي تمثل ديونا على عاتق الفلاحين والبالغ عددهم 000 250 فلاح.

1. 2. 2.2. التأطير التقني:

بالإضافة إلى الدعم المالي تم وضع تأطير تقني متعدد الأشكال متلائم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية كل برنامج فرعي، وتهدف هذه الطريقة على اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي، وعن المؤطرين الإداريين والتقنيين المهندسين والتقرب أكثر من الوحدة القاعدية ومسيريها . إن دور رئيس المقاطعة والمندوب البلدي وطاقميهما يصبح أكثر من أي وقت مضي مهم في إنجاح هذه البرامج. هذا التأطير المقرر يجب أن يكون مدعما عن طريق إنشاء خلية تقنية متعددة الاختصاصات على مستوى الولاية، تكلف بتحقيق الانسجام ما بين مشاريع التنمية على مستوى المستثمرات والمخطط التوجيهي لتهيئة الفضاء الفلاحي على مستوى الولاية .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، مرجع سابق، ص. 9.

[2] المرجع نفسه، ص ص .9-10.

إن التأطير التقني يشمل مجموعة الأنشطة التكوينية، الإرشاد الفلاحي، الإعلام والاتصال من أجل تدعيم برنامج تطوير الفروع وبرنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية خاصة وبرامج المخطط عامة و هي كالتالي:

❖ **في مجال التكوين :**

من أجل تدعيم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، سيتم تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية أو لوزارة التكوين المهني، فهي موجهة لإطارات مديريات المصالح الفلاحية و المقاطعات و المندوبيات البلدية و الفلاحية بالنسبة للرسكلة مع تخصيص دورات تدريبية متعلقة بالأنشطة التقنية خاصة بالفلاحين. و لهذا الغرض يجب على مستوى مديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات اتخاذ التدابير اللازمة من أجل:

- إشراك إطاراتهم في أنشطة التكوين المبرمجة.
- التأكد من مشاركة الفلاحين في الدورات التدريبية المنظمة لصالحهم وذلك بالتشاور مع المنظمات المهنية المحلية.

❖ **في مجال الإرشاد الفلاحي و الدعم التقني المقرب:**

سيتم ذلك بإشراك المعاهد التقنية المتخصصة والإدارة الفلاحية المحلية و الغرف الفلاحية وفق رزنامة تحدد من طرف مديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات بالتعاون مع الهيئات المعنية (مديريات الإدارة المركزية، المديريات العامة للمعاهد التقنية...).

لتنفيذ هذا تعتمد المعاهد التقنية المتخصصة على وحدات الدعم التقنية وفقا لأحكام التعليمة رقم 111 المؤرخة في 5 مارس 2000 و على شبكه المستثمرات المرجعية التي سيقومون بتنشيطها و تأطيرها[1].

[1] المرجع نفسه، ص. 11.

❖ **في مجال الإعلام و الاتصال:**

المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي هو الذي يقوم بحملات إعلامية عبر الوسائل المتنوعة للتعريف ببرامج التنمية المختلفة، و يجب على مدراء المصالح الفلاحية و محافظي الغابات المشاركة بصفة نشيطة في هذه الحملات بالتعامل مع مجمل الفاعلين المعنيين لمختلف البرامج.

4.2.1. تنسيق، متابعة ومراقبة البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية :

من أجل السير الحسن لبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضعت إجراءات للتنسيق ما بين المعاهد المعنية بإعداد وتنفيذ المشاريع (المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، الجماعات المحلية، المؤسسات والمنظمات المهنية)، و من أجل تضافر جهود التنسيق والتعاون المطلوبة لجهود التعاون المحقق يجب على مختلف الفاعلين للمهنة الفلاحية ترقية علاقات الشراكة عند تنفيذ المشاريع و يجب أن تقوم على قواعد واضحة و شفافة[1].

في المقام الأول، يجب إشراك الهيئات التمثيلية الفلاحية (الغرف الفلاحية) والمنظمات النقابية المختلفة على جميع مستويات لبرمجة المشاريع في إطار تنشيط وبعث ديناميكية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية بواسطة:

- التنظيم بالتنسيق مع المنظمات المهنية و النقابات الفلاحية للتحسيس المكثف للفلاحين حول الأنشطة الإنتاجية ذات الأولوية.
- الإسراع في تسليم البطاقات المهنية للفلاحين من أجل الاستفادة من جميع الإجراءات المخططة تحت إشراف و مسؤولية الغرف الفلاحية للولايات.

إن تحديد مناطق التدخل و المستفدين من البرامج و الأنشطة التقنية و دفاتر الشروط تبقى مشروطة بآليات التشاور ما بين هياكل الإدارة المؤهلة و الجماعات المحلية و المعاهد التقنية و الغرف الفلاحية و ما بين المهن و المؤسسات العمومية و الخاصة المعنية بالأنشطة المحددة و هذا على كل مستويات البرمجة .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، مرجع سابق، ص.82.

إن مشاريع التنمية الفلاحية المختارة محليا ستكون لها أنظمة خاصة بالمتابعة و التقييم و المراقبة من طرف المصالح اللامركزية حيث يكون لمديري المصالح الفلاحية ولمحافظي الغابات دورا أساسيا في ذلك.

كما أن هذه المشاريع ستكون محل تقييم دائم لمدى التقدم في الانجاز المادي و المالي (استهلاك الموارد المالية و القروض الممنوحة) و الاقتصادي (مستوى التشغيل و الاستثمار المنجز و القيمة المضافة الناجمة عن ذلك)، إن الاختلالات التي قد تنجم و عدم بلوغ الأهداف حسب التوقعات المسطرة ستكون محل دراسة خاصة تتبع بالضرورة باقتراحات تقويمية و توصيات من أجل إعادة تسوية البرامج.

تبقى الإدارة المركزية على استعداد لتقديم كل الدعم و المساعدة و كذا التوضيحات و الشروحات التكميلية الضرورية لانجاز مختلف البرامج المكونة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية. و تقييم أثر المشاريع المنفذة ستتم وفق مؤشرات النجاعة المرتبطة أساسا بالمحافظة على الموارد الطبيعية و التشغيل و زيادة ديمومة الإنتاج و نمو الاستثمارات الفلاحية و المداخيل.

إن عملية مراقبة تنفيذ الالتزامات التعاقدية للمستفيدين و استعمال المساعدات الممنوحة من الموارد العمومية طبقا للإجراءات المحددة، يجب أن تشكل انشغالا دائما، يشارك في عملية المراقبة هذه كل من أجهزة الإدارة المركزية المخولة و كذا الهيئات اللامركزية (الولاة، مديري المصالح الفلاحية، محافظي الغابات).

على مستوى المستثمرة تتم عملية المراقبة من طرف المصالح التقنية المحلية للتأشير عن الأعمال المنجزة فعلا قصد الاستفادة من الإعانات الممنوحة، عند الحاجة يمكن للمصالح الفلاحية الاستعانة بأي شخص مؤهل أو مؤسسة تراها قادرة على تقديم مساهمة أساسية في ممارسة عملية المراقبة، من جهة أخرى سوف يتم تعزيز جهاز الرقابة التقنية والصحية النباتية و الحيوانية للمدخلات النباتية و الحيوانية المستعملة ، سوف تكون محل تعليمة خاصة، و يتم تنفيذها وفقا لتشريعات سارية المفعول من طرف المصالح الرسمية المتخصصة[1]. و في إطار أنشطة التنسيق و المتابعة و تقييم المخطط يجب على المصالح التقنية الموضوعة تحت رقابة المهنة الفلاحية السهر على تجنيد كل الوسائل لتحسين نظام الإعلام الفلاحي و جعله أكثر فعالية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: استرايجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، مرجع سابق، ص ص. 12-14.

3.1. توسيع المهام من الفلاحة إلى التنمية الريفية (PNDAR):

عرف السياق و المحيط المؤسساتي للقطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة تحولات مهمة (ظهور منظمات مهنية، إقامة أدوات لدعم الفلاحة...) و هذه التحولات جعلت من الممكن تصور الوزن الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي للفلاحة في المجتمع و الاقتصاد عموما، من أجل معالجة نقائصها (النتائج المحدودة و ضعف قدرات المستثمرين الفلاحين و الاستغلالات الفلاحية)، و قد ساهمت هذه التحولات في خلق الشروط التقنية، الاقتصادية، الاجتماعية و التنظيمية الكفيلة بجعل الفلاحة تلعب دورا أكثر حيوية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. لكن و لتمركز النشاط الفلاحي في الريف بالدرجة الأولى ظهرت الحاجة الماسة لتنمية هذا الأخير و فتح مجال للاستثمار فيه و الاهتمام بسكانه من أجل المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي و من هذا المنطلق جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR في سنة 2002 لينطلق العمل به في العام الموالي و ذلك في مرحلة نموذجية.

في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية، خاصة في المناطق المعزولة و المهمشة، و قد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و الذي هو نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، باعتباره ردا شاملا و منسجما للتحديات الرئيسية و الضغوط الطبيعية، التقنية و المؤسساتية التي تم حصرها و التي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي في بلادنا وفي تدهور الموارد الطبيعية و في انقطاع التلاحم و السلم الاجتماعيين في الوسط الريفي و هما الضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري[1].

1.3.1. مسعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (التكامل الاقتصادي و الاجتماعي):

يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية كذلك مسعى يرمي على تأمين قيام تآزر بين المستثمرات الفلاحية و الوحدات الاقتصادية القاعدية و لكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية و بيئية مهمة، و بين السلطات العمومية و المستثمرين و الفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص و خصوصيات النظام البيئي و الفضاء الريفي، و قد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمحور أساسا حول :

[1] محي الدين بوفنش، **الاستثمار الفلاحي الخاص و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، مذكرة نهاية الدراسة، المدرسة الوطنية للإدارة،الجزائر، 2006، ص ص.22-24.

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي و الغابي و الرعوي.
- مراقبة تعددية النشاطات و تشجيعها و ترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو خلق مداخيل جديدة (رد الاعتبار للمهن الريفية و خلق أنشطة اقتصادية جديدة).
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية و التكنولوجية في المستثمرات الفلاحية، و خاصة منها ذات الأحجام الصغيرة و المتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، و التي لا تزال بحاجة لمساعدة الدولة و مراقبتها التقنية.
- تحسين الأمن الغذائي للعائلات الريفية مع منح الأولوية للذين يقطنون في المناطق النائية.
- تسوية الاستثمارات الفلاحية و تعزيز نشاطاتها الإنتاجية.
- ترقية و تثمين الحرف الريفية المدعمة للنشاطات الفلاحية و تربية المواشي و السكان الذين يعيشون في الوسط الريفي و شبه الريفي.
- توفير الشروط الملائمة لرجوع السكان إلى مناطقهم الأصلية بعد فرارهم لأسباب أمنية أو اقتصادية.

2.3.1. كيفية تطبيق وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية:

بفضل توسيع مهام قطاع الفلاحة إلى التنمية الريفية، تم الشروع في عمليات شملت إعداد أطروحات ومساعي وطرق تنموية مكثفة مع تنوع الأقاليم ومع مؤهلاتها و عقباتها الخاصة، وقد تم استكمال هذه المقاربات القائمة على تقييم أولي وعام للوضعية في الجهات المحرومة المتسمة بهشاشة ظروف معيشة السكان، ثم استكمالها تدريجيا مع مقابلتها مع الواقع الميداني، وفي ظل هذه الظروف تم تحديد جهاز قادر على بعث حركية فعلية لتنمية المناطق الريفية عن طريق الاستثمار، وهي تقوم على فكرة **" مشروع جواري للتنمية الريفية "**.

1.2.3.1. تعريف المشروع الجواري للتنمية الريفية (P.P.D.R):

إن الهدف من المشروع الجواري للتنمية الريفية في إقليم محدد، هو تحديد الإدارة المركزية لبرنامج أعمال يرافق الجماعات الريفية التي تبادر في تعيين أعمال التنمية التي تمكنهم من تحسين مداخيلهم بصفة دائمة وظروف معيشتهم بصفة عامة وتنفيذها، ويتعلق الأمر بفكرة (استثمار، مشروع) يشارك فيها الجميع حيث تتميز عمليات تصور وإعداد برنامج الأعمال والتمويل باللامركزية.

يتمثل مجال تدخل مشروع جواري للتنمية الريفية في جزء من الإقليم البلدي أو بكامله، غير أنه يبقى إقليم التركيبة الإدارية للمشروع وجدولة الأعمال ممثلا في البلدية (المرجع الإداري). إن الهدف من هذه الفكرة التي يشارك فيها الجميع هو تحديد المحور الاقتصادي العام للمجموعات الريفية الذي يأتي ليعزز ويدعم المجهودات المبذولة لتطوير الأسر في أقاليمها.

2.2.3.1. إجراءات دعم مشروع جواري للتنمية الريفية:

المشروع الجواري للتنمية الريفية إطار للعمل الميداني في الوسط الريفي فضلا عن الأعمال المنهجية لمقاربة الميدان و هو ما شكل ورشة تفكير ذات أولوية، فان محاور العمل المنفذة شملت خصوصا التشاور مع السكان و السلطات المحلية، و شرح الأهداف الخاصة بمسعى متجدد للتنمية الريفية و الإجراءات التي تدعمها و كذلك توعية السكان حول ضرورة الالتزام القوي و الانخراط الكامل في هذا المسعى و يشمل إعداد أجهزة دعم التنمية الريفية عدة أبعاد رئيسية:

- تكليف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية بتكفل أفضل لدعم تنمية فروع الإنتاج الفلاحي و دعم التصدير.
- استعمال صندوق استصلاح الأراضي بواسطة التنازل بصفة انتقالية و استعمال صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي بواسطة التنازل الذي أنشأه قانون المالية 2003.
- وضع شروط عمل صندوق مكافحة التصحر و تطوير الرعي و السهوب.
- إنشاء جهاز مساعد موجه للسكن الريفي، بالتعاون مع وزارة السكن و ذلك في إطار مشاريع التقييم الجواري، و يعتزم هذا الجهاز توسيع مساعدات الصندوق الوطني في مجال السكن لسكان الريف حسب معايير انتقاء و إجراءات خاصة.
- تنظيم التدخلات بين وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و تدخلات وزارة الموارد المائية من أجل انجاز سدود صغيرة.

3.3.1. أسباب الانتقال إلى إستراتجية التنمية الريفية المستديمة:

إن من أهم الأولويات التي جاء بها الأمر 03/01، هو تحقيق التنمية المستديمة، و لهذا فان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية يهدف لتحقيق تنمية مستديمة من خلال السماح للسلطات العمومية بأعمال تنموية تسمح باستقرار السكان و زيادة الفرص الاقتصادية و ضمان التوازن بين المناطق الريفية و الحضرية، و هذا يتم من خلال تشجيع الاستثمار الفلاحي سواء في إطارالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية أو مشروع جواري للتنمية الريفية و هذا للتكفل بالحاجات الحقيقية للسكان الذين يعانون التهميش و الإقصاء. و بالتالي فالتنمية الريفية تفتح آفاق أعمال جديدة من حيث أنها:

- ذات بعد شامل، فهي تدرج السياسات القطاعية و التدخلات العمومية الأخرى على مستوى الفضاء الريفي.
- تضع هذه الاستثمارات موضع التنفيذ ضمن مقاربة تضمن الانسجام و التكامل بين مجمل التدخلات و تؤمن فعالية أكبر للإنفاق العمومي.

إن إستراتيجية التنمية الريفية المستديمة هي المحصلة الإستراتيجية التي تضمن التركيب المتلاحم لمفاهيم التنمية التي سادت أو السائدة، هذه الإستراتيجية تقترح فهما جديدا للعالم الريفي تدعمه تدخل مقاربات جديدة تقوم على :

- ترقية فكرة الإقليم لأن هذه الفكرة تأخذ في عين الحسبان التطور الخاص لكل فضاء ريفي بصورة أفضل.
- العمل الجواري لإقامة أو تدعيم الاتصال بين السكان و السلطات العمومية و تعميق الممارسة الديمقراطية.
- إدماج الإجراءات على مستوى القاعدة و البحث عن تآزر منشود بين مختلف الموارد المتاحة (اليد العاملة، الموارد المالية و المادية...)
- التكامل و التلاحم بين التدخلات في الوسط الريفي.
- الشراكة بين السكان، السلطات العمومية، المؤسسات التقنية و المالية لانجاز أهداف مشتركة و تجسيد مفهوم التنمية الريفية التساهمية في إطار اللامركزية.
- ترقية أدوات جديدة للتخطيط الفضائي على المستوى البلدي، الولائي و الجهوي.

4.1. دراسة وضعية و مكانة الأمن الغذائي في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

1.4.1. الجهود المبذولة لتعزيز أوضاع الأمن الغذائي:

تبذل الدولة جهدا كبيرا من اجل توفير الغذاء في الأسواق وتوزيعه ليصل للمستهلكين بأسعار مناسبة عن طريق الإنتاج المحلي و الاستيراد لتغطية العجز بالإنتاج المحلي وبناء مخزون استراتيجي كما تستمر في دعم السلع الغذائية الأساسية.

تعمل سياسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية ومن خلال وسائلها وأدواتها المختلفة على مساعدة الفلاحين للتوجه نحو إنتاج سلع زراعية بنوعية جيدة واستعمال وسائل وتقنيات إنتاج جديدة للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية المبنية على أسس علمية هدفها تطوير الإنتاج وتحسين واقع الفلاحين الاقتصادي والاجتماعي، و من بين هذه الجهود المبذولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نذكر:

- تشجيع المزارعين ماديا على إنتاج اكثر من متطلبات الأسرة وعلى زراعة المحاصيل التي يزداد عليها الطلب.
- تعميم استخدام المدخلات الزراعية المستحدثة من طرف المزارعين (أصناف محسنة...).
- إدخال أساليب زراعة مستحدثة (طرق زراعية جديدة، نظام تتابع محاصيل مختلفة، دورة زراعية جديدة، طريقة تخزين أفضل... الخ).
- التعاون في انتهاج أسلوب البرامج الإرشادية من القاعدة إلى القمة وذلك بإشراك المزارعين في تحديد مشاكلهم الإنتاجية ومشاركتهم في وضع الحلول لها عند تخطيط البرامج ضمانا لمشاركتهم الفعالة عند التنفيذ وتحقيق أعلى استفادة منها.
- إعداد كوادر فنية من الأخصائيين من مجالات الإرشاد الزراعي المختلفة يتم تدريبهم بصفة دورية لمعرفة الباحثين من المعاهد البحثية المختلفة بحيث يصبح لديهم القدرة على تدريب المرشدين والمزارعين.
- إعطاء دفع للتنظيمات المهنية وما بين المهن وإدراجها في إعداد إجراءات التوجيه و ضبط الإنتاج، ولهذا فان المشاورات الدائمة تؤمن تقارب المصالح لجميع الشركاء.

- العمل على استنباط أصناف تتحمل الجفاف والملوحة في ميدان البحث الزراعي وتبادل المعلومات والخبرات في المجال الزراعي بصفة عامة.
- العمل على الاكتشاف المبكر والمستمر للقيادات الريفية المحلية وتنميتها معتمدين في ذلك على مختلف نظريات ومصادر القيادية لزيادة إسهام إلمام ممثلي المجتمع المحلي في مختلف السياسات والبرامج الإرشادية للتنمية الزراعية. و يكمن دور هذه القيادة الريفية في نقل التكنولوجيات الزراعية في عملية التنمية الريفية في النقاط التالية:

- ✓ المساهمة في رفع الإنتاج الزراعي.
- ✓ المساهمة في زيادة فعالية العمل الإرشادي.
- ✓ المساهمة في تنمية الدخل الريفي والعمل على سد الفجوة الغذائية .
- ✓ المساهمة في تواجد العنصر البشري المدرب والقادر على تحمل مسؤوليات التنمية الاقتصادية .

2.4.1. سياسات وبرامج توفير الغذاء واستهلاك السلع الغذائية:

1.2.4.1. المخزون الاستراتيجي:

تعد سياسة المخزون الاستراتيجي واحد من مجموعة السياسات الأساسية لضمان الأمن الغذائي على مستوى الوطن، وتمتلك الجزائر مخزونا سنويا من القمح بنوعيه الصلب واللين يصل إلى 1.5 مليون طن و هذا في عام 2007 و هذا بعدما أن كان حوالي 700.000 طن عام 2003 (أنظر الجدول رقم 01) ويستخدم هذا المخزون في حالتين، حالة الطوارئ وحالة توقف الإمدادات الغذائية وفي الأزمات.

إن سياسة الحفاظ على مخزون إستراتيجي يقع في صلب الإجراءات الأمنية للدولة لأنه قادر على تامين البلد ضد المخاطر الطبيعية لتقلبات الإنتاج الغذائي. ومن أهم أنواع السلع الغذائية التي يشملها المخزون الإستراتيجي إضافة إلى الحبوب بأنواعها هي الحليب، الدقيق، السكر والزيت.

عادة ما يتم تخزين كميات من تلك السلع تكفي البلد لفترات زمنية تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر، وتهدف عملية التخزين بصفة عامة إلى تحقيق سهولة انسياب السلع الغذائية الرئيسية إلى المستهلكين ومواجهة الأزمات الغذائية التي قد تحدث في الأسواق المحلية وإحداث توازن في الكميات المعروضة والحفاظ على مستوى الأسعار. و تعتبر الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات التي تعبر عن أوضاع الأمن الغذائي المتعلقة بالمعروض من السلع الغذائية و ما يطرأ عليها و إمكانيات البلد على توفيرها، و يتم مراقبة و متابعة هذا المخزون من طرف أجهزة الدولة .

الجدول (01): حجم المخزون من القمح في الجزائر لفترة (2007/2003)

الوحدة: الطن

السلعة	حجم المخزون عام 2003	حجم المخزون عام 2004	حجم المخزون عام 2005	حجم المخزون عام 2006	حجم المخزون عام 2007
القمح	700.000	800.000	900.000	1.200.000	1.500.000

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، تقرير حول الأمن الغذائي لعام 2007، ص ص.56-58.

2.2.4.1. البرامج الخاصة بالتوعية التغذوية وببرنامج حماية المستهلك :

يعتبر نقص الوعي الصحي والغذائي عند أفراد المجتمع من اهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك، حيث أن معظم المشاكل الصحية الرئيسية في الجزائر مرتبطة بنمط الحياة والعادات الغذائية، إضافة إلى ضعف وقلة برامج التوعية الصحية والغذائية مع وجود خطة غير واضحة لهذه البرامج.و لقد أولت الدولة من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أهمية بالغة لبرامج التوعية الصحية والغذائية للمواطن في السنوات الأخيرة عبر التلفاز و الملتقيات العلمية، وهدفت إلى ضمان الأمن الغذائي وتحسين الخدمات العامة ورفع المستوى الصحي للسكان والحماية ضد الغش التجاري وتحسين جودة التغذية[1].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **تقرير حول الأمن الغذائي لعام 2007**، ص ص.56-58.

خلاصة الفصل الأول

تطرقنا في الفصل الأول إلى إبراز الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال القطاع الزراعي من خلال وضع سياسات و استراتيجيات هادفة إلى تحقيق رقى القطاع و رفع التحدي و هذا من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، فمن خلال الإجراءات والتدابير المتبناة بواسطة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المعتمد سنة 2000 و من خلال عرض مختلف أهدافه ودوافعه وأهم مكوناته بالإضافة إلى طرق تمويله، تم التوصل من أن تطبيق هذا المخطط كخطوة أولى لإصلاح القطاع الزراعي كفيل بخروجه من التدهور الذي يشهده وزيادة على ذلك فإنه وسيلة لانتعاش الاقتصاد الوطني و لتحسين الوضعية الزراعية للجزائر التي عرفت تدهورا كبيرا خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، و آلية جديدة لتحسين مستوى الأمن الغذائي و التقليص من التبعية الغذائية للخارج.

كما يجب التذكير بأن نجاح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لا يرهن فقط مستقبل زراعتنا وإنما يشكل كذلك بعدا أساسيا للتنمية الريفية المستدامة لذلك تم امتداد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية الذي تم وضعه في سنة 2002 و هذا من أجل إعادة الاعتبار للمناطق الريفية و تنميتها، علما بان هذا القطاع يمارس في أغلب الحالات من طرف سكان الريف، فان الآمال تعلق عليهم من أجل النهوض بقطاع الزراعة، وعليه فان مشكلة تخلف الريف تمثل إحدى العقبات التي تعترض تحقيق التنمية الزراعية، و من ثم تحقيق الأمن الغذائي الذي يطال الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي.

الفصل الثاني

واقع تطور زراعة الحبوب في الجزائر قبل وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

تمهيد:

بعد التطرق الى الاصلاحات المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنفذ منذ 2000 سنتعرف في هذا الفصل على واقع تطور زراعة الحبوب في الجزائر قبل تطبيق هذا المخطط، اذ تعتبر الحبوب و مشتقاتها الغذاء الأساسي لأغلبية سكان العالم فهو الإنتاج الزراعي الأكثر استهلاكا و الأكثر تجارة أو تسويقا في العالم، و نلاحظ أن السوق العالمية للحبوب مسيطرة من قبل الدول الكبرى المصدرة للقمح مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، كندا،فرنسا ...الخ. و الجزائر كسائر الدول في العالم يشكل الأمن الغذائي واحد من انشغالاتها الأساسية، و مجموعة الحبوب تعتبر من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الاستهلاكي لمجتمعها، لذلك يلعب إنتاج الحبوب دورا هاما بالنظر إلى المكانة التي تحتلها في النمط الغذائي للسكان، فهي تأتي في الصدارة ، و لعل القمح بنوعيه الصلب و اللين أكثرها أهمية كونهما يمثلان القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين، بحيث يمكن اعتباره كمؤشر حقيقي لقياس مدى كفاءة الزراعة الجزائرية و قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي و الابتعاد عن حبل التبعية الغذائية .

إضافة إلى القمح الصلب و اللين فان مجموعة الحبوب تضم أيضا الشعير و الخرطال (الشوفان) و الذرة بأنواعها. و في هذا الفصل سنحاول إلقاء الضوء على الإستراتيجية المتبعة من أجل تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الحقبة الماضية أي قبيل وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

1.2. مكانة و صعوبات تطور الحبوب في تحقيق الأمن الغذائي

تحتل الحبوب مكانة هامة في قائمة المواد الغذائية التي يستهلكها الأفراد في الجزائر بشكل كبير و ذلك تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد، و لهذا فان أي خلل في هذا المنتوج يؤثر سلبا على النمط الغذائي السائد فيه، و يضع الأمن الغذائي للسكان في خطر و لهذا فان الزيادة في إنتاج الحبوب بوتيرة متناسبة مع الزيادة السكانية يعتبر غاية تسعى الدولة إلى تحقيقها و إذا لم يكن ذلك ممكنا فعلى الأقل تلبية و لو جزء من احتياجات السكان. لكن هذا المحصول يتعرض في الجزائر إلى عراقيل و صعوبات تحد من مردوديته و هذا رغم الإصلاحات الذي استفادت منه منذ استرجاع الجزائر لسيادتها.

1.1.2.الأهمية الإستراتيجية لإنتاج الحبوب في الجزائر:

تتجلى هذه الأهمية الإستراتيجية على المستوى التغذوي و على مستوى المساحات المخصصة لزراعتها.

1.1.1.2. أهمية الحبوب على المستوى التغذوي:

تشكل الحبوب عنصرا هاما في تغذية السكان باعتبارها مادة غذائية أساسية، حيث أن 45 % من الطاقة الغذائية المستهلكة في العالم مصدرها الحبوب، فما تحتويه هذه الأخيرة من طاقة يقدر بين 1,340 و 1,530 كيلو حريرة لكل 100 غرام منها، و غالبية هذه الطاقة مصدرها السكريات (و خاصة النشاء) التي تحتويها و التي تشكل بين 70 و 80% من وزنها الجاف (70 % بالنسبة للقمح،71 % بالنسبة للشعير و 72 % بالنسبة للذرة). أما البروتينات فنسبتها تختلف من نوع الحبوب إلى أخرى لكن القمح الصلب أغناها من هذا الجانب (15 % أي 15 غ/100 غ من القمح) و أفقرها الأرز 7,5%)، في حين أن نسبة الدسم فيها قليلة جدا (3,8 % في الذرة، 2,1 % في الشعير و 2 % في القمح).

أما في الجزائر فتعتبر الحبوب الوجبة الغذائية الأساسية للفرد الجزائري، ففي سنة 1962 كانت الحبوب تشكل 65 % من الطاقة المستهلكة يوميا من طرف الفرد و تراجعت هذه النسبة إلى 57 % في السنوات الأخيرة، و هذا لا يعني تناقصا في الكميات بل العكس، أي أن مساهمة الحبوب انخفضت بسبب ارتفاع مستوى الطاقة الكلية المستهلكة و ليس بسبب انخفاض استهلاك الحبوب، و من هذا الباب يمكن تفسير تراجع استهلاك السكريات في بعض المراحل إلى تزايد الكميات المستهلكة من الحبوب بوتيرة أقل

من تزايد الطاقة الكلية المستهلكة في ذات المراحل.[1] و بالرغم من الأهمية التي تكتسيها الحبوب ومشتقاتها في النمط الغذائي للفرد الجزائري إلا أن نسبة تغطية الاستهلاك من الإنتاج المحلي في سنة 2002/2001 قدر ب 35 % لذلك الجزائر تستورد سنويا كميات كبيرة من الحبوب جدا تتراوح ما بين 50 و 70 % من الاحتياجات الوطنية.

2.1.1.2 . أهمية الحبوب على مستوى المساحات المخصصة:

تعتبر الحبوب أقدم المزروعات التي كان يمارسها الشعب الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي على أوسع نطاق، و تتشكل الحبوب من القمح بنوعيه الصلب و اللين، الشعير و الخرطال و هي تعتبر من الحبوب الشتوية، أما الذرة فتعتبر من الحبوب الربيعية أو الصيفية. و يبدو أن العوامل الطبيعية هي التي جعلت الجزائر تتخصص أكثر في إنتاج القمح خاصة الصلب منه الذي يعتبر من أحسن الأنواع في العالم .أما فيما يخص التوزيع الجغرافي لزراعة الحبوب فهي تزرع في مختلف مناطق الإنتاج بشمال و جنوب البلاد و هذا ما يبينه الجدول رقم (02) و الشكل رقم (01) ففي الشرق تتمركز حوالي 1.295.000 هكتار من المساحة المزروعة حبوبا أي بنسبة 43 % أما في الغرب نجد حوالي 1.205.000 هكتار أي بحوالي40 % أما في الوسط فنجد 476.000 هكتار أي بنسبة 16% أما في الجنوب فنجد34.000 هكتار بنسبة 1% من المساحة المزروعة حبوبا و هذا حسب احصائيات عام 2007 .

الجدول (02): توزيع المساحة المزروعة حبوبا حسب المناطق لسنة 2007

المناطق	المساحة المزروعة (هكتار)	%
الغرب	1.205.000	40
الوسط	476.000	16
الشرق	1.295.000	43
الجنوب	34.000	1
المجموع	**3.010.000**	**100**

المصدر: Laouar Nadir, « **La filière céréale en Algérie**, » www.doc-etudiant.fr (14/12/2001), p.15.

[1] زهير الطاهر، **تطور التبعية الغذائية في الجزائر و علاقتها بالتزايد الديمغرافي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2011، ص ص. 246-247.

الشكل (01): توزيع المساحة المزروعة حبوبا حسب المناطق لفترة2007

الوحدة : %

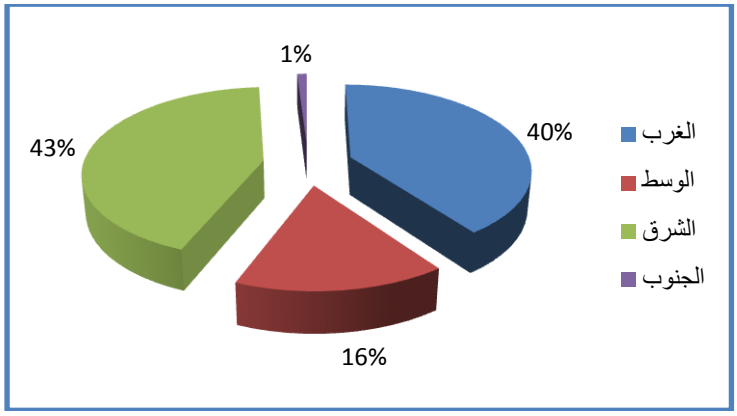

المصدر: Laouar Nadir, « La filière céréale en Algérie, » www.doc-etudiant.fr (14/12/2001), p.16.

لكن أغلبيتها أي 71 % متواجدة بمناطق تتجاوز بها كمية الأمطار 450 ملم و هو الحد الأدنى المطلوب للقمح، فهي تتمركز في غالبيتها على النحو التالي : حوالي الثلثين 2/3 في الهضاب العليا المتميزة بارتفاع ما بين 800- 1200 متر، و أكثر من 1/4 تزرع بداخل المناطق الجافة أقل من 350 ملم و هذا ما يظهر من الجدول رقم (03).

الجدول (03): توزيع مناطق الحبوب حسب مستوى تساقط الأمطار

توزيع الأمطار	+600 ملم	600-450 ملم	450-350 ملم	350 -200 ملم	أخرى (جبال)	المجموع
مساحة الحبوب (هكتار)	64.000	580.000	1.410.000	48.000	335.000	3.134.000
النسبة المئوية	2	27	45	15	11	100

المصدر: عبد القادر أوزال، **إشكالية إنتاج الحبوب في العالم على ضوء جولة الأورغواي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،1998،ص. 149.

في السنوات الأخيرة شهدت زراعة القمح كأهم محصول في زراعة الحبوب بعض التوسع في مناطق الجنوب نتيجة استصلاح أراضي زراعية جديدة. إذن إن قسما كبيرا من الأراضي الزراعية المخصصة للحبوب هي أراضي زراعية تعتمد على الأمطار، مما يؤدي إلى تذبذب حاد في الإنتاج و المردود الزراعيين و على العموم فان الحبوب تزرع في مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية، ومناطق الإنتاج الرئيسية تنقسم إلى خمس مناطق حسب كمية الأمطار المتساقطة فيها و هي كالتالي[1]:

[1] عبد القادر أوزال، **إشكالية إنتاج الحبوب في العالم على ضوء جولة الأورغواي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،1998،ص 172.

المنطقة الأولى: تحتوي هذه المنطقة على السهول الساحلية و شبه الساحلية يفوق تساقط الأمطار بها 600 ملم سنويا، و هي مناطق رطبة وشبه رطبة (تيبازة، سكيكدة، قالمة، الطارف، بجاية، تيزي وزو وعنابة).
المنطقة الثانية: تشمل الأراضي التي تستقبل تساقطا يتراوح مابين 450 ملم إلى 600 ملم سنويا، بالإضافة إلى السهول.
المنطقة الثالثة: تشمل الأراضي التي تستقبل تساقطا يتراوح مابين 350 ملم إلى 450 ملم سنويا، تتميز هذه المنطقة بمناخ صعب و لكنها تحتوي على أراضي عميقة و غنية بالمواد العضوية (قسنطينة، البويرة ، المدية، تلمسان، ميلة، سوق أهراس، عين الدفلى، الشلف، عين تموشنت،غليزان وسيدي بلعباس).
المنطقة الرابعة: تشمل المناطق التي تستقبل تساقطا يتراوح مابين 200 ملم إلى 300 ملم سنويا، تتميز هذه المنطقة بالمناخ الجاف و القاسي (تيسمسيلت، تيارت، سطيف، سعيدة، أم البواقي و برج بوعريريج).
المنطقة الخامسة: منطقة الجنوب تشمل الأماكن المروية (10000 هكتار) وأماكن محاصيل الواحات (35000 هكتار)[1].

2.1.2. أهم سمات إنتاج الحبوب في الجزائر :

إن الاقتصاد الزراعي الجزائري يتسم بانخفاض إنتاجيته أضف إلى ذلك أنه يعرف تذبذبا من عام إلى آخر، و يبقى باستمرار تحت رحمة الظروف المناخية المتغيرة باستمرار. أما بالنسبة إلى زراعة الحبوب فإنها تبقى رغم اعتبارها من الزراعات الإستراتيجية ضعيفة الإنتاج و المردودية بحيث أنها لا تغطي إلا نسبة ضئيلة من الاحتياجات المحلية و تظل حبيسة الظروف المناخية و التحولات التي يعرفها عالم الزراعة ككل. و لعل أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر تتلخص فيما يلي:

- إن أهم ما يميز إنتاج الحبوب هو ضعفه على الرغم من تكثيف زراعته، فبالرغم من استقرار المساحات المزروعة بالحبوب منذ مدة إلا أن مستويات الإنتاج تبقى تتميز بالتذبذب الكبير[2] و هذه الخاصية الأخيرة هي ميزة الإنتاج الزراعي عموما، نظرا إلى غياب سياسة زراعية واضحة الأهداف و عملية من جراء ما عرفه عالم الزراعة من تحولات و إصلاحات عديدة في مدة قصيرة، و في مرحلة جد حساسة على الصعيدين السياسي و الاقتصادي. و تبعا لمستويات الإنتاج المحققة أو التي ينتظر تحقيقها في المواسم الزراعية المقبلة، يبقى إنتاج الحبوب في الجزائر عاجزا عن تغطية حاجيات

1 Laouar Nadir, « La filière céréale en Algérie, » www.doc-etudiant.fr (14/12/2001), p.16.
2 فوزية غربي، "واقع إنتاج الحبوب في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع.5 ، فيفري 2004، ص 277.

الاستهلاك المحلي (لا يغطى إنتاج الجزائر من الحبوب أكثر من 35 % من الاحتياجات الوطنية في أحسن الأحوال) من هذه المنتجات الإستراتيجية التي تقدر بنحو 60 مليون قنطار سنويا.

- الخاصية الثانية تتمثل في كون المساحة المزروعة بالحبوب بقيت تتأرجح بين غياب برامج الاستصلاح و عدم توسيع الأراضي المزروعة، و الجزائر تعد البلد المغاربي الأفقر من حيث الأراضي الصالحة للزراعة، على اعتبار أن نسبة الأراضي القابلة للزراعة إلى عدد السكان لا تتجاوز 0,26 هكتار لكل نسمة عام 2003 و كانت تقدر ب1,3 هكتار للفرد في عام 1900، و هذا التراجع كان بسبب نقص برامج الاستصلاح من جهة و تغيير نوع المزروعات من جهة أخرى. كما أن المساحات المحصودة عرفت تناقصا و كانت دائما أقل من المساحات المزروعة، إضافة إلى ظاهرة الحرائق التي تقضي على نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي كل موسم صيف. و تعود أسباب هذه الوضعية إلى التأخر الذي تعرفه عمليتا البذر و الحصاد المتكررة تاركة آثار كبيرة في المساحة المحصودة و في كميات الإنتاج المحققة فبدلا من أن يتم البذر في أقل من شهر لارتباطه بالظروف المناخية، فانه في الجزائر يمتد إلى أكثر من شهري و الأمر نفسه بالنسبة لعملية الحصاد. و يرجع المسؤولون على مستوى وزارة الفلاحة و التنمية الريفية هذا التأخر إلى النقص في العتاد الفلاحي و قدمه بسبب الإهمال الذي تعرفه المزارع خصوصا بعد عملية الإصلاح التي عرفها القطاع عام 1987، فمثلا من مجموع 8000 حصادة توجد أكثر من 2000 في حالة عطب بسبب نقص قطع الغيار بينما احتياجات الفلاحين تتعدى 12000 حصادة للقيام بعملية الحصاد في ظروف ملائمة، علما أن الكثير من حرائق مزارع الحبوب تتسبب فيها حصادات نظرا إلى حالتها المتدهورة.

- تدني مردودية الحبوب حيث تبقى مردودية الهكتار الواحد في الجزائر دون المستويات الدنيا المنتظرة، فالمردودية الفلاحية عموما ترتبط أساسا بكميات الأسمدة المستعملة و نوعيتها من جهة و البذور المختارة من جهة أخرى و هي التي تفسر مدى الزيادة و الانخفاض في الإنتاج خاصة إذا ضلت المساحات المستغلة مستقرة لمدة 20 سنة. و في واقع الأمر فان مردودية إنتاج الحبوب تبقى ضعيفة لا تكاد تتعدى 07 قناطير في الهكتار أي أقل من الحد الأدنى للمردود المسطر و الذي يبلغ 8,7 قنطار في الهكتار، و لهذا تبقى مردودية إنتاج الحبوب متذبذبة و هذا راجع إلى الظروف المناخية غير المواتية، و إلى مجال تهيئة التربة و انتقاء البذور و استعمال الأسمدة . ففي مجال تهيئة التربة و مدى استصلاحها فانه نظرا إلى الاستغلال المكثف خاصة بعد البرنامج المتعلق بتكثيف الزراعات و عدم إتباع طريق الدورات (أرض بور- ارض مزروعة) عرفت تناقصا نوعيا في قيمتها الإنتاجية، و ما زاد في تدهور هذه القيمة الاستعمال غير السليم للأسمدة فبالإضافة إلى نقص الكميات المستعملة بسبب عدم توفرها في

الأسواق و ارتفاع أسعارها فإنها لا تستعمل وفق المعايير العلمية و بالكمية و النوعية اللازمتين الأمر الذي جعلها غير مفيدة في تحسين الإنتاج و الرفع من الإنتاجية خاصة إذا كانت البذور المزروعة غير مختارة حسب خصائص و طبيعة التربة و الظروف المناخية[1].

3.1.2. صعوبات تطور زراعة الحبوب في الجزائر:

إن ضعف الإنتاج و المردود في محصول الحبوب يعود لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالوسط الطبيعي من تربة ومناخ، ومنها ما يتعلق بالطرق الزراعية المتبعة في الإنتاج ومنها ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والزراعية التي انتهجتها الجزائر في الماضي.

1.3.1.2.الصعوبات و الأسباب المتعلقة بالوسط الطبيعي:

ينتمي مناخ مناطق الزراعة المطرية في الجزائر إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط، و يتميز هذا الأخير بوجود فصلين رئيسيين: فصل ممطر و بارد من أكتوبر إلى افريل وفصل جاف وحار من ماي إلى سبتمبر. والعوامل المناخية الأكثر استقرارا بالمنطقة المطرية هي **الإشعاع الشمسي والتبخر** في حين أن **الأمطار والرياح** هي العوامل الأكثر تغيرا من سنة لسنة ومن فصل لفصل. ويزداد معدل الهطول المطري السنوي من الغرب نحو الشرق ومن الجنوب نحو الشمال في حين أن الحرارة ترتفع كلما اتجهنا من الشرق نحو الغرب ومن الشمال نحو الجنوب أي عكس اتجاه الأمطار. وهذه الخاصية المناخية أثرت مباشرة على طبيعة النشاط الزراعي في الجزائر و خاصة زراعة الحبوب بالإضافة إلى أراضي البور التي تتمركز بالمناطق التي يتراوح بها منسوب مياه الأمطار السنوي ما بين 350 و 600 ملم .

من بين الدراسات الهامة التي درست وحللت خصائص الوسط الطبيعي لمحصول الحبوب و خاصة القمح المطري في شمال الجزائر تلك التي أجراها المعهد الجزائري التقني للمحاصيل الحقلية (ITGC) بالتعاون مع المعهد الايطالي لدراسات ما وراء البحار (فلورنسا، إيطاليا) ما بين 1992 و 2002، وقد استعملت في هذه الدراسة نظم الإعلام الجغرافي ونظام الكشف عن بعد وكم كبير من المعلومات المتوفرة

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، لبنان، 2010، ص ص.164-166.

حول مناخ وتربة أراضي القمح المطري في شمال الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى تحديد المناطق الملائمة لزراعة القمح الصلب خاصة. و قد حدد الباحثون معدل الهطول المطري الأدنى والذي لا يسمح بزراعة مربحة للقمح الصلب ب 270 ملم سنويا، كما أن المناطق التي يتراوح بها معدل الهطول المطري السنوي مابين 430 و 620 ملم هي الأفضل لإنتاج القمح المطري في الجزائر وتغطي مساحة إجمالية قدرها 3,4 مليون هكتار[1].

بالإضافة إلى هذه الأسباب التي تحد من تطور إنتاج مجموعة الحبوب في الجزائر نجد صعوبات مناخية أخرى متمثلة في :

- التأثيرات المتوالية للظروف المناخية خلال المواسم الزراعية و لاسيما عامل الجفاف و النقص في كميات الأمطار المتساقطة و عدم انتظامها مما يؤثر في إنتاجية الحبوب باعتبارها زراعة شتوية .
- نسبة تساقط الأمطار السنوية و توزيعها.
- التغيرات المناخية مثل: البرد (Grêles) و السيروكو.

2.3.1.2. الصعوبات و الأسباب المتعلقة بالطرق الزراعية:

بالإضافة إلى العوامل المناخية التي يصعب تغييرها أو التأثير عليها على المدى المتوسط (إلا بواسطة الري التكميلي مثلا)، تعاني زراعة الحبوب في الجزائر من مشاكل إنسانية ذات العلاقة بنظم الإنتاج و التقنيات المتبعة، و هذه الصعوبات تكاد تكون متشابهة ما بين مناطق إنتاج الحبوب و هي تكمن في:

- صعوبات في خدمة الأرض و مدى تحضير التربة للبذر.
- المواد المخصبة للتربة مثل الأسمدة و المبيدات غير كافية و إن وجدت فهي تستعمل بطريقة غير عقلانية أو يتأخر موعد استلامها.
- ضياع المحصول و عدم توفر البذور ذات الجودة و المنتقاة ذات المواصفات الملائمة لخصوبة التربة و طبيعة المنطقة و المقاومة للظروف المناخية المتغيرة.
- تمركز الأصناف في مساحتها الخاصة بها.
- عدم تجديد حظيرة العتاد و نقص قطع الغيار و ذلك لنقص إنتاجها محليا و عجز الدولة عن توفيرها.

[1] عبد المجيد حمداش، **أهمية دراسات" البحث-التنمية" في تحسين إنتاج محاصيل الحبوب في الزراعة المطرية بشمال إفريقيا: محصول القمح المطري في الجزائر نموذجا**، في إطار الملتقى العلمي الدولي التاسع حول: تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، جامعة الجزائر 3 (بن عكنون)، المنعقد أيام 27 و 28 فيفري 2011، ص ص. 2-3.

- عامل الري يعتبر عنصرا مهما لرفع إنتاج الحبوب خاصة في مواسم الجفاف، فالإحصائيات تبين أن المساحات المسقية في الجزائر تعتبر أضعف مساحة في حوض البحر الأبيض المتوسط إذ بقيت المساحة المسقية من المساحة المزروعة ثابتة عند 4 % طيلة 20 سنة.
- التقنيات الزراعية المستعملة وغير الملائمة للتوسع الرأسي في الإنتاج.
- المحيط الاقتصادي والاجتماعي ونقائصه (تموين، تمويل، نظم تسيير المزارع، التاطير البشري للمزارع، البحث الزراعي والإرشاد الزراعي الغائبين).

ان القطاع الخاص هو أكثر عرضة لهذه الصعوبات خاصة من ناحية استعمال المكننة و صعوبة الحصول على الأسمدة و القروض و كذلك تمركزها الجغرافي في مناطق صعبة[1].

3.3.1.2. الصعوبات التنظيمية [2]:

- ضعف تموين المنتجين بالبذور و يرجع السبب خاصة إلى أن التموين مشروط بالتسديد الكامل للديون و الالتزام بالتأمين خلال الحملة الزراعية حيث وجد الفلاحون أنفسهم في وضعية انسداد بسبب التماطل في تطبيق التعليمة الوزارية رقم 452 المؤرخة في 1999/09/26 و التي تنص على ضرورة تسوية الفلاح لوضعيته المالية قبل الاستفادة من البذور.
- سوء تسيير التعاونيات التي من الواجب أن تلعب دورا فعالا في تنظيم سوق الحبوب.
- التأخر المفرط في عمليات التعويض من الأضرار المسجلة خاصة منها الطبيعية.
- النقص الفادح في الموارد المائية إلى جانب مشاكل أخرى مرتبطة بنوعية التربة و كذا نوعية البذور المستوردة من الخارج.
- مشاكل العقار الفلاحي الذي يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج و ذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على أرض لا يملكونها و يتلقون مقابل العمل الذي يقومون به أجر كأي موظف في إدارة عمومية.
- ارتفاع تكاليف الحرث مما يؤدي بالكثير من الفلاحين إلى إهمال أراضيهم الفلاحية نظرا لحالتهم و مستواهم المعيشي، في حين تهددهم الإدارة باتخاذ إجراءات صارمة ضد الذين يهملون أراضيهم بإلغاء قرار حق الاستغلال بالنسبة للمستثمرات الفلاحية أو الحجز المؤقت للمالكين الخواص.

---

1 مليكة منصور، **مكانة سياسات إنتاج الحبوب في التنمية الزراعية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998، ص ص .74-119 .

[2] أعمر سعيد شعبان، **القطاع الفلاحي في الجزائر واقع و أفاق دراسة تطبيقية بولاية الجلفة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 38.

2.2. المشاريع الإنمائية لزراعة الحبوب في الجزائر:

لقد ارتبطت زراعة الحبوب في الجزائر منذ الاستقلال بوجود أراضي البور، و تقتضي هذه التقنية بترك أراضي زراعة الحبوب تستريح مدة سنة على الأقل للمحافظة على خصوبتها و هي بذلك تمس 30 إلى 40 % من الأراضي الصالحة للزراعة. و بالتالي تقليص هذه المساحة البورية سيؤثر بصفة معتبرة على إنتاج الحبوب من خلال عملية تكثيف زراعتها . لذلك لجأت الجزائر خلال الفترة 1970 -1990 لتقليص المساحات البورية من أجل استغلال كل الإمكانيات الزراعية و يمكن تلخيص هذه الدراسات و التجارب في:

1.2.2. مشروع الجزائر للحبوب:

لقد تم إنشاء مشروع الجزائر للحبوب ALG-71 /537 بتاريخ 1971/08/18 بالتعاون مع المنظمة العالمية للتغذية و الزراعة FAO و يدخل المشروع ضمن الإستراتيجية العامة لتنمية زراعة المحاصيل الشتوية لتقليص الفجوة الغذائية و رفع نسبة الاكتفاء الذاتي لتأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية المتزايدة و الناجمة عن ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي و تحسين الظروف الاجتماعية للسكان، فكان ميلاد مشروع الجزائر 30 بمثابة تحول من الزراعة الخفيفة للمحاصيل الشتوية إلى الزراعة المكثفة. و يهدف هذا المشروع إلى:

- تعميم الزراعة المكثفة لإنتاج المحاصيل الشتوية من خلال اختيار أصناف البذور ذات المردودية العالية و إكثارها وفق الشروط الطبيعية لمناطق الإنتاج المختلفة.
- عقلانية استعمال مدخلات الإنتاج الوسيطة.
- إزالة أراضي البور الغير مخدوم في مناطق الإنتاج التي تتساقط فيها كميات الأمطار 450 ملم / السنة و زراعتها بالبقوليات أو زراعتها بالمحاصيل العلفية .
- اختيار المكننة الزراعية حسب التضاريس و التربة خاصة في مناطق الإنتاج التي تتبع دورات زراعية حديثة .
- الاهتمام بالإرشاد الفلاحي و توسيع دائرته و تقريب تقنيات الإنتاج إلى المنتجين و ذلك بتخصيص مساحات زراعية للتجارب الميدانية للزراعة المكثفة، من خلال كيفية استعمال البذور و الأسمدة الكيميائية[1]

[1] محمد رجراج، **إنتاج و استهلاك المحاصيل الشتوية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص 370.

هذا و قد فتح مشروع الجزائر 30 فروعا مختصة بإنتاج المحاصيل الشتوية المكثفة عبر مناطق الوطن المنتجة للحبوب منها الجزائر، قسنطينة، باتنة، المدية و تيزي وزو...الخ. كما تم إنشاء محطتين تجريبيتين بوهران و قسنطينة و ثلاث دوائر نموذجية لكل من العلمة، المهدية و عين تموشنت. كما استقطب مشروع الجزائر الإطارات المتخرجة من المعهد الفلاحي التكنولوجي للتدعيم الفني للإنتاج و تم تأطير الدوائر التي لها أهمية كبيرة في إنتاج المحاصيل الشتوية حيث تم تعيين 60 إطارا مسؤولا عن هذه الدوائر .و عليه فقد كان مشروع الجزائر 30 يهدف لزيادة الإنتاج بحوالي 30،08 ألف طن من القمح و حوالي 5,6 ألف طن من الشعير في السنة الأولى من التطبيق و ارتفعت تدريجيا لتبلغ مع استكمال تنفيذ المشروع في 1990 نحو 450 ألف طن من القمح و نحو 117,5 ألف طن من الشعير.

لكن برنامج تكثيف الإنتاج لم يحقق الأهداف الرامية إلى رفع المردودية في الهكتار الواحد التي لم تتجاوز 10,12 قنطار في الهكتار الواحد، و يرجع سبب فشل هذه السياسة إلى عدم التحكم في بعض تقنيات الإنتاج المتطورة التي تسببت في تكاليف باهظة[1] .هذا الفشل يمكن ترجمته بحجم متوسط إنتاج الحبوب الذي يعرف حالة ركود على امتداد الفترة 1990/1967، و هذا ما يوضحه الجدول رقم (04).

الجدول (04): متوسط إنتاج الحبوب لفترة 1990/1967

الوحدة : مليون طن

البيان / السنوات	1969/1967	1973/1970	1977/1972	1989/1985	1990
الإنتاج	1,86	1,93	1,63	1,86	1,63

المصدر: عبد القادر أوزال ، **إشكالية إنتاج الحبوب في العالم على ضوء جولة الأورغواي**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،1998،ص ص. 159-160.

2.2.2. إدخال نظام القمح- ميدك Introduction du système Blé –Médicago

هو برنامج تكثيف الزراعة في مزارع الدولة بشرق، وسط وغرب البلاد التي يقل ارتفاعها من 800 متر من سطح البحر بزراعة نبات النفلة الميدك (و هو محصول علفي) من أجل الرفع من الجانب الفيزيائي للتربة، أي تم إدخال الدورة الزراعية الأسترالية قمح- ميدك وأصناف القمح اللين المكسيكية على نطاق واسع، و انطلق المشروع في بدايته كمرحلة أولى (1985/1982) على مساحة قدرها 75 ألف هكتار أما المرحلة الثانية من المشروع فامتدت من 1986 إلى 1990 لتغطي تقريبا 200 ألف هكتار.

[1] عبد القادر أوزال، **إشكالية إنتاج الحبوب في العالم على ضوء جولة الأورغواي**، مرجع سابق، ص. 160.

تضمنت النتائج التي توصل إليها خبراء المشروع إلى ما يلي :

- تخفيض تكاليف الإنتاج إذ كلما توسعت زراعة المدك و البقوليات ضمن الدورة الزراعية الثنائية لإنتاج القمح و الشعير تتناقص الكمية المنتثرة من الأزوت الكيميائي و الحد من انتشار الأعشاب الضارة، بحيث يعوض تناقص الأزوت الكيميائي بالأزوت المثبت في التربة بفعل نبتة المدك و البقوليات و بالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج و تحسين في مداخيل المنتجين. و عليه فقد انخفضت تكلفة الأسمدة الكيميائية في الهكتار الواحد بعد إدخال نبتة المدك من 17 دولار إلى 9,9 دولار لزراعة القمح و من 14 دولار إلى 8,5 دولار لزراعة الشعير.
- لقد أدى هذا المشروع إلى تكامل الإنتاج النباتي و الحيواني في المناطق الساحلية و الوسطى و تحسين الإنتاجية بحيث انتقل مردود القمح الصلب خلال الموسم 84-1985 إلى 11,16 قنطار في الهكتار في برنامج تكثيف الإنتاج بينما لا يتجاوز المردود في الزراعة العادية 9,05 قنطار في الهكتار، كما قد بلغ مردود القمح اللين 13,06 قنطار في الهكتار في برنامج تكثيف الإنتاج بينما لا يتجاوز 7,37 قنطار في الهكتار في الزراعة العادية، أما بالنسبة للشعير فقد ارتفع المردود إلى 13,65 قنطار في الهكتار في برنامج تكثيف الإنتاج بينما لم يتجاوز 10,57 قنطار في الهكتار في الزراعة العادية خلال الفترة 1984-1985[1].
- إدخال أصناف القمح المكسيكية على نطاق واسع بمزارع الدولة بمناطق تنفيذ المشروع.
- إن استزراع أراضي البور بالميدك الأسترالي (نوع من أنواع النفل والذي ينمو بريا في الجزائر) ممكن بالمناطق قليلة الارتفاع بحيث يسمح بتغذية 7 إلى 8 نعاج في الهكتار سنويا وهو ما يعادل من الناحية المالية إنتاج 28 قنطار من القمح في الهكتار.
- إن الدورة الزراعية الأسترالية قمح- ميدك غير ممكنة بالمناطق عالية الارتفاع حيث الصقيع وحساسية الأصناف الأسترالية له.

في بداية الثمانينيات من القرن الماضي (1980-1984) شرع المعهد التقني للمحاصيل الحقلية في إنجاز مشروع أخر يهدف إلى التكامل بين إنتاج الحبوب وتربية الماشية بالمنطقة الجافة بجنوب غرب البلاد (ولاية سعيدة) ممول من صندوق الأمم المتحدة للتنمية وبمساعدة فنية من المنظمة العالمية للتغذية والزراعة FAO وخلص المشروع إلى ما يلي:

[1] محمد رجراج، **إنتاج و استهلاك المحاصيل الشتوية في الجزائر**، مرجع سابق، ص. 399.

- إن التكامل بين الإنتاج الحيواني (أغنام في هذه الحالة) والحبوب بمنطقة المشروع يمر عبر زيادة مساحة المحاصيل العلفية.
- إمكانية زيادة إنتاج اللحوم الحمراء بالمنطقة بحولي 30 %.

في منتصف الثمانينيات (1987-1992) شرع في إنجاز مشروع دراسة الأنظمة الزراعية- حبوب وأعلاف تربية الماشية- بالمنطقة شبه الجافة بغرب البلاد (ولاية سيدي بلعباس) بمشاركة كل من ICARDA (معهد بحوث دولي متخصص في الزراعة الجافة موجود بحلب، سوريا) والمعهد الوطني للبحث الزراعي الفرنسي (INRA) والمعهد التقني للمحاصيل الحقلية بالجزائر(ITGC). من نتائج هذا المشروع :

- إن تسيير الأخطار المناخية (الجفاف خاصة) هو الذي يحدد "السياسات الزراعية" للمزارعين بهذه المنطقة من استثمارات واختيار المحاصيل و تربية الأغنام خاصة وهو ما تجاهلته السياسات الزراعية في الجزائر.
- إن كل توسع رأسي في نظم الإنتاج الحالية بإدخال محاصيل جديدة يؤدي مباشرة إلى حساسية أكبر للأخطار المناخية (الجفاف) إذا ما قورن بأنظمة الإنتاج التقليدية (حبوب-بور-أغنام).

في نفس الفترة (1986-1991) شرع المعهد التقني للمحاصيل الحقلية في إنجاز مشروع بحوث الأنظمة الزراعية في المناطق المطرية بغرب البلاد (ولاية تيارت) بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبمساعدة فنية من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD سوريا). و اشتمل المشروع دراسات خاصة بتطوير الزراعة البعلية مثل الدورات الزراعية، أعماق الفلاحة، مكافحة الأعشاب، التسميد ودراسة موضوع التبوير وإمكانية استبداله بمحصول بقولي غذائي مثل العدس أو الحمص بالإضافة إلى دراسة أولية تتعلق بإدخال الحيوان ضمن النظام الزراعي .

من الدراسات الميدانية الأخيرة التي أجريت بمناطق الهضاب العليا الجزائرية ودول عربية أخرى بالمشرق والمغرب تلك التي قام بها المعهد التقني للمحاصيل الحقلية بالتعاون مع أكساد وبتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد، روما) مابين 1997 و 2003. وقد سميت الدراسة بمشروع **"بحوث الأنظمة الزراعية المطرية"**، وقد تم تحديد مجموعة الأساليب والتقنيات المناسبة للزراعة

المطرية مثل تحضير التربة وحفظ المياه وطرق الحرث والتسميد ومكافحة الأعشاب الضارة من الوجهتين الفنية والاقتصادية. وشمل المشروع ولايتي سطيف بشرق البلاد و تيارت بجنوب غرب البلاد وهما شهيرتان بإنتاج الحبوب في الجزائر.

في ولاية سطيف حقق مردود القمح في المواقع الإخبارية للمشروع بالنسبة للمواسم الستة معدل قدر ب 18,81 قنطار في الهكتار في حين كان المردود بالنسبة لحقول الفلاحين 10 قناطر في الهكتار أي بزيادة قدرت ب 87 بالمائة. وكانت الزيادة في العائد النقدي الصافي للحقول الإخبارية بالنسبة لحقول المزارعين تساوي 10 967 دينار جزائري في الهكتار. أما في ولاية تيارت فقد كان معدل إنتاجية الحقول الإخبارية للمشروع لنفس الفترة 17,5 قنطار في الهكتار فين حين لم تتعد 10,9 قنطار بالنسبة لحقول المزارعين أي بزيادة قدرت ب 61 بالمائة. وكانت الزيادة في العائد النقدي الصافي للحقول الإخبارية بالنسبة لحقول المزارعين تساوي 7410 دينار جزائري في الهكتار[1].

3.2.2. اختيار مدخلات الإنتاج وفق مناطق الإنتاج المناخية:

إن كل إنتاج لرفع مردوديته يحتاج إلى استعمال البذور و الأسمدة التي تعتبر من مستلزمات الإنتاج الأساسية، و الحبوب كغيرها من المنتجات النباتية تحتاج إلى توفير مثل هذه المستلزمات وفق مناطق الإنتاج المناخية و هذا من أجل سد الطلب المتزايد على هذه المادة باعتبارها زراعة أساسية في الزراعة الجزائرية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاستهلاكية.

3.2.2. 1. توزيع أصناف البذور وفق مناطق الإنتاج المناخية:

تعتبر البذور من أهم العناصر التي يجب أن تكون حاضرة في عملية الإنتاج الزراعي فلا إنتاج بدون بذور، و أية محاولة لرفع الإنتاج الزراعي تتطلب التحكم في التقنيات الزراعية الحديثة، من بين هذه التقنيات البحث عن البذور الملائمة ذات المردودية العالية و ذات نوعية جيدة تخضع للمعايير العلمية، إذن استعمال البذور المنتقاة (المحسنة) و الخاضعة للمقاييس العلمية يعتبر عامل من عوامل التكثيف الزراعي. و الأسس التي يسند إليها حين اختيار صنف ما للزراعة يمكن تلخيصها في مايلي:

[1] عبد المجيد حمداش، **أهمية دراسات" البحث -التنمية" في تحسين إنتاج محاصيل الحبوب في الزراعة المطرية بشمال إفريقيا: محصول القمح المطري في الجزائر نموذجا**، مرجع سابق، ص ص. 5 - 6.

- ✓ التلاؤم مع المنطقة التي سيزرع فيها.
- ✓ قابلية إعطاء مردود عالي.
- ✓ مقاومة الأمراض و الحوادث من صقيع و جفاف.

إن الجزائر تسعى إلى رفع الإنتاج الزراعي و لكي تحقق هذه الغاية يتطلب اختيار البذور الملائمة للمناخ و التربة و خاصة إذا ما تعلق الأمر بالحبوب، و الاختيار النهائي لأحد أصناف الحبوب و تقرير زراعته في الجزائر هو من اختصاص المعهد التقني للمحاصيل الكبرى، يقوم هذا المعهد بانتخاب الأصناف (البذور المختارة أو المنتخبة هي التي انتخبت بشكل حافظت فيه على نقاوتها الوراثية كما روعيت في إكثارها بقية الصفات كالتخلص من الحشائش، الحماية من الأمراض التي قد تنتقل معها و تأمين نسبة إنبات عالية و معروفة) و إجراء التجارب عليها و من ثم يوصي بزراعتها في المناطق التي تنجح فيها و حينما يقرر السماح بزراعة صنف جديد ما فان اسمه يسجل في قائمة الأصناف المسموح بزراعتها و الإكثار منها (أنظر الملحق رقم 1).

قام المعهد التقني للمحاصيل الكبرى مع محطاته التجريبية المتواجدة عبر مختلف مناطق الإنتاج بإكثار أصناف البذور ذات المردودية العالية وفق مناطق الإنتاج المناخية، كما تم إكثار أصناف البذور الهجينة (الأصناف المحلية و المستوردة) لما تمتاز به من مقاومة للأمراض و ذات قيمة غذائية جيدة صالحة للصناعات الغذائية. و من بين الأصناف التي تم انتخابها محليا نذكر: هدبا 3، وادي زيناتي 368 (انتخاب محلي قسنطينة)، محمد بن بشير 1037 (انتخاب محلي سطيف) و بيدي 17 (انتخاب محلي قالمة).

إضافة إلى البذور المحلية استعمل القطاع العمومي البذور المحسنة بكثرة وشجع على استعمال هذه البذور الجديدة، كذلك اهتم و شجع البحث العلمي في تطويرها و طرق استغلالها لأن هذه البذور تتمتع بمردودية عالية تحتاج إلى عناية خاصة، و من بين بذور القمح الصلب التي عرفت استعمالا كبيرا كما ذكرنا بذور وادي زناتي و الساحل التي عرفت طلبا كبيرا عليها لكنهما تما سحبهما من سوق البذور نتيجة العجز المسجل فيهما و تما تعويضهما ببذور Mexicali 75 و Vitron و الواحة، أما بالنسبة للقمح اللين فالبذور المحلية الأكثر استعمالا قبل سنوات 1970 كانت Mahon , Demias, strampelli, Florance Aurore. لكن بعد 1967 و نظرا لأهمية إنتاج الحبوب و زيادة الطلب عليه محليا دخلت الجزائر في تجربة استعمال البذور المحسنة ذات المردودية العالية (VHR)* و من بين هذه البذور المحسنة في القمح اللين نذكر HD 1220، Anza, Arz,Ziad، أما بالنسبة للشعير فالبذور المحلية التي

كانت مستعملة بكثرة نجد Tichedrett, Saida183 أما بعد 1975 أدخلت البذور المحسنة التالية: Rihane 03, Barberousse, gaidor, Ascad68, Fouara, Soufara ... ، أما بالنسبة للخرطال فالبذور المحلية التي كانت مستعملة منذ 1962 متمثلة في : Rouge 31, Noire 912, Guelma4 لكن منذ 1980 دخلت أصناف محسنة ذات مردودية عالية من استراليا و فرنسا هي : Caravelle, Prévision, Avon , WI 78, Mortlock,Wallaro ...[1].

لكن أهم ما يميز الحبوب في الجزائر هو أن الفلاحين المختصون في هذا الإنتاج يختارون أو ينتقون البذور بأنفسهم خاصة بذور القمح و الشعير، و السبب في ذلك راجع إلى ارتفاع أسعارها و بالتالي يفضلون إنتاجها بأنفسهم عوض شرائها، هذا إضافة إلى صعوبة إقناعهم باستعمال البذور المحسنة إذ لا يزالون يستعملون البذور التقليدية مثل بيدي 17 وادي زيناتي، محمد بن بشير بالنسبة للقمح الصلب فهذه الأنواع من البذور القديمة جدا في الجزائر. إن هذا الإصرار و الإلحاح من طرف الفلاحين على هذه البذور راجع إلى غياب الإرشاد الفلاحي و انعدام التكوين لديهم، لذلك لابد من إرشادهم و تشجيعهم إلى استعمال البذور المحسنة التي لها مردود كبير.

2.3.2.2. نثر الأسمدة الكيماوية وفق مناطق الإنتاج المناخية:

تلعب العناصر الكيماوية دورا كبيرا في نمو النباتات و المزروعات بحيث تمتص هذه العناصر من طرف التربة، و تلعب الأسمدة دورا كبيرا و فعالا في زيادة مردودية الهكتار فهي تؤثر مباشرة على الإنتاج الزراعي و يوضح KARSENTY[2] الفائدة التي تتلقاها التربة عند تزويدها بالأسمدة و هي :

- الأسمدة تعمل على محافظة القدرات الإنتاجية للتربة فقد تتأثر العناصر الكيميائية للتربة و لا تجدد نتيجة للقيام بالزراعات العلفية و بالتالي تستعمل الأسمدة لتعويض العناصر المفقودة حتى لا تتغير القدرة الإنتاجية للتربة.
- استعمالها هو تقديم كميات إضافية من شأنها إذا توفرت بكميات مناسبة أن تساعد النباتات على النمو الجيد و ترتفع بذلك المردودية.

1 Ministère de l'Agriculture et de Developpement Rural, **L'obtention variétale en Algérie: cas des céréales à paille**, INRAA, 2006, pp. 3-4.
* (VHR) variétés hautes rendement.
2 J-C-Karsenty, **Elément sur l'intensification dans l'agriculture algérienne**, CREAD, 1977, p.11.

لقد أعطت تجارب تسميد القمح ذو المردود العالي التي قام بها المعهد الوطني للأبحاث الزراعية المعايير اللازمة لتسميد القمح ذو المردود العالي بالأسمدة الأزوتية و الفوسفاتية و البوتاسية، حيث تعتبر هذه الأسمدة ضرورية من أجل رفع المردودية الإنتاجية الهكتارية لأصناف القمح المستوردة. و عليه فقد تم تصنيف الأسمدة الكيميائية في الهكتار وفق كمية الأمطار المتساقطة سنويا أي حسب مناطق الإنتاج المناخية التي تعطي الأصناف مردودية عالية لما لها من ارتباط بين كمية السماد و المياه اللازمة لذوبانه حتى يستفيد النبات من مراحل نموه.

إن الأراضي الجزائرية غنية بصورة عامة بالكلس و فقيرة جدا بالفوسفور، كما تحتوي على كميات حسنة من البوتاس و فقيرة بالذبال و لذلك فان الأسمدة الضرورية لهذه الأراضي هي الأزوتية و الفوسفورية، كما أنه من الضروري إدخال المحاصيل العلفية في الدورة الزراعية، و أيضا من المستحسن استعمال الأسمدة الخضراء حينما يكون ذلك ممكنا. غير أن كميات الأمطار المتساقطة سنويا تؤثر على استعمال الأسمدة بكميتها و توزيعها ، فإذا كانت الأمطار غير كافية فان السماد قد لا يكون غير نافع فقط و لكن ضارا أيضا، و من ناحية أخرى لا يستفيد المحصول بشكل آلي من السماد نظرا للتباين الشديد في الاستجابة له في البيئات الجافة تبعا للزمان و المكان نتيجة تقلبات الظروف المناخية. إذن كمية الأمطار و توزيعها مكانيا يشكلان التأثير السائد في استجابة المحصول للأسمدة و خاصة للأزوت.

رغم أهمية هذا العنصر لا يزال استهلاك الأسمدة في الجزائر دون المستوى المطلوب لأنه لا يخضع بشكل جيد إلى المقاييس العلمية المطلوبة لأنها لا تستعمل بالنسب و الكميات اللازمة و هذا ما يبينه الشكل رقم (02).

الشكل (02): تطور استهلاك الأسمدة الأزوتية و الفوسفاتية في الجزائر ما بين 1984 و 2002

الوحدة: 1000 طن

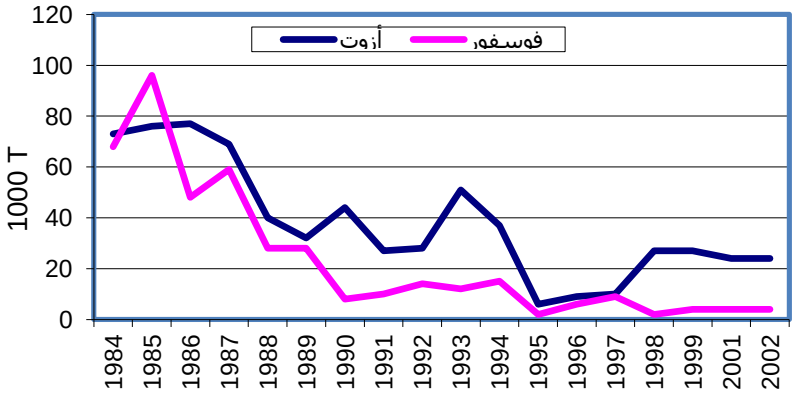

المصدر: Laouar Nadir, « La filière céréale en Algérie, » www.doc-etudiant.fr (14/12/2001), p.16.

3.2. لمحة تاريخية عن واقع تطور زراعة الحبوب لعشرية 1990/1999:

لقد عرف إنتاج الحبوب في الجزائر حالات مد و جزر خلال مراحل تاريخية مختلفة، بحيث أنه لم يتطور بوتيرة عادية و إنما عرف تذبذبا واضحا و هذا نتيجة لعوامل طبيعية و مناخية بالدرجة الأولى، وسنستعرض في هذه النقطة مراحل تطور محصول الحبوب من الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1999 أي التعرف على واقع محصول الحبوب من تطور الإنتاج، الإنتاجية، المساحات المخصصة لزراعتها و استيرادها و هذا قبل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

1.3.2. تطور إنتاج و إنتاجية زراعة الحبوب لفترة 1990 إلى 1999:

قبل التطرق إلى تطور إنتاج و إنتاجية مجموعة الحبوب خلال عشرية 1990-1999 سنحاول إلقاء الضوء على واقع إنتاج الحبوب خلال الفترة الممتدة من 1950 إلى 1989 و هذا لمعرفة إذا عرف هذا المحصول زيادة في الإنتاج أو تعرض للتراجع مع ذكر الأسباب المؤدية إلى ذلك.

1.1.3.2. تطور إنتاج الحبوب من الفترة الممتدة من 1950 إلى 1989:

لقد كان لإنتاج الحبوب في الجزائر إبان الاحتلال وزن كبير في مجموع المزروعات و يتجلى ذلك من خلال النسبة الكبيرة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة و التي تتركز بصفة خاصة في الأراضي الأكثر خصوبة و التي بطبيعة الحال تعرف إنتاجا وفيرا و مزدهرا، بحيث كانت البلاد تغطي الطلب المحلي و تصدر الفائض منه إلى الخارج. و يحتل القمح النصيب الأكبر من جملة المزروعات المصدرة، حيث كانت الجزائر في ذلك الوقت دولة مصدرة للقمح و كانت فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية من أهم المستوردين للقمح الجزائري[1]. إلا أن هذا الاهتمام بزراعة الحبوب قد تراجع بسبب تداخل عدة عوامل لعل من أهمها انخفاض أسعار القمح في السوق العالمية و ارتفاع أسعار الخمور بالمقابل و خاصة بفرنسا أين تم تخريب مساحات شاسعة مزروعة بأشجار الكروم لكونها مصابة ببعض الأمراض. و لسد هذا النقص على مستوى الخمور، فقد تقرر تقليص المساحات المزروعة بالحبوب لصالح زراعة أشجار الكروم في الأراضي التابعة للمعمرين. و لم تتدارك هذه الوضعية في الجزائر المستقلة بالرغم من السياسات المتعاقبة التي كانت نظريا على الأقل تسعى إلى ذلك . هكذا وقد أصبحت زراعة الحبوب في الجزائر تتميز بالتذبذب في الإنتاج و بالمردودية الضعيفة و هذا ما يوضحه الجدول رقم (05) .

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الجزائر،1976، ص 118-121.

الجدول (05): تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 1950 الى 1989

الوحدة:مليون قنطار

المرحلة	متوسط الإنتاج
1959-1950	20,8
1969-1960	17,5
1979-1970	18.1
1989-1980	17.8

المصدر: فوزية غربي، "واقع إنتاج الحبوب في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع.5 (فيفري 2004)، ص 264. بالنسبة للسنوات من 1950 إلى 1969 . و بالنسبة للسنوات من 1970 إلى 1989 **أنظر:** Ministère de l'agriculture et du développement rural, **rapport sur la céréaliculture** , DRDPA , 2009, p 5.

يتبين من الجدول أعلاه أن إنتاج الحبوب في تذبذب كبير يتأرجح بين الارتفاع و الانخفاض كما يتميز بعدم الانتظام من حيث الكمية، و يرجع السبب في ذلك إلى العوامل المناخية غير الايجابية، إضافة إلى غياب سياسة فلاحية واضحة المعالم و الأهداف، و غير متواصلة ففي هذا الصدد عرف القطاع الزراعي تحولات و إصلاحات عديدة في فترة زمنية قصيرة، و جلها أعطت للقطاع الزراعي دورا ثانويا في إستراتيجية التنمية الوطنية برز على مستوى الاستثمارات المنخفضة لهذا القطاع مما أدى إلى انخفاض الإنتاج و المردودية. فبعدما أن كان إنتاج الحبوب في عشرية 1950- 1959 يعادل 20,8 مليون قنطار انخفض في مرحلة 1960-1969 إلى ما يقارب 17,5 مليون قنطار و يعاود الارتفاع في الفترة الممتدة من 1970 إلى 1979 بمعدل 18.1 مليون قنطار.

أما في فترة الثمانينات فقد عرف إنتاج الحبوب بشتى أنواعها تذبذبا كبيرا بين الزيادة و النقصان، فبعد أن حقق الإنتاج رقما قياسيا خلال موسم 1984-1985 بتسجيل نحو 30 مليون قنطار، انخفض خلال موسم 1986-1987 ما يعادل 20 مليون قنطار أي (-20%)، أما إنتاج الموسم 87-88 فكان يعادل 10,2 مليون قنطار بمعدل (-50%) ليتحسن هذا الإنتاج في موسم 88-89 حيث بلغ 22 مليون قنطار أي بزيادة 115% .

2.1.3.2. تطور إنتاج الحبوب من 1990 إلى 1999:

إن لمجموعة الحبوب أهمية بالغة إذ تعتبر من أكثر المواد الغذائية المتداولة في السوق العالمية و بالخصوص سلعة القمح التي أصبحت سلاحا استراتيجيا تستعمله الدول المصدرة للضغط على الدول المستوردة لتحقيق أغراضها السياسية، فبالرغم من هذه الأهمية إلا أن تطور إنتاج الحبوب بصفة عامة و تطور إنتاج سلعة القمح بصورة أخص لفترة ما بعد الثمانينيات بقي يعاني من التذبذب في الإنتاج و الضعف في المردودية و هذا ما يوضحه الجدول رقم (06) .

الجدول رقم (06) : تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 1990 الى 1999

الوحدة: قنطار

السنة	إنتاج الحبوب	إنتاج القمح	السنة	إنتاج الحبوب	إنتاج القمح
1991-1990	38083030	18693880	1996-1995	49000000	29830000
1992-1991	33289140	18367520	1997-1996	8697170	6615140
1993-1992	14520970	10165030	1998-1997	30256050	28800000
1994-1993	9634200	7139640	1999-1998	20205970	14700000
1995-1994	21380000				15000000

المصدر: فوزية غربي، "واقع إنتاج الحبوب في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع.5 (فيفري 2004)، ص 264.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاج الحبوب في الجزائر يتميز بالتذبذب بين الارتفاع و الانخفاض و إن كان الانخفاض هو السائد، و يبرز ذلك أكثر بالنسبة لسلعة القمح التي لم تستقر على مستوى معين. و تعتبر الظروف المناخية من أهم الأسباب في هذا التدهور، كما أن التدابير و الإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن ذات فعالية لدرجة مساهمتها في زيادة الإنتاج و تحسينه، بحيث يمكن القول أن الإجراءات في جانبها النظري في حد ذاتها ليست السبب في ذلك و إنما السبب يكمن في غياب الرقابة في المتابعة الميدانية[1]. كما يتضح من الجدول أيضا الأهمية النسبية التي يحتلها إنتاج القمح في قائمة الحبوب، و هذا يرجع إلى اتساع المساحة المزروعة قمحا على حساب المساحات المزروعة شعيرا، و هذا راجع إلى الاهتمام بإنتاج القمح الذي يرجع إلى ارتفاع سعره مقارنة بغيره من الحبوب بحيث يعتبر عاملا محفزا

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر** مرجع سابق، ص 157.

على إنتاج القمح دون غيره، فمثلا كان سعر القنطار من القمح الصلب سنة 1989 ما يقارب 400 دج ثم قفز هذا السعر في سنوات 1996 الى 1999 بحوالي 1900 دج[1]

بهذه المستويات المحققة يبقى إنتاج الحبوب في الجزائر عاجزا على تغطية الاحتياجات الوطنية، و هذا ما يفسر الزيادة المطردة في نسبة استيراد الحبوب من مجموع الواردات الغذائية و التي ارتفعت من 28% سنة 1969 إلى 60 % سنة 1984 لتتجاوز 70 % سنة 1997. و من بين أهم الأسباب في ذلك الاستقرار النسبي في المساحة المزروعة و الظروف المناخية غير الملائمة، و هذه الأخيرة تساهم في تضرر جزء كبير من المساحة المزروعة، كما أن تأخر عمليتي البذر و الحصاد اللتين يرجعها المسؤولون إلى نقص العتاد الفلاحي قد تزيد من تفاقم هذه الوضعية.

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن إنتاج القمح بنوعيه الصلب و اللين قد تميز بالتذبذب بالرغم من أنه يعتبر المحصول الرئيسي سواء من حيث المساحة أو من حيث الإنتاج، حيث أن أهميته النسبية ضمن مجموعة الحبوب قد عرفت تذبذبا في الإنتاج فقد بلغ في عام 1991 حوالي 18,367,520 قنطارا، لينخفض إلى 7,139,640 قنطارا في عام 1993 و ذلك بمعدل سالب قدر ب -54,65 % ليرتفع مرة أخرى في عام 1994 إلى 14,999,200 قنطارا أي بمعدل نمو قدره 50,7 % و ذلك لتحسن الظروف المناخية[2]. أما في عام 1995 فقد عرف ارتفاعا محسوسا في الإنتاج قدر بحوالي 29,826,040 قنطارا، أي بمعدل نمو موجب بلغ 51,8% مقارنة بالعام الذي سبق. إلا أن وتيرة الإنتاج اتجهت في عام 1997 نحو الانخفاض ببلوغها 22,800,000 قنطارا و ذلك بمعدل قدر بحوالي -7,8 %، و السبب وراء هذا الانخفاض يعود إلى تقلص المساحة بحوالي -23,72 % أما في عام 1998 و نظرا للجفاف الذي عرفته البلاد خلال هذا العام [3] انخفض إنتاج القمح بنوعيه إلى 14,700,000 قنطارا.

[1] العربي لعروسي، **إنتاج القمح في الجزائر دراسة اقتصادية و قياسية إحصائية من سنة 1967 إلى 1998**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص.177.

[2] Conseil National Economique et Social**, Projet de rapport sur la conjoncture de second semestre 1994**, mars 1995, p .12

[3] Conseil National Economique et Social, **projet de rapport sur la conjoncture de second semestre 1998**, mai 1999, p. 26

الجدول (07) : توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب في الجزائر من 1990 الى 1999

الوحدة: قنطار

النوع / العام	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال (الشوفان)	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء
1991-1990	12917890	5775990	18099580	128142	5000	3150
1992-1991	13455310	4912210	13982900	928900	6620	3200
1993-1992	7960650	2204380	4080230	272460	2250	1000
1994-1993	5624280	1515360	2340670	152040	1850	0
1995-1994	11886700	3112500	5849800	531000	4190	380
1996-1995	20345700	9480340	18002220	1171740	4460	590
1997-1996	4554640	2060500	1908920	168150	2570	1200
1998-1997	15000000	7800000	7000000	450000	3100	490
1999-1998	9000000	5700000	5100000	400000	5380	540

المصدر: Collection statistique, no .119 (février 2005), p.29

إذن إن الأهمية النسبية التي يحتلها إنتاج القمح مقارنة مع بقية الحبوب الأخرى لفترة التسعينيات راجع إلى اتساع المساحة المزروعة قمحا على حساب المساحات المزروعة شعيرا، مما يعني أن هناك اهتماما متزايدا بإنتاج القمح بنوعيه و ذلك لارتفاع سعره مقارنة بغيره من الحبوب بحيث يعتبر عاملا محفزا على التوجه إلى إنتاج القمح أكثر من غيره.

3.1.3.2. تطور إنتاجية الحبوب لفترة 1990 إلى 1999:

لقد عرفت إنتاجية الحبوب خلال عشرية التسعينيات اختلالا و تذبذبا كبيرين، و لقد بلغت الإنتاجية أدنى مستوى لها في العامين 1992 و 1993، حيث بلغت على التوالي 6,9 قنطار في الهكتار و 7,4 قنطار في الهكتار .و يبين الجدول رقم (08) أن إنتاجية كل محاصيل الحبوب تتصف بالتذبذب و بالميل نحو الانخفاض، إذ لم تسجل إنتاجية محصول القمح ارتفاعا مقبولا فهي تعتبر من بين المعدلات الضعيفة في المنطقة العربية. و اللافت أن هذا التذبذب لا يعود فقط إلى الظروف المناخية، ففي الأعوام المواتية من

حيث المناخ الملائم، و خصوصا فيما يتعلق بكمية الأمطار المتساقطة، بحيث نجد أن هنالك مستثمرات زراعية تحقق حوالي 40 قنطارا في الهكتار من القمح في حين توجد أخرى مجاورة لها حققت فقط 8 قنطارا في الهكتار. و حينما تكون الأعوام غير ملائمة من حيث سقوط الأمطار نجد أن هنالك مستثمرات زراعية تسجل مردودية ضعيفة لكن في المقابل توجد مستثمرات أخرى محايدة لها حققت مردودية تصل إلى 15 قنطارا في الهكتار. و لعل السبب الرئيسي في ذلك هو نوعية العمليات الزراعية و طرق استخدام الأسمدة الكيميائية[1]، انخفاض كمية الأمطار، الجفاف و عدم فعالية السياسات الزراعية المطبقة.

على هذا يجب أن تولي الدولة المزيد من الاهتمام لزيادة الإنتاجية الزراعية لأنها هي المفتاح الرئيسي لزيادة الإنتاج و من ثم تحسين الاكتفاء الذاتي. و قد عبر ج.كندريك (J.Kendrik) أستاذ علم الاقتصاد بجامعة جورج واشنطن عن أهمية الدور الذي تؤديه زيادة الإنتاجية في تقدم المجتمع و تحسين الأحوال المعيشية فيه بقوله:"إن الوسيلة الرئيسية التي يمكن للجنس البشري أن يخرج بها من حالة الفقر إلى حالة أفضل نسبيا من حيث توفر الغذاء و المواد هي زيادة الإنتاجية "[2].

الجدول (08) : توزيع المردودية حسب نوع الحبوب في الجزائر من 1990 الى 1999

الوحدة: قنطار/الهكتار

النوع / العام	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال (الشوفان)	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء
1991-1990	10 ,8	10,9	11,6	9,7	1,9	2,42
1992-1991	10 ,1	9,5	9,0	7,5	2,28	4
1993-1992	8,2	7,8	6,3	5,4	1,25	5
1994-1993	8,2	7,3	6,5	4,7	0,45	0
1995-1994	10 ,1	6,2	7,1	7,2	1,6	1,26
1996-1995	12 ,8	13,7	14,0	11,5	1,7	1,47
1997-1996	7 ,7	8,8	7,2	6,7	2,14	4
1998-1997	8 ,8	9,0	7,5	7,7	1,7	2,45
1999-1998	10 ,1	11,8	10,9	8,5	2,23	2,7

المصدر: Collection statistique, no .119 (février 2005), p.29

[1] Elyse Mesli**. Les vicissitudes de l'agriculture Algerienne**, Édition Dehleb, Alger, 1996), p.178.

[2] محمد عمر الطنوبي، **الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي و الإرشاد الزراعي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص 25.

بخصوص إنتاجية الشعير فهي تتشابه مع حالة القمح، إذ عرفت هي الأخرى تذبذبا كبيرا خلال عشرية التسعينيات فقد سجل محصول الشعير أدنى مستوى له من حيث الإنتاجية في العامين 1993 و 1994 حيث قدرت على التوالي ب 6,3 قنطارا في الهكتار و 6,5 قنطارا في الهكتار، ثم عرفت اتجاها نحو الارتفاع في عام 1996 ببلوغها عتبة 14 قنطارا في الهكتار لتعود و تنخفض انخفاضا ملحوظا في عام 1997 بتسجيلها 7,2 قنطارا في الهكتار، الأمر الذي أثر سلبا في الإنتاج حيث انخفض من 18,002,220 قنطارا في عام 1996 ليصل إلى 1,908,920 قنطارا في عام 1997. أما بالنسبة لإنتاجية الذرة الصفراء و البيضاء اللتين تعتبران من أهم الزراعة المروية في قطاع الحبوب بالجزائر فهي تتراوح ما بين 1.9 الى 2.5 بالنسبة للذرة الصفراء و 2 إلى 5 بالنسبة للذرة البيضاء.

غير أنه بالنسبة إلى مجموعة الحبوب في الجزائر تبقى المردودية على العموم إضافة إلى الإنتاج المتذبذب و الضعيف في مجال الحبوب خصوصا دون المستويات المطلوبة لأنها ترتبط بكميات الأسمدة المستعملة و جودتها و كيفية استعمالها وفق المعايير العلمية و التوقيت المناسب من جهة و نوعية البذور المختارة من جهة أخرى. و الملاحظ بالنسبة إلى نوعية البذور المختارة يوجد نقص في الكميات المستعملة بسبب ارتفاع أسعارها و ندرتها في الأسواق العالمية.

2.3.2. المساحة المزروعة و المحصودة لمجموعة الحبوب لفترة 1999/1990

تحتل المساحة المخصصة لمجموعة الحبوب نسبة كبيرة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة، فقد بلغ متوسط المساحة المحصودة للفترة 1999/1990 بالنسبة إلى المساحة الصالحة للزراعة حوالي 30 %، بينما بلغت أهميتها النسبية بالنسبة إلى مساحة الإنتاج النباتي ما يعادل 5 ,63%.

من خلا ل معطيات الجدول رقم (09) نلاحظ أن المساحة المحصودة تتغير من عام إلى آخر و ذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها التغيرات المناخية و المساحة المتروكة بورا، فقد عرفت سنوات 1991، 1992، 1996 و 1998 ارتفاعا محسوسا في المساحة المحصودة نتيجة التحسن في الظروف المناخية، أما في الموسم 2000 فقد انخفضت بنسبة 44 % .

الجدول (09): توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب في الجزائر من 1990 الى 1999

الوحدة: هكتار

النوع / العام	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال (الشوفان)	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء
1991-1990	1201120	528320	1555050	132200	260	130
1992-1991	1332720	515290	1558050	122480	290	80
1993-1992	972660	282760	652630	50680	180	20
1994-1993	683640	208960	361080	32650	410	0
1995-1994	1175860	504860	824170	73740	260	30
1996-1995	1585500	693000	1282500	102000	260	40
1997-1996	590920	234320	264840	25210	120	30
1998-1997	1707240	869910	939210	58640	180	20
1999-1998	889090	483310	468960	46990	240	20

المصدر: Collection statistique, no .119 (février 2005), p.29

إن المساحة المخصصة للقمح بنوعيه الصلب و اللين انخفض في الأعوام 1992، 1993، 1996 و 1998 فمثلا كان معدل النمو في الاتجاه السالب في المساحة للعام 2000 مقارنة بالعام الذي سبقه يقدر بحوالي -39 % و مقارنة بالعام 1998 يقدر بحوالي -67,9 % و هذا الانخفاض راجع إلى الجفاف الذي أصاب الجزائر في هذه الفترة إضافة إلى الأوضاع الأمنية السيئة في الأرياف و في المناطق المنعزلة[1]، أما السنوات 1990، 1991،1994، 1995 و 1997 فقد عرفت ارتفاعا محسوسا في المساحة المحصودة و هذا التحسن راجع إلى الظروف المناخية الملائمة نسبيا.

أما بالنسبة إلى الشعير فنلاحظ أن نسبة المساحة المحصودة من المساحة المخصصة لمجموع الحبوب قد بلغت في متوسط الفترة ما بين 1990 و 1999 حوالي 34,2 % و قد عرفت هذه المساحة انخفاضا محسوسا خاصة في العامين 1993 و 1996 حيث بلغت على التوالي 361080 هكتار و 264840 هكتار، أما في السنوات 1990, 1991 و 1995 فقد عرفت ارتفاعا في المساحة المحصودة. و على العموم يرجع هذا التذبذب و الميل نحو الانخفاض النسبي في المساحة إلى التقلبات المناخية من جهة، و إلى عزوف الفلاحين عن زراعة الشعير نظرا إلى زراعته في المناطق الرعوية و السهبية

[1] العربي لعروسي، **إنتاج القمح في الجزائر دراسة اقتصادية و قياسية إحصائية من سنة 1967 إلى 1998**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق، ص 71.

و الجبلية و مثل هذه المناطق معروفة بإنتاجيتها الضعيفة زد إلى ذلك الظروف الأمنية الصعبة في هذه المناطق.

الجدول (10): المساحتان المزروعة و المحصودة قمحا في الجزائر من 1990 الى 1999

الوحدة: ألف هكتار

النوع / العام	مساحة مزروعة	مساحة محصودة	النوع / العام	مساحة مزروعة	مساحة محصودة
1990	1851,5	1187,8	1995	2431,1	1680,7
1991	1931,5	1749,4	1996	2331,0	2278,5
1992	2039,0	1848,0	1997	2245,0	925,2
1993	2203,1	1255,4	1998	2589	2577
1994	2487,8	892,6	1999	2279	1372

المصدر: عبد القادر بوالسبت، **دراسة تحليلية و تنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر**، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، ص 132.

إذا ما قارنا المساحة المحصودة بالمساحة المزروعة قمحا بنوعيه فإننا نجد فرقا واضحا بين المساحتين و خاصة بالنسبة إلى الأعوام المذكورة سابقا و هذا ما يوضحه الجدول رقم 10، حيث نجد أن نسبة المساحة المتضررة قد بلغت على التوالي 64,1 %، 63,2 % و 64,7%، بينما سجل العامين 1994 و 1997 أدنى مستوى لها حيث بلغت على التوالي 2,3 % و 0,5 % . إذن يتبين من كل هذا أن ضياعا كبيرا تعرفه المساحات المزروعة و هذا ما يفسر التذبذب، و هذه الوضعية تتطلب التقويم و لا يجوز أن تستمر بهذا المستوى. و بالوتيرة نفسها عرفت المساحة المحصودة شعيرا بالنسبة إلى المساحة المزروعة انخفاضا محسوسا و خصوصا بالنسبة إلى السنوات المذكورة آنفا، حيث قدرت النسب ب- 27,2% و -22% على التوالي.

3.3.2. الكمية المستوردة لمجموعة الحبوب لفترة 1999/1990:

إن ضعف إنتاج الحبوب في الجزائر و التزايد السكاني المستمر و كذلك تزايد الطلب على مادة القمح بالخصوص، أدت هذه الحالة إلى جعل الفجوة تتزايد بين الإنتاج المحلي و الاستهلاك من سنة إلى أخرى، مما أدى بالحكومة الجزائرية اللجوء دائما إلى السوق العالمية للحبوب لتغطية حاجياتها من القمح بنوعيه.

و لهذا أصبحت الجزائر من بين العشر دول المستوردة للقمح عالميا، حيث تحتل في غالبية الأحوال المرتبة الخامسة إلى السابعة من حيث الكمية المستوردة من القمح بنوعيه، بحيث أنها تستورد نصف الإنتاج العالمي للقمح. و هذه الكميات الكبيرة المستوردة من القمح بنوعيه خاصة أثرت سلبا على أوضاع أمنها الغذائي حيث أصبح مهدد و بذلك الجزائر بقيت تحت التبعية الغذائية للدول الكبرى المصدرة للحبوب عامة و للقمح بنوعيه خاصة.

الجدول (11): تطور حجم الواردات الجزائرية من الحبوب للفترة 1990-1999

الوحدة: ألف طن

النوع / العام	إجمالي الحبوب	القمح	النوع / العام	إجمالي الحبوب	القمح
1990	4976	3540	1995	6070	4995
1991	4495	3568	1996	3970	3138
1992	5067	3925	1997	5930	4796
1993	5854	4136	1998	5513	3942
1994	7339	5170	1999	6234	4384
معدل 90-99		5546	متوسط 90-99		4160

المصدر: عيسى بن ناصر،" **انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية**،" مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة منتوري –قسنطينة، ع.22 (ديسمبر 2004)، ص113.

حقيقة إن الكميات الأولى المستوردة من القمح في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1970 كانت تغطي 20% من الطلب الوطني أما النسبة الباقية أي 80% فهي مغطاة من قبل الإنتاج المحلي، أما في فترة وسط السبعينيات تجاوزت الكمية المستوردة من القمح بنوعيه إلى 50% ثم إلى 70 % في نهاية السبعينيات إلى وسط الثمانينيات، أما بالنسبة إلى للفترة الممتدة من نهاية الثمانيات إلى نهاية التسعينيات أصبحت كمية القمح بنوعيه المستوردة من الخارج تقدر بنسبة تتراوح ما بين 80% إلى 95 % .إن تزايد هذه النسب المئوية من سنة إلى أخرى راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الإنتاج الوطني من الحبوب و كذا الجفاف التي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة من فترة التسعينيات.

لقد كانت الكميات المستوردة من القمح الصلب دائما تشكل النسبة الكبيرة من الواردات، ففي سنة 1994 كانت الكمية المستوردة تعادل 4 مليون طن منها 2,3 مليون طن قمح صلب، أما في عام 1997 فبلغت الكمية المستوردة من القمح بنوعيه رقمها القياسي حيث وصلت الكمية تقريبا إلى 34 مليون طن، أما سنة 1998 فكانت الكمية المستوردة من القمح كبيرة جدا حيث وصلت إلى 52 مليون طن، كانت كمية القمح الصلب تمثل 95% إلى 97 % من مجموع واردات الجزائر من القمح. يرجع سبب تزايد الكمية المستوردة من القمح و خاصة القمح الصلب إلى ضعف الإنتاج و كذا الجفاف.

أما إذا حاولنا ذكر الدول التي تستورد منها الجزائر القمح بنوعيه نجد الولايات المتحدة الأمريكية، كندا ثم فرنسا، حيث تصدر الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر من 40 %إلى 50% من مجموع واردات الجزائر، أما بالنسبة إلى كندا فإنها تصدر للجزائر ما بين 500 ألف طن إلى 700 ألف طن سنويا من القمح الصلب. بالنسبة لفرنسا تستورد منه الجزائر القمح اللين بحيث تستورد كمية تتراوح ما بين 800 ألف طن إلى 1200 ألف طن سنويا من القمح اللين، أما الدول التي تستورد منها القمح بنوعيه بكميات قليلة فهي المكسيك، ايطاليا، قبرص، تركيا ، رومانيا و كزاخستان.

يلعب الديوان الجزائري المهني للحبوب الذي أنشأ في تاريخ 12 جويلية 1962 دورا كبيرا في عملية استيراد القمح من الخارج، و تعتبر أول إدارة عمومية للجزائر المستقلة أوكلت لها عملية استيراد الحبوب بصفة عامة و القمح بصفة خاصة و كذا توزيع القمح المستورد على المطاحن العمومية. إذن منذ الاستقلال و الديوان الجزائري المهني يسيطر على السوق الجزائري للحبوب، لكن في السنوات الأخيرة بدا بعض الخواص و المستثمرون الأجانب يستثمرون في هذا الميدان، بحيث سمحت لهم الدولة بمقتضى دخولها في اقتصاد السوق استيراد الحبوب و توزيعها و كذا إنشاء مطاحن خاصة و هذا تحت شروط مسبقة للانضمام إلى السوق الوطني للحبوب .

عموما إن الكميات الكبيرة المستوردة من الحبوب عموما و القمح خصوصا لا يعني أن الجزائر غير قادرة على الإنتاج أو أنها لا يمكن لها أن تنتج القمح بكميات كبيرة فهي قادرة على ذلك كونها تمتلك مساحة معتبرة صالحة للزراعة و المناخ المناسب لإنتاج الحبوب بكل أنواعها، أما بالنسبة للموارد المائية فلا بد من تحسين طرق استغلالها لأنها تعتبر ثروة نادرة تلعب دورا كبيرا في تحسين و تكثيف زراعة القمح في الجزائر بنوعيه.

خلاصة الفصل الثاني:

تميز القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 و هي الفترة التي سبقت ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تخلي الدولة عن دعم القطاع الزراعي لصالح المنتجين الخواص و منحهم حرية اتخاذ القرارات و تنفيذها بالنسبة لكل إنتاج و تسويقه وفق آليات السوق و هذا في إطار قانون 19/87، و هذا لعدم قدرتها على مواصلة دعمه رغم كونه أهم قطاع في الاقتصاد الوطني. و كانت نتائج هذا الإصلاح وخيمة على القطاع الزراعي على العموم و على زراعة الحبوب بالخصوص، إذ عرف واقع إنتاج الحبوب في تلك الفترة تراجعا كبيرا و بالتالي لا يغطي هذا الإنتاج سوى 25 % من الاحتياجات الوطنية و بذلك تستورد الجزائر ما يقارب 60% حتى إلى 75 % من الحبوب و بذلك فهي تحتل المرتبة السادسة عالميا من حيث استيراد الحبوب و المرتبة الأولى عالميا من حيث استهلاك و استيراد القمح الصلب. لكن الجزائر لم تكن على هذه الوضعية السيئة إذ أنها في فترة الستينات و السبعينات كانت تغطي حوالي 50 % من احتياجاتها الوطنية من الحبوب و هذا نتيجة لتباعها مجموعة من المشاريع الإنمائية التي ساعدت على زيادة الإنتاج الداخلي .

إذن ضعف الإنتاج و المردودية في الهكتار الواحد لعشرية 1999/1990 هي من أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر، و هذا راجع إلى صعوبات طبيعية تتجلى أساسا في تذبذب تساقط الأمطار من موسم إلى آخر، و إلى صعوبات فنية تتمثل في استعمال البذور المحلية المنتجة لدى الفلاحين ذات المردودية الضعيفة و هذا بدل استعمال البذور المحسنة، إضافة إلى عدم توفير الأسمدة بالكميات المناسبة و استعمال معدات فلاحية قديمة و غير ملائمة لزيادة الإنتاج و الإنتاجية. كما نجد هنالك صعوبات أمنية تتمثل في هروب الكثير من سكان القرى و الأرياف إلى المدن هروبا من الإرهاب و ما نتج عن ذلك تخلي هؤلاء الفلاحين عن استغلال هذه الأراضي لزراعة الحبوب. ومن أجل إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي و تحسين أوضاع الأمن الغذائي في الدولة كلفت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في سنة 2000 بإعداد سياسة زراعية تهدف إلى تحقيق هذه الطموحات و تجلت هذه السياسة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي امتد بعد ذلك إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية . و من خلال الفصل الثالث سنحاول التعرف على مدى تأثر هذا المخطط على تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من خلال الإجراءات التي ضمها و معرفة إلى أي مدى ساهم هذا الإصلاح في تحسين أوضاع الأمن الغذائي و التقلص من التبعية الغذائية في أهم مادة إستراتيجية في النمط الغذائي لأفراد المجتمع الجزائري.

الفصل الثالث

انعكاسات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) على تطور زراعة الحبوب و أفاق تنميتها

تمهيد:

بعد التعرف على واقع محصول الحبوب قبل وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نلاحظ أن من الأهداف الكبيرة التي تسعى الدولة الجزائرية تحقيقها من جراء تطبيق هذا المخطط في بداية الألفية الثالثة هو المحافظة على الأراضي الزراعية خاصة تلك المخصصة لإنتاج الحبوب و ترقية إنتاجها و تطويرها و التقليل من الفجوة الغذائية، و هذا لكون محصول الحبوب يحتل مكانة إستراتيجية سواء على المستوى التغذوي، الاقتصادي ...الخ .

بطبيعة الحال فلكل برنامج أو سياسة انعكاسات و آثار و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال برامجه والسياسات المتضمنة فيه ترك آثارا واضحة على القطاع الزراعي بصفة عامة و على تطور مجموعة الحبوب بصفة خاصة ، سواء من ناحية الإنتاج أو الإنتاجية أو من حيث الأراضي الزراعية المستصلحة و المخصصة لزراعة الحبوب ، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن هناك إرادة سياسية توافقت مع الإمكانات المتاحة من أجل تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع. ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق لهذه الآثار وتحليلها بغية التعرف على مدى مساهمة هذا المخطط في تطوير الجهاز الإنتاجي لمجموعة الحبوب وفي تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

1.3. انعكاسات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على تطور القطاع الزراعي الجزائري

يتكون أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية في الجزائر على تطور القطاع الزراعي أولا من خلال الناتج الزراعي و مدي مساهمته في الناتج الإجمالي، و ثانيا من خلال أثره على الأراضي الزراعية المستصلحة من خلال مختلف برامج المخطط و أخيرا مدى انعكاساته على تطور المنتجات النباتية و عدد مناصب الشغل التي تم أنشاؤها من خلال تطبيق هذا المخطط.

1.1.3. أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الناتج الزراعي و مساهمته في الناتج الإجمالي:

من نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية بلوغ الناتج الزراعي في سنة 2008 حوالي 11.197 مليون دولار مقارنة بنحو 4.600 مليون دولار عام 2000 و هذا النمو الجيد في الناتج الزراعي راجع إلى الظروف المناخية المناسبة و سقوط الأمطار بكميات جيدة و زيادة الكمية المحصولية و التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة، و خلال نفس الفترة تناقصت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 8,40 % عام 2000 إلى 6,57% عام 2008 ، كما تشير النتائج أيضا إلى أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي بلغ عام 2008 ما يقارب 323,21 دولار مقارنة ب 151,240 دولار عام 2000[1] و هذا ما يوضحه الجدول رقم (12).

الجدول (12): معدلات النمو السنوي للناتجين المحلي و الزراعي الإجماليين و عدد السكان خلال الفترة (2008/2000)

معدلات النمو السنوي % (2008/2000)		
الناتج المحلي الإجمالي	**الناتج الزراعي الإجمالي**	**عدد السكان**
15,23	11,76	1,64

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، الخرطوم، 2010، ص.138.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، الخرطوم، 2009، ص ص 136-138.

الجدول (13): أهمية الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي و متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2008/2000)

السنوات / المؤشرات	2000	2008
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	54793	170300
الناتج الزراعي الإجمالي (مليون دولار)	4600	11197
عدد السكان (ألف نسمة)	30416	34643
مساهمة الناتج الزراعي في الإجمالي (%)	8,40	6,57
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	151,24	323,21

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، الخرطوم، 2010، ص 137.

2.1.3. الآثار على الأراضي الزراعية المستصلحة:

ان تطبيق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أدي إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية التي انتقلت من 8 مليون هكتار إلى 8.950 مليون هكتار أي بزيادة 950 ألف هكتار كما تم تطبيق عملية التكثيف الزراعي على مساحة 740 ألف هكتار، و بالتالي التقليل من الأراضي البورية و المساحات غير الإنتاجية مما نتج عنه نمو في حجم الإنتاج الزراعي ورفع إنتاجية الأراضي، و يعتبر برنامج استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز الذي هو أحد برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عاملا مساهما في تحقيق تلك التنمية بصفة متواصلة بالإضافة إلى برنامج الاستصلاح الواسع في الجنوب وتنمية المناطق الغابية والسهبية ، و الجدول رقم 14 يبين تطور المساحات المستصلحة عن طريق الامتياز.

الجدول (14): المساحة الزراعية المستصلحة خلال الفترة (2008/2000)

الوحدة : هكتار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المساحة المستصلحة	37905	67191	73108	256049	426817	487860	528336	584784	598970

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **دراسة توثيقية للسياسات الزراعية خلال العقد السابق**، أكتوبر 2009 ، ص 12.

نستنتج من الجدول رقم (14)أن المساحة المستصلحة عن طريق الامتياز انتقلت من 37 905 هكتار لتصل إلى 598 970 هكتار. أما فيما يخص بعدد المستثمرات الفلاحية المستهدفة والتي استفادت من مختلف البرامج الفلاحية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية في تزايد مستمر حيث وصلت إلى 446870 سنة 2008 و هذا ما يظهر من خلال الجدول رقم (15).

الجدول (15): عدد المستثمرات الفلاحية التي استفادت من برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة (2008/2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المستثمرات	147500		17440	84488	57292	40519	38582	43950	17109

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **دراسة توثيقية للسياسات الزراعية خلال العقد السابق**، أكتوبر 2009 ، ص 12.

إن الأهمية التي أعطيت لبرامج المخطط كان لها الأثر الفعال في زيادة المساحة الفلاحية المستعملة خلال الفترة (2008/2000) وهي مقسمة كالآتي[1]:

- المسالك والممرات التي تمتد على مساحة 31.6 مليون هكتار، وتمثل 77.6% من المساحة الفلاحية الإجمالية.
- الأراضي غير الإنتاجية للاستغلالات الفلاحية (تضم المزارع، البناءات، الساحات...الخ) التي بلغت 882.460 هكتار وتمثل 2.2% من المساحة الإجمالية.
- المساحة الفلاحية الصالحة التي تشغل 8.2 مليون هكتار، وتمثل 20.2% من المساحة الإجمالية، والتي أخذت منها الزراعات الحشيشية والأراضي المستريحة النصيب الأكبر بالنسب 46.3% و 45.4%على التوالي.
- بالإضافة للمساحات الحلفاوية التي غطت مساحة 2.7 مليون هكتار أي نسبة 1.1% من مساحة الوطن، والمساحات الغابية التي غطت مساحة 4.3 مليون هكتار أي نسبة 1.8%[2].

[1]République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministere de l'Agriculture et de Developpement Rural, **L'Agriculture dans l'économie** , 1999 , p.09.
[2]République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Agriculture et de Developpement Rural , **statistiques agricoles**, 2003 ،p.01.

لقد شهد توسيع المساحة الفلاحية الصالحة منحنا تصاعديا خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تماشيا مع زيادة المساحة المستهدفة ضمن هذا الإصلاح، التي بلغت 6.236.950 هكتار سنة 2001، ثم 6.857.360 هكتار سنة 2002، فـ 7.363.397 هكتار سنة 2003[1]. كما بلغت المساحة المستصلحة 67.191 هكتار سنة 2001 و 42.817 هكتار سنة 2004، وتزايدت لتبلغ 528.336 هكتار خلال سنة 2006، ما يمثل 18% من الهدف المتوقع بلوغه حسب تقديرات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وصولا إلى 598.970 هكتار خلال سنة 2008 و هذا ما يبينه الجدول رقم (14).

3.1.3. الآثار على إنتاج المنتجات النباتية و الحيوانية:

من خلال معطيات الجدول رقم (16) نلاحظ أن الإنتاج الفلاحي خلال فترة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية شهد تطورا ملحوظا بالنسبة لأغلب المنتجات النباتية، في حين مست بعض الزراعات تغيرات طفيفة و هذا رغم الإصلاحات. وعلى هذا الأساس فالإنتاج الفلاحي شهد تغيرات حسب المنتجات وبدرجات متفاوتة وحسب الظروف المناخية والتحولات الموسمية السائدة لذا نصنف هذه المنتجات إلى فئتين رئيسيتين:

- فئة ذات نتائج إيجابية نوعا ما، وهي فئة المنتجات قليلة التأثر أو تتأثر بشكل متأخر في حالة استمرار الاضطراب المناخي كالجفاف وغيره، ومثل هذه المنتجات الحمضيات، التمور، الزراعات الصناعية، اللحوم الحمراء والبيض.

- فئة ذات نتائج متردية، وهي غالبا منتجات كبيرة الصلة بالمتغيرات المناخية، مثل البقول و منتوج الحبوب التي تعتبر من الزراعات الكبرى والتي شهدت تراجعا معتبرا خلال السنة الثانية من سيرورة المخطط، بالرغم من الإجراءات الكبرى والسياسات المركزة كتكثيف الإنتاج، دعم إنتاج الحبوب، زيادة الأراضي المستصلحة، لكن اعتماد هذا المنتوج بدرجة كبيرة على الأمطار أثر على كميات إنتاجه وجعلها رهن التغيرات الجوية، إذن الحبوب وبفعل نقص الأمطار تراجع إنتاجها بنسبة 26% خلال الموسم 2001/2000 أي من 2657 ألف طن إلى 1651 ألف طن خلال سنتي 2001، 2002 على التوالي، هذا على الرغم من الأهمية البالغة التي أوليت لإنتاجه ضمن إصلاحات المخطط. فحسب نتائج الإحصاء الفلاحي لسنة 2001 فإن زراعة الحبوب مثلت 48.2% من المساحة الفلاحية الصالحة المخصصة للزراعات الكبرى والمقدرة بـ 50.45% ويتم إنتاجها في 481.370 مستثمرة فلاحية. لكن بعد مرور

[1]République Algérienne Démocratique et Populaire، Ministère de l'Agriculture et de Developpement Rural, **L'indicateur d'évaluation mis en œuvre PNDAR**، 2003, p. 02.

زمن على تطبيق إجراءات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ارتفع إنتاج و إنتاجية الحبوب، فعلى سبيل المثال ارتفع إنتاج القمح الصلب بنسبة 43% خلال فترة 2006/2000 ، أما إنتاجية القمح اللين فارتفعت من 11,1 قنطار/هكتار سنة 2001 إلى 14,73 قنطار/هكتار سنة 2006 أي بنسبة 33 %، كما ارتفع كل من إنتاج الشعير و الشوفان بنسبة تفوق 100%. والشيء نفسه يقال بالنسبة للعلف، الزيتون، والكروم التي تراجع إنتاجها خلال فترة الإصلاح. وهذا رغم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار والرامية إلى زيادة تنمية المناطق الرعوية وزيادة مساحات غرس أشجار الكروم والتركيز عليها[1].

إذن شهد الإنتاج النباتي خلال فترة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تذبذبات عديدة، فهناك زراعات تأثرت بالجفاف الحاد الذي ميز الموسمين الزراعيين 2001/1999، ومنها الزراعات التي لم تؤثر فيها هذه التغيرات كثيرا. فأغلب الزراعات لم تنل كفايتها من الأمطار من ناحية، ومن ناحية أخرى حتى الزراعات المروية لم تستوف حاجتها من المياه لأن السدود لم تمتلئ بالقدر الكافي. لكن و بالرغم من ذلك فان الزراعات المسقية عرفت تطورا كبيرا بالنظر إلى الزيادة الملحوظة في المساحات بحيث انتقلت المساحة المسقية من 350.000 هكتار سنة 2000 إلى 835.000 هكتار في سنة 2007 أي بزيادة تفوق 138% .

عمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على محاولة مسايرة التغيرات المناخية إلى أبعد الحدود عن طريق سياسة التكثيف الزراعي، سياسة الاستصلاح عن طريق الامتياز، تنمية المناطق الريفية بهدف مجابهة مشاكل نقص الإنتاج الفلاحي. هذا الأخير المتميز بالتنوع نظرا لاتساع المساحة الجغرافية وتنوع مناخاتها. فعلى هذا الأساس شهد الإنتاج الزراعي النباتي تطورات أثرت في القطاع وفي مساهمته الكلية في الاقتصاد الوطني. من بين النتائج التي حققها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية في القطاع النباتي زيادة منتوج العلف على مدار عشرية 2006/2000 فانتقل الإنتاج من 808 ألف طن خلال موسم 2001/2000 إلى 1934 ألف طن خلال موسم 2006/2005، فيما يتعلق بمجموعات البقول والتي تتضمن الفول الجاف والفاصوليا الجافة والعدس و البازلاء فقد تبين من الجدول رقم (16) أن إنتاجها تتراوح ما بين 43 إلى 58 ألف طن لكن الكمية المتاحة للاستهلاك أغلبيتها من الاستيراد. أما زراعة الخضروات فأغلبيتها تعتمد على السقي أي زراعة مروية و هي تعتبر من أهم الزراعات نظرا لأهميتها الاستهلاكية ، ويعتبر إنتاج الخضر في الجزائر أكثرا استقرارا وإنتاجيتها مقبولة نظرا لتوفر كمية معتبرة للاستهلاك فمثلا إنتاج البطاطا انتقل من67 9 ألف طن خلال موسم 2001/2000 إلى 80 21 ألف طن

[1] أعمر سعيد شعبان، **القطاع الفلاحي في الجزائر واقع و أفاق دراسة تطبيقية بولاية الجلفة**، مرجع سابق، ص 78.

خلال الموسم 2006/2005 كما استفاد منتوج البطاطس من النظام الجديد لضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC) الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2008.

أما زراعة الفواكه فتعتبر من الزراعات المستديمة، التي لقيت اهتماما بالغا خلال المخطط، كونها تضم أهم المنتجات تصديرا التمور والكروم والحمضيات، حيث تم غرس 59.000 هكتار خلال الموسم 2002/2001 وتجهيز 47.000 هكتار بالسقي الموضعي أي بالتقطير لفائدة أشجار الفواكه .و لقد عرفت زيادة في الإنتاج وهذا راجعا إلى معدلات الأمطار وعدد أيام البرودة في الموسم ، وكذلك الاهتمام بعمليات الخدمة ومكافحة الأمراض. كما استفادت من برنامجين الأول يشرف عليه قطاع الغابات في إطار التنمية الريفية والثاني تشرف عليه الإدارة الفلاحية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)[1].

فيما يخص بأثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على المنتجات الحيوانية فان إنتاج اللحوم الحمراء عرفت استقرار في الإنتاج ، أما إنتاج اللحوم البيضاء فقد عرف انخفاض محسوس خاصة في عام 2006 وهذا راجعا إلى تخوف المربين من انفلونلز الطيور و الارتفاع المفاجئ لأسعار المواد الأولية خاصة الذرة و الصويا المستعملة في صناعة غذاء الدواجن نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية. كما عرف الطلب على الألبان ومنتجاتها استقرار في العشرية الماضية (91/90) وفي السنوات الأخيرة عرفت تراجع وهذا راجع إلى التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد وتقليص الدعم المقدم من طرف الدولة لسعر الاستهلاك والذي اثر سلبيا على القدرات الشرائية للمواطن .وما نلاحظه فان الإنتاج الوطني يغطي فقط بنسبة 40 بالمائة من الاستهلاك وذلك حسب الأعوام لذلك استيراد مادة الحليب ومشتقاتها في تزايد مستمر.

إن اعتماد الإنتاج الزراعي على الأمطار بشكل كبير جعله عرضة للتغيرات المناخية، رغم الجهود المستمرة للمخطط والتي بقيت ضعيفة في هذا المجال، فتراجع معدل الإنتاج يعكس مدى الارتباط الوثيق بين الإنتاج وكمية التساقط.

[1] المرجع نفسه، ص 79.

الجدول(16): تطور بعض المنتجات الفلاحية خلال الفترة 2006/2000.

الإنتاج: 1000 طن

السنة / المنتوج	متوسط إنتاج العشرية 1999/1990	2000-2001	2001-2002	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006
الحبوب	2300	2657	1951	4264	4031	3525	4012
العلف	893.4	8 08	6 33	12 84	19 05	19 50	19 34
البطاطس	1020	9 67	13 33	18 79	18 96	21 56	21 80
الحمضيات	358.2	470	519	559	609	627	680
الزيتون	220	200	191	167	468	316	264
التمر	3018	4400	4200	4900	4400	5200	4920
الكروم	188.7	196	234	277	283	334	398
اللحوم الحمراء	290.150	259	290	300	320	306	298
اللحوم البيضاء	178.590	201	150.6	156.8	170	285	264
الحليب (مليون اللترات)	1151	1637	1541	1660	1915	2090	2244
البقول الجافة	46.9	43.53	57.74	58	47.1 0	44.2	44

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **دراسة توثيقية للسياسات الزراعية خلال العقد السابق**، أكتوبر 2009 ، ص ص 13-16.

4.1.3. الآثار الاجتماعية (عمالة):

تعتبر اليد العاملة الزراعية من أهم عوامل الرأسمال الإنتاجي التي تعتمد عليه العملية الإنتاجية الزراعية في الجزائر، وهذا يرجع لعدة اعتبارات أهمها: أن القطاع الزراعي من أكبر القطاعات استيعابا لليد العاملة، إذ تبلغ نسبتها 21.06%[1]، وهي أكبر نسب قطاعات النشاطات المختلفة بعد قطاع التجارة والخدمات، نظرا لمحدودية استعمال الآلة في القطاع الزراعي و صعوبة مكننة بعض العمليات الزراعية نظرا لطبيعتها أو لأماكن تواجدها وغير ذلك.

نتيجة لتحقق أحد أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في هذا المجال، الذي كان يهدف إلى المحافظة على مناصب الشغل المتواجدة وزيادة مناصب أخرى جديدة. وهو ما تحقق فعلا خلال سنة 2000 ليصل بذلك عدد العاملين في قطاع الفلاحة إلى 1.1 مليون عامل[1]. إلا أنه ومع تزايد الاهتمام بالقطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة فاقت نسبة التشغيل ما كان متوقعا، حيث أظهرت النتائج بلوغ

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، السداسي الأول من سنة2003، الدورة العامة23، ص:167.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مديرية الإحصائيات، **تقدير حجم اليد العاملة الفلاحية على مستوى المستثمرات الفلاحية**، أكتوبر2001،ص:03.

اليد العاملة على مستوى المستثمرات الفلاحية خلال الموسم الفلاحي (2000/1999) 2.381.800 عامل منها 1.273.277 عامل دائم و 1.108.523 عامل مؤقت أي ما يعادل نسبة 53.46%و 46.54% على التوالي. واستمر التشغيل الزراعي في التزايد مع الانطلاق الفعلي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية مسجلا أرقاما مشجعة حيث ارتفع عدد مناصب الشغل إلى غاية سنة 2008 حوالي 1244843 منصب شغل أي الزيادة قدرت ب83908 عامل، و الجدول التالي يبين تطور مناصب الشغل في القطاع الزراعي خلال العشرية السابقة.

الجدول(17): تطور مناصب الشغل الزراعية المستحدثة خلال سنوات 2008/2000.

الوحدة:عامل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المناصب	142287	171000	162609	656270	166535	132428	104323	101997	83908

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **دراسة توثيقية للسياسات الزراعية خلال العقد السابق**، أكتوبر 2009، ص 21.

من خلال تحليلنا للجدول السابق نلاحظ التزايد المستمر لمناصب الشغل الزراعية خلال سنوات المخطط، حيث بلغت عدد المناصب المحققة 656.270 منصبا في سنة 2003، وهو معدل يقترب من المعدل المقرر بلوغه نهاية سنة 2004 والمقدر بـ700.000[1] منصب شغل، وهذا يدل على وجود صرامة في تطبيق المخطط وبلوغ الأهداف المحددة. كما تمكننا معطيات الجدول رقم (17) من الوقوف على الأهمية التي أعطيت للقطاع الزراعي من خلال إدراج التنمية الريفية وتوسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ليشمل الوسط الريفي لدعمه وتشجيع النشاطات التي تهدف إلى زيادة التشغيل والى نمو عرض المواد الزراعية وتحسين مستوى الأمن الغذائي، إذ أن إسناد التنمية الريفية للقطاع الزراعي سيسمح بتثمين أحسن لأعمال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في المكافحة ضد البطالة والشغل الوضيع المستمر في المناطق الريفية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية " مذكرة العام الثاني"** 2002، ص.02.

إن زيادة عدد المشتغلين في القطاع الزراعي تعكس بوادر عودة السكان لهذا النشاط والى أراضيهم التي أبعدوا عنها بسبب الفقر من جهة، وانعدام الأمن من جهة أخرى، وهذا نتيجة الإجراءات والتحفيزات المشجعة التي جاءت في إطار المخطط وبرامجه المندرجة بمقتضى سياسات التنمية الريفية والتي تهدف إلى:

1- تنمية الأعمال الاقتصادية بالمرافقة لرجوع السكان الريفيين المهاجرون إلى مناطقهم الأصلية وتحسين الأمن الغذائي للأسر الموجودة في المناطق المعزولة.

2- إعادة الاعتبار لـ 183 بلدية رعوية متكونة من 30.000 أسرة لمربي الماشية عن طريق برنامج مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي مع 180 مشروع قيد الإنجاز.

3- تثمين توسيع المساحات الغابية وتهيئة الأحواض المنحدرة 683 ناحية لصالح 22.000 أسرة.

و بالتالي من بين 2000 مشروع للاستصلاح الجواري المحدد مسبقا تمت المصادقة على 850 مشروع الذي سيمس ما يقارب 116.000 أسرة لفئة سكانية تتجاوز 800.000 شخص. وعليه فالقطاع الزراعي يشكل فضاءا مولدا لليد العاملة، لكن يبقى المشكل الرئيسي هو ديمومة هذه المناصب.

2.3. أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على تطور زراعة الحبوب لفترة (2008/2000)

إن ترقية إنتاج الحبوب قد أصبح ضرورة ملحة للتخفيف من العجز الذي تعرفه البلاد من الحبوب عامة و من مادة القمح بصورة خاصة، و رفع الإنتاج هذا لن يتأنى إلا إذا قامت الجهات المسؤولة باتخاذ إجراءات و تدابير في صالح هذا القطاع. و بالفعل فقد بدأ المسؤولون عن هذا القطاع باتخاذ بعض الإجراءات و التدابير في صالح هذا القطاع سواء فيما يتعلق بالمساحة أو البذور أو فيما يتعلق بتشجيع المزارعين حتى يستثمروا في زراعة الحبوب، و عدم التخلي عنها بعدما أصبحت هذه الزراعة غير مربحة بسبب الفرق بين التكاليف التي يتحملونها و الأسعار المدعمة من طرف الدولة. و هذه الإجراءات تمثلت بوضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف في إحدى برامجه إلى تكثيف زراعة الحبوب في المناطق التي تتميز بظروف مناخية ملائمة للانتاجها، بمعنى آخر تحويل المستثمرة الخاصة للخضر أو الفواكه والموجودة في مكان غير ملائم إلى مستثمرة للحبوب يلائم المنطقة.

1.2.3. الأثر على تطور إنتاج و مردودية زراعة الحبوب:

لقد عرفت الفترة الممتدة من 2000 الى 2008 تطورا ملحوظا في إنتاج و إنتاجية محصول الحبوب و هذا راجع إلى تنفيذ الإجراءات التي أتى بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية و هذا رغم الصعوبات التي واجهت تطور هذه المادة الإستراتيجية و التي نجد في مقدمتها العوامل المناخية المتذبذبة من موسم إلى آخر.

1.1.2.3. الأثر على تطور إنتاج زراعة الحبوب:

إن كميات السلع الغذائية التي تنتج محليا تتزايد من سنة إلى أخرى رغم أنها بعيدة كل البعد عن سد حاجات المواطنين المتزايدة ، فإذا نظرنا إلى محصول الحبوب وخاصة القمح اللين و الصلب فنلاحظ أنهما يعتبران من المواد الزراعية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، كما تعتبر هذه المواد أهم مخرجات القطاع الزراعي لفرع الصناعات الغذائية، لذلك سطرت الدولة الجزائرية خلال الفترة "2000-2004 " و هي فترة بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مجموعة من الأهداف في مجال محصول الحبوب و المتمثلة فيما يلي:

- ✓ إعادة تحويل أنظمة زراعة الحبوب في مناطق ضعيفة القدرات إلى إنتاج ملائم، وتوقيف المساعدات والإعانات بالخصوص المناطق غير الصالحة لزراعة الحبوب.
- ✓ تشجيع ممارسة التقنيات الحديثة من أجل تحسين واستعمال مكثف لعوامل الإنتاج.

هذه الأهداف السابقة الذكر كانت من بين السياسات والأهداف التي نادت بها كل الحكومات المتعاقبة ابتداء من سنة 2000 أما فيما يخص الإجراءات التي تضمنها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فهي تتمثل في تشجيع الفلاحين على الاستمرار في زراعة الحبوب و عدم التخلي عنها خاصة عندما صارت غير مربحة بسبب الفرق المسجل بين التكاليف التي يتحملونها و الأسعار المطبقة و التي تخضع لدعم من الدولة و الجدير بالذكر أن الجزائر ألغت الدعم على أسعار مستلزمات الإنتاج و المنتجات الزراعية في فترة التسعينيات إلا أنها أبقت على تقديم الدعم لبعض السلع الإستراتيجية المستوردة مثل القمح إذ يتم دعم أسعار القمح في مرحلتي الإنتاج أو الاستهلاك إلى جانب القروض الزراعية الميسرة و دون فوائد و تقديم الدعم لمستلزمات الإنتاج من الأسمدة الفوسفاتية و غيرها لإنتاج القمح في مناطق إنتاج الحبوب في شمال و جنوب البلاد، أيضا كما يقدم الدعم ضمن برامج خدمات إتاحة مياه الري، حاصدات المحاصيل و الأعلاف. و في سنة 2003 رفع السعر عند الإنتاج بما يفوق 200 % بالنسبة إلى مختلف أنواع الحبوب.

منذ تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تضاعف إنتاج الحبوب مرتين تقريبا ، لكن النتائج الأولى من تطبيق هذا المخطط كانت محتشمة بعض الشيء و لم ترقى إلى المستوى المطلوب إذ قدر الإنتاج في السنة الأولى من تنفيذ المخطط (2000) بحوالي 4.863.340 قنطار من القمح الصلب و 2.740.270 قنطار من القمح اللين و 1.632.870 قنطار من الشعير و 81.700 قنطار من الشوفان، أما في سنة 2001 بدأت تظهر النتائج الايجابية من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فتضاعف إنتاج الحبوب بثلاثة أضعاف فقدر محصول إنتاج القمح بنوعيه ، الشعير و الشوفان على التوالي ب12.388.650 قنطار،8.003.480 قنطار، 5.746.540 قنطار، 436.610 قنطار و هذا الارتفاع في الإنتاج راجع إلى الظروف المناخية الملائمة و إلى الدعم المقدم للفلاحين في مجال إنتاج الحبوب في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[1]. و بالرغم من ذلك فقد سجل العام التالي أي 2002 انخفاضا في الإنتاج قدر بحوالي 9.509.670 قنطار من القمح الصلب و 5.508.360 قنطار من القمح اللين و 4.161.120 قنطار من الشعير و 334.950 قنطار من الشوفان و هذا يعود إلى الاختلال الذي أصاب المساحتين المزروعة و المحصودة.

أما في سنة 2004 فارتفع إنتاج الحبوب بكل أنواعه بنسبة 196,14 % و تعتبر أحسن سنة إنتاج، أما السنوات من 2006 إلى 2008 فقد تميز إنتاج الحبوب تارة بالزيادة و تارة أخرى بالنقصان ، لكن من الملاحظ أن نسبة الزيادة تطغى على نسبة النقصان و هذا راجع إلى امتداد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى التنمية الريفية ابتداء من سنة 2002 و هذا بتقديم الدعم للفلاحين في المناطق الريفية أين توجد أغلب المساحات الصالحة و المخصصة لزراعة إنتاج الحبوب بكل أنواعه، و هذا بعد تركها من طرف مستغليها في فترة التسعينيات هروبا من الإرهاب، فسعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR المنفذ في 2002 إلى توفير كل المرافق في المناطق الريفية و هذا من أجل عودة الفلاحين إلى أراضيهم. و هذه الزيادة واضحة من خلال الجدول رقم (18).

إذن هذا التحسن يرجع أساسا إلى الظروف المناخية الملائمة التي سادت خلال هذه المواسم من جهة و إلى الأثر الايجابي لبداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع فيه ابتداء من العام 2000 ، و بالخصوص في مجال تكثيف أنظمة الإنتاج الزراعية من جهة أخرى و كذلك تكثيف الإنتاج في مجال الحبوب بسبب ما يتلقاه المزارعون من دعم من طرف الدولة ، فما تم صرفه من طرف الدولة في شكل دعم للمزارعين في سنة 2001 مثلا كان في حدود 35 مليار دينار جزائري لدعم مدخلات الإنتاج عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الزراعية. أما في مجال البذور فتم بيع ما مقداره

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص.158.

1,302,627 قنطارا منها 710717 قنطارا عبر الصندوق. أما بالنسبة إلى مبيدات الحشائش فقد تم بيع ما يكفي 258,280 هكتارا، في حين أنه في فترة التسعينيات كان الرقم لا يتجاوز 65,000 هكتارا فقط[1].

الجدول (18): تطور إنتاج الحبوب لفترة (2008/2000)

الوحدة :قنطار

النوع / العام	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الشوفان
2000	4.863.340	2.740.270	1.632.870	81.700
2001	12.388.650	8.003.480	5.746.540	436.610
2002	9.509.670	5.508.360	4.161.120	334.950
2003	18.022.930	11.625.590	12.219.760	775.460
2004	20.017.000	7.290.000	12.116.000	890.000
2005	15.687.090	8.460.185	10.328.190	775.000
2006	17.728.000	9.151.300	12.358.800	590.000
2007	18.060.000	9.460.000	14.190.000	1.290.000
2008	9.350.000	3.437.000	3.873.000	340.000
معدل الإنتاج	13.958.520	7.297.354	645.969	612.635

المصدر: Ministère de l'agriculture et du développement rural, **rapport sur la céréaliculture** , DRDPA, 2009, p 6.

يرجع السبب في هذا الارتفاع أيضا إلى انخفاض في المساحات المزروعة والذي كان أحد أهداف برنامج PNDA و ذلك خلال البرنامج المكيف لأنظمة الزراعة من أجل الوصول إلى التركيز على تطبيق زراعة الحبوب على مستوى المناطق المشهورة بزراعة الحبوب.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **حالة الزراعة في الأقطار العربية** : تقرير النصف الثاني، ص 13.

لكن ورغم التحسن الملحوظ لإنتاج الحبوب (الشعير، الخرطال، القمح الصلب، والقمح اللين) في العشرية الأخيرة إلا أن إنتاج القمح اللين والصلب بالخصوص ظل متذبذبا من سنة إلى أخرى يخضع إلى عوائق موضوعية (المناخ) مع تسجيل تحسن لكل سنة تشهد ظرفا مناخيا ملائما، فمثلا في سنة 2005 ارتفع إنتاج الحبوب إلى 35250465 قنطار أما في سنة 2006 بلغ إنتاج الحبوب 40128100 قنطار أي بمعدل نمو قدر ب 13,8 % مقارنة بسنة 2005 و 17,78% مقارنة بمتوسط 2006/2000 لكن مقارنة بسنة 2004 انخفض الإنتاج بنسبة 12,6% أي سجل إنتاج الحبوب 000 313 40 قنطار. وسجل معدل تغطية للطلب الوطني قدر في المتوسط بـ 32 % [1] وبالمقابل كانت الواردات السنوية للحبوب ومشتقاتها تقدر بمتوسط 796 مليون دولارا أمريكيا منها 476 مليون دولارا للقمح و 320 مليون دولار للدقيق.

الشكل (03): تطور إنتاج الحبوب من 2000 إلى 2010

الوحدة: قنطار

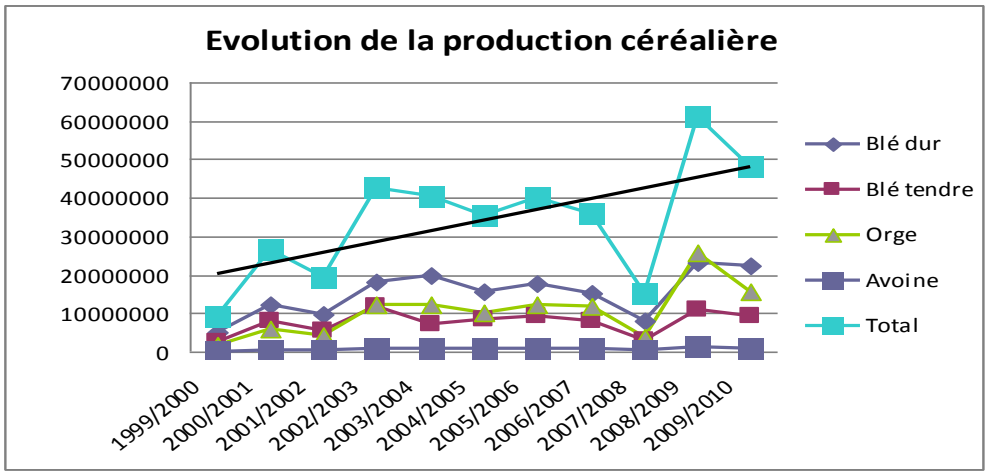

المصدر: Ministère de l'agriculture et du développement rural, rapport sur la collecte, le stockage et la conservation de la qualité du grain, l'Organisation de la récolte, DRDPA Alger, 29 Septembre 2010, p 5.

2.1.2.3. الأثر على تطور مردودية محصول الحبوب :

إن المشكل الكبير في الزراعة الجزائرية خلال عشرية التسعينيات هو ضعف الإنتاجية مهما كان المحصول، مقارنة بدول البحر الأبيض المتوسط. أما فيما يخص بمجموعة الحبوب والتي تتضمن القمح بنوعيه اللين والصلب والشعير والشوفان تبين أن الإنتاجية في الهكتار لا تتجاوز 10 قنطار/هكتار خلال 1999/1990، علما أن المتوسط العالمي لمردودية الحبوب هي 29 قنطار

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، مرجع سابق، ص:11.

في الهكتار أما في الجزائر فهذا المتوسط يصل إلى نصف المتوسط العالمي و هذا في أحسن سنوات الإنتاج. هذه الوضعية أصبحت مزرية لضعف الإنتاج رغم الجهود المبذولة مند سنوات لتحسين المردودية . وحسب التحقيقات التي تقوم بها سنويا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حول إنتاجية الحبوب بينت لنا بان الإنتاجية في الوحدة الأرضية في انخفاض. و من العوامل التي أثرت على تطور الإنتاج والمساحة هي الظروف المناخية التي عرفها القطر أي جفاف حاد في هذه العشرية.

لكن بعد الإصلاحات التي عرفتها شعبة الحبوب بكل أنواعها في عشرية 2008/2000 و التي كان فيها هدف الدولة هو تحقيق مردودية لا تقل عن 25 قنطارا في الهكتار، فإن هذا الهدف ظل من بين الأهداف التي تعمل من أجلها، وقد تم ترجمته بالفعل ضمن برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA وهذا من خلال تكثيف زراعة الحبوب في المناطق الخاصة بها ورفع الدعم عن المناطق التي لا تتميز بزراعة هذه الحبوب إلا أن المردودية ظلت تخضع كذلك إلى الأحوال المناخية التي تعرفها البلاد، وهو ما جعلها تتميز بالتذبذب من سنة إلى أخرى حسب التغيرات المناخية حيث سجلت أقل قيمة سنة 2000/99 وكانت بالنسبة للمساحة المحصودة 9 قنطار للهكتار ثم ارتفعت إلى 15 قنطار للهكتار سنة 2003 (أنظر الجدول رقم 19).

وقد أرجعت وزارة الفلاحة في تقريرها لسنة 2003 أن هذا التحسن لا يرجع فقط للكميات الهائلة من الأمطار المتساقطة خلال هذه السنة، ولكن إلى الإرشادات الزراعية و التأطير التقني والاقتصادي كما بدأت تنتاب الفلاح ثقافة فلاحية تتماشى وروح العصر، اذن كل هذه العوامل ساهمت في زيادة الإنتاج و بالتالي بدأت تختلف عن السنوات السابقة.

إلا أن الذي يمكن التأكيد عليه هو أن الهدف المسطر من طرف وزارة الفلاحة هو الوصول إلى 25 قنطارا للهكتار، وبالتالي تحقيق معدل تغطية للطلب الوطني نسبة 50 % يؤدي إلى اقتصاد للواردات بقيمة 14 مليار دج أي ما يعادل 260 مليون دولار أمريكي لم يتحقق[1].

[1] Ministère de l'Agriculture et de Développement Rural, **Rapport sur la situation agricole**, 2003, p.6.

الجدول (19): تطور إنتاجية الحبوب لفترة (2008/2000).

الوحدة : قنطار/هكتار

النوع / العام	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الشوفان	المجموع
2000	9	10	8	6	9
2001	11	11	11	9	11
2002	12	9	10	8	11
2003	14	15	16	11	15
2004	15	10	13	12	13
2005	15	15	15	13	15
2006	15	15	15	12	15
2007	15	15	14	15	15
2008	13	12	9	8	12

المصدر: Ministère de l'agriculture et du développement rural**, rapport sur, la céréaliculture** , DRDPA 2009, p 6.

حاولت الدولة عن طريق الديوان الجزائري المهني للحبوب Office Algérien (OAIC) Interprofessionnel des Céréales إعطاء المهام المنوطة لهذا الديوان والمتمركزة أساسا على تأطير الإنتاج الوطني ويكون ذلك بمثابة وسيلة للتدخل الاقتصادي للدولة، هذا بالتعاون مع المجلس الوطني للحبوب "CNC" ومن جهة أخرى مع المصالح التقنية لمديرية الفلاحة و هذا من أجل ترقية إنتاج الحبوب ويكون لديهم تعبئة وتكليف لتنمية خدمات المنخرطين ومستعملي الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب، حسب خاصية كل منطقة زراعية (المكننة، توزيع المدخلات، جمع وتخزين...إلخ). إلى جانب إدخال المنظمات المهنية و تحسيسها بمسؤوليتها نحو تقييم التوجيهات الجديدة للنظام الحبوبي (جمعيات مهنية، مجالس مهنية، لجان مهنية للحبوب، مجلس وطني للحبوب...إلخ). و هذا من أجل التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه هذا الفرع من الإنتاج ومحاولة تطويره.

2.2.3. الأثر على تطور المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب:

لقد لقيت المساحة الفلاحية المستعملة من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المطبق بداية من سبتمبر 2000 إعادة الاعتبار لها بهدف الزيادة فيها و التقليل من الأراضي البورية و المساحات غير الإنتاجية، و في هذا الإطار تم الاعتماد على برنامج الاستصلاح عن طريق منح حق الامتياز و الاستصلاح الكبير في الجنوب و تنمية المناطق الغابية و السهبية، حتى بلغت المساحة المستصلحة و المستغلة فعليا نهاية 2000 إلى 221500 هكتار.

أما المساحات المخصصة و المزروعة حبوبا فقد عرفت في الجزائر تطورا نوعا ما (حسب معطيات الجدول رقم 20)، و هذا راجع إلى تنفيذ إجراءات و تدابير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية و المتمثلة في توسيع المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب في بعض الجهات الجبلية و الصحراوية التي أعطت التجارب فيها نتائج، لكن تبقى هذه المبادرة بحاجة إلى استمرارية و مزيد من الدعم التحفيزي، كما شجع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الرفع من المساحات المسقية و ذلك بإضافة قرابة 250000 هكتار كأراضي جديدة مسقية تدخل في إطار برنامج تثمين و استصلاح الأراضي خاصة تلك الواقعة في مناطق السهوب التي وصلت إلى أكثر من مليون هكتار[1] .

إذا نلاحظ أن في عام 2001 تم حرث و بذر مساحة 3.184.790 هكتار، منها 1.419.040هكتار من القمح الصلب و 834.760 هكتار من القمح اللين و872.080 هكتار من الشعير و 58.910 هكتار من الشوفان. و تمثل كل المساحات في مجملها ما يعادل 92 % تم حرثه وزرعه خلال سنة 2000، و قد بلغت 3.483.480 هكتار، مع العلم أن أكثر من ثلثي أرض المساحات المزروعة من الحبوب و إن كانت تتركز في شرق البلاد و غربها فإنها تتركز في الهضاب العليا[2]. و في ما يتعلق بحملة الحصاد و الدرس خلال شهر أوت 2001 فقد أسفرت عن 2402400 هكتار تم حصدها من مساحة 3197000 تم حرثها و بذرها . و تقدر المساحة التي لم يتم حصادها بنحو 794600 هكتار، و تمثل نسبة 24,8 % من المساحة الإجمالية . و يعود السبب في عدم حصادها إلى الأسباب التالية:

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 167 .
[2] المرجع نفسه، ص 150.

- البرد الذي أصاب بعض المناطق في حدود 10000 هكتار.
- الحرائق الناجمة عن آلات الحصاد في حدود 200 هكتار.
- حرائق موسم الصيف (طبيعية أو بفعل فاعل) في حدود 700 هكتار.

الشكل (04): تطور المساحة المزروعة حبوبا لفترة (2010/2000)

الوحدة : هكتار

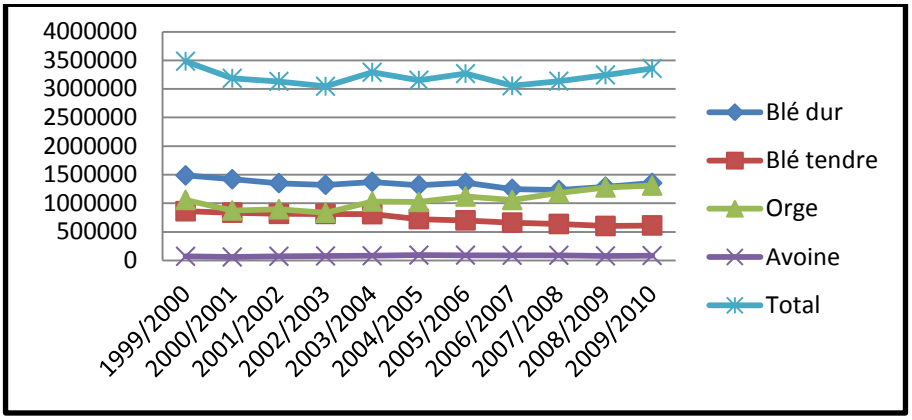

المصدر: Ministère de l'agriculture et du développement rural, rapport sur l'Organisation de la récolte, la collecte, le stockage et la conservation de la qualité du grain, DRDPA Alger, 29 Septembre 2010, p 5.

بالنسبة إلى السنوات 2002 و 2003 و 2007 فقدرت مساحة الحبوب المزروعة على التوالي ب3.130.810 هكتار و3.045.100 هكتار و 3.054.000 هكتار و بذلك سجلت هذه السنوات انخفاضا كبيرا في نسبة الأراضي المزروعة حبوبا و هذا مقارنة بالسنوات 2000 و 2004 و 2006 أين سجلت نسب مرتفعة في المساحات المزروعة حبوبا وهذا التحسن الكبير راجع إلى الدعم الذي قدمته الدولة إلى منتجي الحبوب في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

إذن منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية استقرت المساحات المزروعة حبوبا استقرارا إلى حوالي 3,1 مليون هكتار في السنة و هذا ما يظهر من خلال الشكل رقم (04). و الفرق بين المساحة المزروعة و المحصودة تتكون من المساحات المحروقة، التي تعرضت للجفاف، للأمراض و أيضا تكون مساحات غير محصودة لكنها استعملت لأغراض أخرى مثل: علف، طعام للحيوانات و مراعي.

أما فيما يخص المساحات المحصودة من المزروعة حبوبا فالمعطيات تبين أن نسبة 95 % من هذه المساحات لزراعة الحبوب تم حصدها وتعتبر نسبة جيدة مقارنة بسنوات فترة التسعينيات حيث سجلت سنة 2002 نسبة 59 % من المساحات المحصودة. و تعتبر سنة 2000/99 أسوأ سنة مسجلة بذلك ما يقرب من 30 % من هذه المساحة المزروعة تم حصدها وهذا السبب يرجع إلى الجفاف الذي عرفته البلاد خلال هذه السنة.

الجدول (20): تطور المساحة المزروعة حبوبا للفترة (2008/2000) .

الوحدة : هكتار

النوع / العام	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الشوفان	المجموع
2000	1485830	860170	1057710	69770	3.483.480
2001	1419040	834760	872080	58910	3.184.790
2002	1350740	813770	894900	71400	3.130.810
2003	1321580	812510	833510	77500	3.045.100
2004	1372495	808750	1029000	80547	3.290.792
2005	1314949	721248	1023414	91696	3.151.307
2006	1357987	700066	1117715	90922	3.266.690
2007	1250000	660000	1057000	87000	3.054.000
2008	1230601	635754	1179312	88308	3.133.975
معدل المساحة	1344802	760781	1008293	79561	3.193.438

المصدر: Ministère de l'agriculture et du développement rural, **rapport sur, la céréaliculture** , DRDPA 2009, p 5.

إذا ما ركزنا على المساحة المحصودة (أنظر الجدول رقم 21) المخصصة للقمح بنوعيه الصلب و اللين نجد أنها في عام 2000 عرفت ارتفاعا في المساحة مقارنة بعام 1999 قدر بنسبة 122,1 % و هذا التحسن يعود إلى الظروف المناخية الملائمة نسبيا و إلى الأثر الايجابي لبداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنفذ بداية من سبتمبر 2000 ، أما بالنسبة إلى سنة 2001 فقد سجل انخفاضا في المساحة بمعدل -24 % مقارنة بالعام السابق، و يرجع السبب في ذلك إلى شح الأمطار خلال هذا العام، بينما سجل العام 2002 زيادة محسوسة في المساحة بمعدل نمو بلغ 46,4 % مقارنة بالعام 2001 ، أما في الموسم 2003-2004 فقد بلغت المساحة المحصودة قمحا بنوعيه الصلب و اللين ما يعادل

2010600 هكتار و بذلك تعتبر أحسن سنة من حيث المساحة المحصودة قمحا بنوعيه إذ قدرت المساحة المحصودة ب 91 % من المساحة المزروعة مقارنة بمتوسط 2000/1991 فمثلا مساحة القمح اللين المحصودة قدرت ب 53 % و الصلب ب 22 %، أما في حملة 2005/2004 فان المساحة المحصودة لكل أنواع الحبوب قدرت ب 21,7 % و هذا الانخفاض و هذا راجع إلى الجفاف في نهاية طور إنتاج الحبوب.

الجدول(21): توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب في الجزائر من 2000 الى 2004

الوحدة: هكتار

النوع / العام	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال (الشوفان)	الذرة	الذرة البيضاء
2000-1999	544470	282100	215630	14660	430	120
2001–2000	1112180	724230	515690	49700	400	200
2002–2001	813890	584570	401400	44600	250	200
2003–2002	1265370	782200	783380	70870	340	230
2004–2003	1307590	703010	915440	73960	214	196

المصدر: Annuaire Statistique de l'Algérie .no.22(2006),p.184.

تميز الموسم 2006/2005 بارتفاع المساحة المحصودة لكل أنواع الحبوب ب 8,68 % مقارنة بالموسم الماضي، و مقارنة بمتوسط سنوات 2006/2000 فان المساحة المحصودة ارتفعت قليلا ب 5,64 % ف 81,8% من المساحة المزروعة حصدت مقارنة ب 74,6 % في الموسم 2005/2004، أما حملة 2007/2006 فان المساحة المحصودة قدرت ب 94 % من المساحات المزروعة و هذا رغم تناقص المساحة المزروعة (أنظر الجدول 20)، فارتفعت المساحة المحصودة ب 7 % مقارنة بحملة 2006/2005.

الشكل (05) : توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب في الجزائر من 2000 الى 2004

الوحدة: هكتار

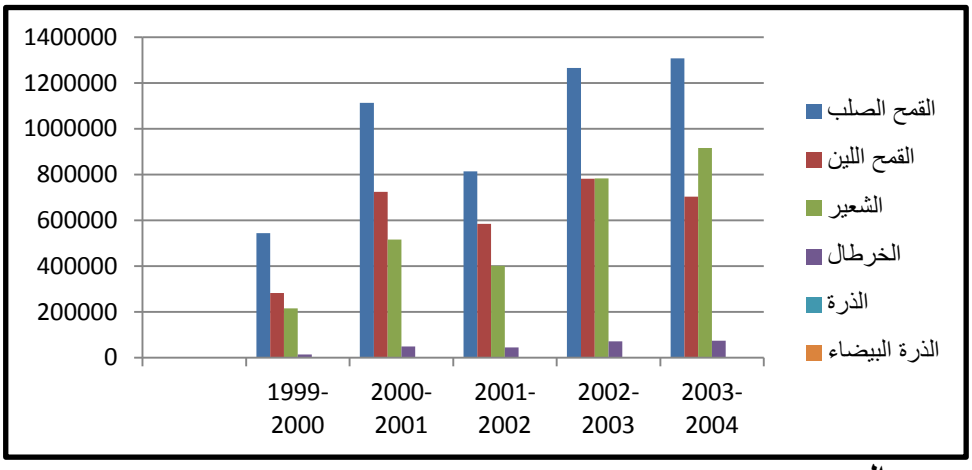

المصدر: Annuaire Statistique de l'Algérie .no.22(2006),p.184.

3.2.3. الأثر على تطور واردات الجزائر من مجموعة الحبوب :

إن الإنتاج الوطني للحبوب لا يغطي سوى35 % من الاحتياجات المحلية و المقدرة ب 60 مليون قنطار،و نتيجة للفارق الموجود بين الإنتاج المحلي و نسبة الطلب على الحبوب و خاصة مادة القمح بنوعيه الصلب و اللين اتجهت الدولة إلى الاستيراد من الخارج لسد هذه الفجوة الموجودة بين الإنتاج و الطلب الوطني و لقد بلغت خلال التسعينيات كمية القمح بنوعيه المستوردة من الخارج تقدر بنسبة تتراوح ما بين 80% إلى 95 %، لكن عرفت واردات الجزائر من الحبوب في مجملها لفترة 2008/2004 تراجعا ملحوظا و هذا راجع لارتفاع إنتاج الحبوب خلال فترة 2003/2001 و هذا نتيجة للإسراع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 2000، إذ منذ انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بدأ القطاع الزراعي الجزائري يعرف اتساعا من حيث المساحة ، و من حيث الأهمية و تسعى الحكومة إلى تدعيم هذا القطاع بتحسين تقنيات الإنتاج الزراعي من حيث تخفيض التبعية للواردات. و في استمرار دعمها لهذا القطاع فقد منحته في عام 2007 قروضا بمبلغ 400 مليون دولار لإعادة جدولة الديون الفلاحية و تخصيص إعادة هيكلة قطاعية و وضع برامج تنموية جديدة للعمل بها. و هذه العملية الدائمة تحتاج إلى دعائم تقنية و مواد فلاحية ليست متوفرة في الجزائر. و لهذا يستفيد منها المتعاملون الأجانب بالدرجة الأولى لتفوقهم في هذا المجال.

الجدول (22): تطور واردات الجزائر من القمح الصلب و اللين لفترة (2008/2004)

الوحدة: قنطار

السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	المجموع
2004	33.504.190	16.840.280	50.344.740
2005	30.035.260	26.798.220	56.833.480
2006	20.777.580	27.458.790	48.236.370
2007	13.348.660	32.972.790	46.321.450
2008	16.780.200	34.185.060	50.965.260

المصدر: Ministère de l'agriculture et du développement rural, rapport **sur, la céréaliculture** , DRDPA 2009, p 7.

بالرغم من حصيلة حصاد القمح بنوعيه الصلب و اللين و كذلك الشعير و الذرة التي كانت وفيرة جدا إلا أن ذلك لم يعف الدولة من اللجوء إلى الخارج لتغطية ما يعادل ثلث الاحتياجات الوطنية من الحبوب، و في المقابل فقد سجلت قيمة واردات القمح للموسم 2002-2003 نفسه انخفاضا محسوسا قدر بحوالي -13 % ، غير أن هذا التطور لم يساهم في تحسين وضعية الجزائر بل أبقاها في المرتبة الخامسة عالميا من بين الدول الأكثر استهلاكا للحبوب ، تبعا لتصنيف المجلس الدولي للحبوب (CIC) ، فمن خلال كميات وارداتها من القمح بنوعيه الصلب و اللين خلال الفترة 2002-2003 ، احتلت المرتبة الخامسة بعد كل من البرازيل، الاتحاد الأوروبي، مصر و اليابان، علما بأن الجزائر كانت تحتل المرتبة السادسة من بين الدول المستوردة للحبوب خلال الفترة 1988-1991[1]. أما بالنسبة إلى استيراد مادة الشعير فان الجزائر تحتل المرتبة العاشرة عالميا بما يعادل 400000 طن لفترة 2002-2003.والجزائر في 2006 استوردت 917,10 مليون دولار من الحبوب مقابل 672,57 مليون دولار في سنة 2005، و ذلك بزيادة نسبتها 36,36 % .

الشكل (06): تطور واردات الجزائر من القمح الصلب و اللين لفترة (2008/2004)

الوحدة: قنطار

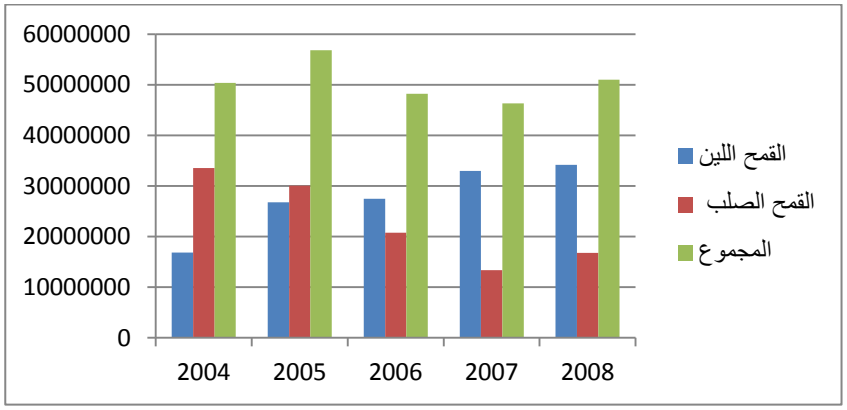

المصدر: Ministère de l'agriculture et du développement rural, rapport sur, la céréaliculture , DRDPA 2009, p 7.

1 Abdelhamid Bencharif, **La Filière blé En Algérie: Le Blé, la semoule et le pain**, Paris, 1996, p. 132.

إن واردات الحبوب في فترة 1990-1994 عرفت اتجاها تصاعديا ، حث سجل العام 1990 حوالي 4976 ألف طن لترتفع في عام 1994 إلى 7339 ألف طن، أما في فترة 1995-2001 لم تتخذ هذه الواردات اتجاها واحدا و إنما تارة في ارتفاع و تارة أخرى في انخفاض ، أما خلال الفترة 2003-2005 فقد عرفت ارتفاعا، ففي 2003 قدرت الكمية المستوردة حوالي 6954,74 ألف طن لتصل في سنة 2005 إلى 8290,88 ألف طن، أما في 2006 فقد عرفت انخفاضا حيث سجلت 7271,06 ألف طن أي بتراجع قدر بحوالي 12 % كما سجل العام 2007 تقريبا نفس الانخفاض و هذا ما يبينه الجدول رقم(22) ، و هذا الانخفاض راجع إلى زيادة الإنتاج الناجم من تطبيق إجراءات و تدابير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في مجال تكثيف إنتاج الحبوب في المناطق الملائمة لزراعتها .

الجدول (23): تطور واردات الجزائر من الحبوب و القمح لفترة (2007/2000).

الوحدة : ألف طن

النوع / العام	إجمالي الحبوب	القمح	النوع / العام	إجمالي الحبوب	القمح
2000	7567	5376	**2004**	7025,93	5125,47
2001	6747	4562	**2005**	8290,88	5710,47
2002	-	5998	**2006**	7271,06	4824,22
2003	6954,74	5192,20	**2007**	7091,48	4232,73

المصدر: . فوزية غربي ، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر** ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010،ص 225 .

اذن كمية القمح بنوعيه المستوردة من الخارج تضاعفت أكثر من 10 مرات من 1961 حتى 2004 فانتقلت من 442000 طن الى 5 مليون طن، أما فاتورة استيراد القمح تجاوزت مليار دولار في 2004 و هذا راجع من جهة الى ضعف الانتاج الوطني و من جهة أخرى راجع الى ارتفاع أسعار مادة القمح في الأسواق العالمية و الجدول رقم (24) يوضح لنا أهم الدول التي تستورد منها الجزائر القمح بنوعيه الصلب و اللين.

الجدول (24): أهم الدول المصدرة للقمح بنوعيه للجزائر

الوحدة: %

السنوات / المرتبة	1990	2000	2004
01	فرنسا (30%)	كندا (28%)	فرنسا (38%)
02	الو.م.أ (25%)	فرنسا (24%)	كند (12%)
03	ايطاليا (22%)	ألمانيا (17%)	الو.م.أ (08%)
04	كندا (19%)	الو.م.أ (13%)	الأرجنتين (07%)
05	اسبانيا (04%)	المكسيك (10%)	البرازيل (06%)
المجموع	**% 100**	**%92**	**%79**

المصدر: Laouar Nadir, « **La filière céréale en Algérie**, » www.doc-etudiant.fr (14/12/2001), p. 34

3.3. الأثر على مدى توفير مستلزمات الإنتاج و تطور نسب الاكتفاء الذاتي:

1.3.3. الأثر على اختيار الأصناف و البذور المحسنة

يشكل الأمن الغذائي إحدى الانشغالات الأساسية للجزائر ويلعب إنتاج الحبوب دورا هاما بالنظر إلى المكانة التي تحتلها الحبوب ومشتقاتها في الفجوة الغذائية للسكان، وتقدر المساحة المزروعة بالحبوب سنويا ب 3.2 مليون هكتار بمعدل إنتاج يقدر بـ 35 م ق. و لقد دفعت هذه الظروف المسئوولين عن هذا القطاع من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى إعطاء الأولوية المطلقة لزراعة الحبوب وهذا طوال 20 سنة الأخيرة.

1.1.3.3. مدى مساهمة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في توفير البذور المحسنة للحبوب:

لقد تجلت هذه الأولوية عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي رسمته وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في السداسي الثاني من سنة 2000 وهذا من خلال الإعانات و الدعم التي وفرتها الدولة خاصة في مجال تطوير إنتاج واستعمال البذور ذات الجودة (المحسنة) و ذات قابلية عالية على التكيف مع الظروف المناخية و التربة مع توفيرها بالكميات الكافية، من خلال برنامج تكثيف الإنتاج

و تحسين الإنتاجية في مختلف الشعب الهادف إلى تخفيف العبء و التبعية الغذائية من جهة، و دعم الإنتاج الوطني من جهة أخرى، بواسطة المزارع النموذجية التي وُظِفت لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات والأمهات) والمحافظة على الموارد الوراثية[1] . كما تحول عدد منها إلى وحدات للتجارب و نشر التقنيات و في هذا الإطار وُلِيت المنتجات ذات المزايا التفاضلية.

اذن تبذل الدولة من خلال برنامج دعم مدخلات الإنتاج جهدا كبيرا لتوفير البذور و هذا عن طريق:

- دعم إنتاج بذور المحاصيل الكبرى .
- دعم لإنشاء مشاتل .
- دعم استعمال البذور المستحقة في مناطق زراعة الحبوب ذات القدرات العالية و المتوسطة .

أما فيما يخص الاحتياجات السنوية النظرية من بذور الحبوب فتقدر ب 3.8 مليون قنطار و يتراوح معدل كمية البذور المصادقة والمسلمة للفلاحين مابين 800.000 قنطار و 1.200.000 قنطار في سنوات الجفاف . كما يشمل برنامج إنتاج البذور سنويا مساحة تقدر ب 110.000 هكتار بمتوسط إنتاج يقدر ب 1.200.000 قنطار. و منذ 2006، وصل عدد الأصناف المسموح بها للإنتاج والتسويق إلى 92 صنف منها: القمح الصلب:32 صنف، القمح اللين: 26 صنف، الشعيـر :23 صنف و الخرطــال :11 صنف.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، مرجع سابق، ص 75.

الجدول (25): مدى انتشار و استخدام الأصناف الموصى بها لمجموعة الحبوب[1]

المحاصيل	الأصناف الموصى بها	مدى توفرها و استخدامها	مصادر الحصول عليها
القمح الصلب	13 صنف مستعمل في الإنتاج حاليا	هناك صنفان من البذور يكثر الطلب عليهما و هما الصنف فيترون (VITRON) و الصنف واحة (WAHA) اللذان يشغلان مساحة تقدر ب 65 % . صنفان آخران في تطور و هما شنس Chen's و Gta بحيث وصلت نسبة زرعهما في الأراضي المخصصة لبذور القمح الصلب على التوالي الى07% و12 %.	البذور الممتازة على مستوى المزارع المختصة
القمح اللين	06 صنف مستعمل في الإنتاج حاليا	بالرغم من أن عدد الأصناف المسموح بها للإنتاج والتسويق بلغ 26 صنفا، إلا أنها لم تعرف تطورا ايجابيا و منتظما باستثناء الصنف هضاب الذي يؤكد هيمنته منذ 11 سنة (1995-2006) بنسبة 80 % من برنامج البذور. الأصناف الأخرى يقل الطلب عليها وهي موجودة في مناطق جد محصورة.	البذور الممتازة على مستوى المزارع المختصة
الشعير	06 صنف مستعمل في الإنتاج حاليا	السعيدة+ تشدرت بنسبة 75 % من برنامج البذور	البذور الممتازة على مستوى المزارع المختصة
الخرطال	05 صنف مستعمل في الإنتاج حاليا	قالمة-هامل-افون	البذور الممتازة على مستوى المزارع المختصة

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، تقرير حول الأمن الغذائي لعام 2007، ص 6.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **تقرير حول الأمن الغذائي لعام 2008**، ص 6.

2.1.3.3. المؤسسات و البرامج الوطنية التي توفر الأصناف و البذور المحسنة للحبوب:

➢ **إنشاء(خلق)الأصناف:** عن طريق المعهد التقني للمحاصيل الكبرى (ITGC) والمركز الوطني للمراقبة والمصادقة على البذور و الشتائل (CNCC):مؤسسات وطنية ذات طابع إداري تحت إشراف وزارة الفلاحة.

➢ **إنتاج البذور عبر شبكة المكثرين** : عبر المحطات التجريبية،مزارع البذور،المستثمرات الفلاحية الجماعية(EAC) والفردية (EAI)70 % المزارع النموذجية للحبوب : مؤسسات وطنية صناعية و تجارية: 32 % تحت رعاية:

✓ المعهد التقني للمحاصيل الكبرى: أجيال قاعدية و ما قبل قاعدية .

✓ تعاونيات الحبوب و البقول الجافة .

➢ **المعالجة والتكييف :** بواسطة المعهد التقني للمحاصيل الكبرى(ITGC) وتعاونيات الحبوب و البقول الجافة (CCLS).

⌗ **المراقبة و المصادقة:** المركز الوطني للمراقبة والمصادقة على البذور و الشتائل (CNCC).

➢ الديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب : مؤسسة وطنية اقتصادية ذات طابع تجاري (OAIC).

2.1.3.3.مشاكل و محددات توفير الأصناف و البذور المحسنة:

إن كميات البذور متوفرة و هي في متناول جميع المزارعين غير أن أغلبية المزارعين يفضلون استعمال البذور الناتجة من مزارعهم و هي غير معالجة مما يؤدي إلى ضعف المردود، و من المحددات الأخرى لتوفير الأصناف و البذور المحسنة نجد:

⌗ عدم منح القروض البنكية لصغار المزارعين .

⌗ قلة تحسيس المزارعين بضرورة استعمال البذور المحسنة [1].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **تقرير حول الأمن الغذائي لعام 2007**، ص ص5-8.

2.3.3. الأثر على استعمال الأسمدة:

يظهر أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على استعمال الأسمدة من خلال ما يلي:

1.2.3.3. مدى توفير الأسمدة لمجموعة الحبوب:

لقد ساهم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في توفير الأسمدة للحبوب و هذا منذ بداية تطبيقه، و رغم المجهودات المتوفرة في الموسم الزراعي2007/2006 إلا أنه تم تسجيل تراجع في الطلب وهذا بسبب غلائها.و لقد أدى قلة استعمال الأسمدة المقدرة ب 52.000 طن بالنسبة للحبوب في مساحة تقدر ب 3 مليون هكتار أي ما يقدر ب 17 كغ /هكتار إلى مردودية ضعيفة سجلت عبر السنوات الماضية مقارنة بقدرات الإنتاج لهذه الأراضي . للإشارة، اقتصر استعمال الأسمدة على المناطق ذات القدرات العالية و المتوسطة و بدعم من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، أما مصادر الحصول على الأسمدة لمجموعة الحبوب فكانت ناتجة أساسا من الإنتاج الوطني و كمية قليلة تأتي عن طريق الاستيراد.

2.2.3.3. مشاكل و معوقات استخدام الأسمدة و أثارها على إنتاج الحبوب:

- غياب سياسة ملائمة لمنح القروض للمزارعين للحصول على الأسمدة.
- نظام توزيع الأسمدة غير محكم.
- غياب آليات تحفيزية لاستخدام الأسمدة باستثناء البذور والحبوب و البقول الجافة .
- أسعارها تبقى مرتفعة.

3.3.3. الأثر على تطور نسب الاكتفاء الذاتي:

في السنوات الأولى من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كانت نسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب في مجموعها ضعيفة و هذا ما أجبر الدولة الجزائرية إلى اللجوء للخارج للحصول عليها بالعملة الصعبة، لأنها ضرورية جدا في النمط الاستهلاكي للمجتمع. لكن بعد المضي في تنفيذ هذا المخطط ارتفعت نسب الاكتفاء الذاتي من 22,67 % كمعدل لسنوات 2001/1997 إلى 38,02% في سنة 2003 ثم تراجعت إلى 35,61% في سنة 2006 و هذا نتيجة للجفاف الذي عرفته الدولة خلال هذا الموسم .

فيما يخص نسب الاكتفاء الذاتي في القمح بنوعيه الصلب و اللين فتراوح ما بين 30 و 36 % و هي نسب تعتبر ضعيفة حيث يتم الاعتماد على الخارج بنسبة الثلثين تقريبا، أما بالنسبة للذرة الشامية فلا يتم إنتاجها في الجزائر إلا نادرا و هي تستهلك بصورة مباشرة في الموائد أو تضاف إلى مادة القمح الصلب قبل تحويله إلى دقيق. أما فيما يخص بمادة الشعير فتعتبر نسبة الاكتفاء الذاتي عالية جدا و بلغت أكثر من 96 % في سنة 2004 و في حدود 90 % في بقية السنوات الأخرى[1].

تدل نسب الاكتفاء الذاتي هذه على العجز المستمر في توفير الغذاء و خاصة في السلع الأساسية و هذا رغم الإجراءات و التدابير المتخذة في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية من تكثيف زراعة الحبوب في المناطق المناخية و المتميزة بسقوط أمطار تفوق 600 ملم و توفير مستلزمات الانتاج ، فإذا كانت نسبة الاكتفاء الذاتي في مادة القمح بنوعيه الصلب و اللين في معدل سنوات 1997-2001 بحوالي 24 % تقريبا فهي ارتفعت إلى 35 % في سنة 2004 و هذا نتيجة لإجراءات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أما في مادة الشعير فكانت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها حوالي 54,21% في معدل سنوات 1997-2001 ثم أصبحت 96,95 % أي تم القضاء على العجز في هذه المادة[2]. و هذا ما يبينه الجدول رقم (26).

الجدول (26): نسب الاكتفاء الذاتي في الجزائر من جملة الحبوب من 1997 إلى 2006

الوحدة: %

السنة	نسبة الحبوب	نسبة القمح الصلب و اللين	نسبة الشعير	نسبة الذرة الشامية
معدل سنة 1997-2001	%22,67	%24,84	%54,21	%0,03
2003	%38,02	%36,88	%93,12	%0,04%
2004	%36,60	%35,88	%96,95	%0,04
2005	%29,88	%29,77	%87,87	%0,05
2006	%35,61	%35,82	%89,57	%0,11

المصدر: الطاهر مبروكي، **إستراتيجية إنتاج الحبوب في المناطق الصحراوية : دراسة مقارنة بين الجزائر و السعودية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009، ص 177.

[1] الطاهر مبروكي، **إستراتيجية إنتاج الحبوب في المناطق الصحراوية : دراسة مقارنة بين الجزائر و السعودية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009، ص 177.

[2] المرجع نفسه، ص ص 176- 177.

4.3. أفاق تطور زراعة الحبوب ما بعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

كانت ديمومة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية قرابة ثمانية سنوات بداية من السنة الأولى من تطبيقه (عام 2000) و كانت من نتائجه الايجابية:

- خلق ما يفوق 1 مليون منصب شغل و منه تقليص نسبة البطالة في الجزائر.
- إن تلاؤم أنظمة الإنتاج مع ظروف التربة والمناخ سمح من تقليص زراعة الحبوب في المناطق الحساسة وتعويضها بزراعة أكثر ملائمة، تساعد على تعزيز الأراضي الهشة كالأشجار المثمرة و الكروم.
- إنتاج الحبوب في المناطق ذات القدرات العالية سمحت بتحسين الإنتاج السنوي.
- تطوير مختلف الشعب الزراعية من خلال تحسين كبير في توفير المنتجات الزراعية و وصول هذه المنتجات للمستهلك و بالتالي المساهمة في تحسن كبير للأمن الغذائي للبلاد.

لكن رغم هذه النتائج الايجابية لم يبلغ هذا المخطط أقصى طموحاته نتيجة لحزمة من العوامل التي سنحاول ذكرها فيما بعد، لذلك أنتجت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية سياسة جديدة في عام 2008 و هي التجديد الفلاحي و الريفي الهادفة إلى تحسين أوضاع الأمن الغذائي لأفراد المجتمع الجزائري خاصة في المحاصيل واسعة الاستهلاك مثل مجموعة الحبوب.

1.4.3. العوامل و المحددات التي واجهت أداء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

هنالك عدة عوامل ومحددات حدت من تطور إنتاج و إنتاجية مجموعة الحبوب في الجزائر و هذه العوامل يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

1.1.4.3.العوامل الطبيعية والمناخية :

تتراوح المساحة المزروعة سنويا من الحبوب الشتوية ما بين 3 إلى 3.2 مليون هكتار و تعتمد معظمها على الأمطار الموسمية، إذ أن ثلثي (2/3) هذه المساحة تقع في مناطق ذات قدرات زراعية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **تقرير حول الأمن الغذائي لعام 2007**.ص ص 3- 4.

و مناخية ضعيفة، كما أن هذه المناطق تتميز بقلة كمية الأمطار وسوء توزيعها ما بين مختلف المواسم ومختلف الفصول، مما يؤدي إلى نقص مائي هام يتزامن مع المراحل الحساسة من نمو الحبوب الشتوية و بالتالي ينتج عنه مردود ضعيف. إذن تعتبر الكوارث و التأثيرات المتوالية للظروف المناخية الجوية خلال معظم المواسم الزراعية' و لاسيما عامل الجفاف من أهم معوقات تنمية زراعة الحبوب في الجزائر.

ففي الموسم الزراعي 2001-2002 تميزت الظروف المناخية بصفة عامة في هذا الموسم بتوزيع غير منتظم. على سبيل المثال سجل على الساحل الغربي تساقط كمية معتبرة من الأمطار في شهر نوفمبر التـــي تراوحت ما بين 100- 150 ملم في 48 ساعة أما في بعض المناطق الساحلية الأخرى من الوطن فسجلت نقص هام يتراوح مابين 35 و60 في المائة.

أما في الموسم الزراعي 2002-2003 تميزت الظروف المناخية بصفة عامة بقلة الأمطار المتساقطة حيث أن كمية الأمطار المسجلة خلال فصل الخريف كانت غير كافية مما تسبب في تأخير انطلاق عملية الحرث و البذر في جميع أنحاء الوطن عدا بعض الولايات . أما فصل الشتاء كان قليل المطر مما أدى إلى نقص في تعبئة السدود و تخزين المياه في التربة.

مع بداية الموسم الزراعي 2003-2004 تم تسجيل كمية هائلة للأمطار المتساقطة سمحت انطلاق الحرث و البذر.فخلال الفترة الممتدة بين شهر نوفمبر و ديسمبر واجه الموسم الزراعي بعض المشاكل الناتجة عن الكمية الهائلة للأمطار المتساقطة ،خاصة مناطق الوسط و شرق البلاد مما أدى إلى تأخير عملية الحرث و البذر،كما سمحت بإعادة ملئ السدود و إعادة تكوين المياه الجوفية.

أما في الموسم 2004-2005 فقدكانت الظروف المناخية ملائمة للسير الحسن للموسم الزراعي .أما بالنسبة لباقي المواسم الزراعية (2005/2006،2007/2008) فتميزت بكميات مرضية للأمطار المتساقطة في بداية الموسم الزراعي مع تغيرات جهوية تتراوح من ضعيفة إلى فائض في التساقط مما أثر على مردود المحاصيل الزراعية خاصة الحبوب، كما هو موضح في الجدول الآتي(التساقط):

الجدول (27): كمية الأمطار المتساقطة في الجزائر لفترة (2008/2005)

الوحدة: ملم

المناطق / السنوات	مناطق الهضاب العليا الغربية	مناطق الهضاب العليا الوسطى	مناطق الهضاب العليا الشرقية	المناطق الساحلية و الشبه الساحلية الغربية	المناطق الساحلية و الشبه الساحلية الشرقية	المناطق الساحلية و الشبه الساحلية الوسطى	المعدل
2006-2005	327	309	426	347	627	617	434
2007-2006	180	241	380	340	636	661	396
2008-2007	214	167	335	269	670	585	373

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **دراسة توثيقية للسياسات الزراعية خلال العقد السابق**، أكتوبر 2009، ص 11.

2.1.4.3. العوامل الفنية:

- ضعف استخدام البذور المحسنة بالأصناف عالية الإنتاج.
- استخدام مكننة غير مناسبة، تسميد غير متوازن ،طرق بذر تقليدية بالنسبة للمحاصيل الكبرى (قمح ، شعير ...) ضعف مكافحة الأعشاب الضارة.
- قلة التنظيم حسب الفروع الزراعية بالنسبة للمزارعين.
- ضعف مستوى توفير المدخلات (الأسمدة، ومبيدات ...).
- بالنسبة للأسمدة فرغم توفرها خلال الموسم الزراعي2007/2006 إلا أنه تم تسجيل تراجع في الطلب وهذا بسبب غلائها.و لقد أدت قلة استعمال الأسمدة إلى ضعف مردودية الإنتاج عبر السنوات الماضية مقارنة بقدرات إنتاج هذه الأراضي .
- من بين المشاكل التي تعيق استخدام الأسمدة ارتفاع أسعارها.
- إشكالية التمويل تبقى من العوائق الأساسية لتكثيف الزراعة، حيث أن ظاهرة الجفاف التي سادت خلال السنوات الأخيرة قد أدت إلي ضعف قدرات التمويل الذاتي للمزارعين وجعلهم غير قادرين على الالتزام بتعهداتهم إزاء المؤسسات المصرفية والتمويلية.

إضافة إلى كل هذا أوضحت التحليلات أن من أهم معوقات تنفيذ التقنيات الحديثة ما يلي:

- قلة مياه الري
- ارتفاع نسبة الأمية بين المزارعين.

- الموازنة المالية غير كافية في بعض الأحيان
- صعوبة تسويق السلع الزراعية سريعة التلف بسب تكلفة إنتاجها[1].

2.4.3. أفاق زراعة الحبوب في ظل سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

نتيجة للصعوبات و المحددات السابقة رسمت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية سنة 2008 سياسة التجديد الفلاحي و الريفي وقبل التطرق إلى الإجراءات و التدابير التي أتت بها هذه السياسة لحساب زراعة الحبوب يجب أولا التعرف على مضمون هذه السياسة و ما هي الإصلاحات التي تضمنتها من أجل دعم القطاع الزراعي بعدما أن أثبت المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية فشله في تحقيق الأهداف المسطرة في البداية.

1.2.4.3. سياسة التجديد الفلاحي والريفي :

إن إستراتيجية تجديد الاقتصاد الزراعي في الجزائر(سياسة التجديد الفلاحي و الريفي) الذي تم وضعه من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية عام 2008 يرتكز أساسا على مسألة الأمن الغذائي و كذلك تقوية و توسيع القدرة الإنتاجية الفلاحية و تحديثها . و تنقسم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي إلى شقين هما :

أولا: سياسة التجديد الفلاحي : هذه السياسة تحتوي على البرامج التالية :

1 - برامج تكثيف الشعب: مثل الحبوب، البقول الجافة الموجهة للاستهلاك، الحليب، البطاطس، الزيوت، اللحوم (الحمراء و البيضاء)، زراعة النخيل، البذور و الشتلات، اقتصاد الماء، الأقطاب الفلاحية الداخلة .

2 - جهاز الضبط و تنظيم المنتجات الفلاحية: هو نظام جديد لضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC) و مس في البداية بعض المنتجات مثل البطاطس و الحليب ،القمح، الشعير اللحوم ...الخ و هذا عن طريق تكوين مخزون احتياطي، يهدف إلى امتصاص الفائض من الإنتاج المحلي

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **دراسة توثيقية للسياسات الزراعية خلال العقد السابق**، مرجع سابق، ص ص 11-12.

وحماية مداخيل الفلاحين و وضع الكميات المخزونة في الأسواق في الأوقات الملائمة من أجل حفظ القدرة الشرائية للمستهلك.

3-الدعم : و من جملة الدعم نجد:

- **القرض "أرفيف"**: هو قرض تمنحه بنوك متعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري). ويتميز هذا القرض أنه بدون فوائد (تتكفل بها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية). مدة القرض سنة واحدة.
- **تعزيز القرض بالإيجار :** (crédit leasing) و هوتخصيص مساعدة مالية لأسعار العتاد الفلاحي وعتاد الري المقتصد للمياه و للبيع بالإيجار.
- إعفاء القيمة المضافة للعناصر الداخلة في إنتاج السلع.
- وضع جهاز مؤمن و فعال في حالة انخفاض مردودية الإنتاج الفلاحي و الكوارث الطبيعية .
- توطيد التعاون الريفي الجواري.
- عصرنة التأمينات.
- تعزيز التنظيمات المهنية.

في السداسي الثاني من سنة 2008 تعزز القطاع ب:

1- صدور قانون التوجيه الفلاحي رقم 16-08 بتاريخ 1 شعبان 1429 هـ الموافق لـ 4 أوت سنة 2008. يحدد هذا القانون عناصر التوجيه الفلاحي الوطني التي تسمح بالمشاركة الفعالة في تحسين الأمن الغذائي الوطني و كذا تثمين الوظائف الاقتصادية والبيئية و الاجتماعية بهدف تطوير المجال الاقتصادي و التطور المستدام للفلاحة بصفة عامة و العالم الريفي بصفة خاصة. موضحاً في سياق ذلك نمط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والمعنية حصريا بنظام الامتياز.

2- إعداد عقود النجاعة "2009-2014" في إطار تجديد الاقتصاد الزراعي و التجديد الريفي هناك صنفان من عقود النجاعة لكل ولاية :

- عقد نجاعة خاص بتجديد الاقتصاد الزراعي.
- عقد نجاعة خاص بالتجديد الريفي .

تحدد هذه العقود بعد التشاور مع المعنيين، أهداف كل ولاية حسب قدراتها و خصوصياتها.

ثانيا: سياسة التجديد الريفي:

شرعت الجزائر في سياسة التجديد الريفي، بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد يشترك فيها بصفة تضامنية كل العالم الريفي. تستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي، التنمية المستديمة، الإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية، اللامركزية و تقوية الترابط الاجتماعي.

تتجسد هذه السياسة من خلال أربعة محاور هي:

1- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى و القصور).
2- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي : تحسين المداخيل.
3- الحفاظ على الموارد الطبيعية و تثمينها .
4- حماية و تثمين التراث الريفي.

ترتكز سياسة التجديد الريفي على: إستراتيجية عملية ألا و هي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، تستند هذه الأخيرة على وضع حيز التنفيذ للامركزية البرامج حسب الأهداف. الذي يستدعي تقوية القدرات، الاندماج و عقلانية التدخلات و الاستثمارات والدعم العمومي.أما فيما يخص المحاور والأدوات المكرسة لذلك فهي:

- نظام وطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستديمة الريفية و المحلية يرتكز على تصنيف الأقاليم بواسطة المؤشر المركب المسمى بمؤشر التنمية المستديمة الذي يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية والاحتياجات والأولويات و كذا معرفة اتجاهات مستويات التنمية للبلديات . تقوم هذه الأداة المشتركة بوظائف متابعة الميزانيات و تقييم الأثر.

- مقاربة منهجية تهدف إلى جمع كل الفاعلين و المعارف داخل الإقليم و كانت بداية تنفيذه بصفة تجريبية منذ سنة 2003 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة، إذ يعتبر هذا المشروع إقليمي معد في إطار مسعى تساهمي مهيأ من قبل الفاعلين للإقليم المعني و يخضع إلى عملية مصادقة و قرار لا مركزي .

2.2.4.3. مستقبل مجموعة الحبوب في إطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

لقد تضمنت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي الصادر في 2008 مجموعة من الإجراءات و سياسات الدعم لصالح محصول الحبوب من أجل تحسين أوضاع الأمن الغذائي في المادة الأكثر إستراتيجية في النمط الغذائي لأفراد المجتمع الجزائري.

سياسات الدعم (دعم الإنتاج، دعم المداخلات) لمجموعة الحبوب:

لقد أقرت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية جملة القرارات لصالح الفلاحين و المستثمرين في ميدان زراعة الحبوب للنهوض و مواصلة الجهود التي بدأها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية و المتمثلة في تحسين الأمن الغذائي و التقليل من الفجوة الغذائية، حيث تم تخصيص الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي لدفع مختلف النشاطات المدعمة من طرف الدولة ففي ما يخص بشعبة الحبوب شمل الدعم على النحو التالي:

- **دعم برنامج تكثيف الحبوب:** و تتمثل في حماية وتنمية الثروات الوراثية النباتية، تكثير بذور الحبوب (قمح لين،صلب، شعير، خرطال،)، المحافظة على أنواع الشعير و الخرطال، و منح الجمع. كما يرتكز برنامج تكثيف الحبوب على مسألة تحسين الأمن الغذائي و كذلك تقوية و توسيع القدرة الإنتاجية الفلاحية و تحديثها عبر تحقيق البرامج الآتية لأفاق 2014.

- تكثيف إنتاج الحبوب قصد بلوغ إنتاج 50.2 مليون قنطار في السنة من بينها 33,4 مليون قنطار من القمح بنوعيه و هذا ما يبينه الجدول رقم (27)، و في هذا الإطار تم تحديد هدفين هما[1]:
  - ✓ رفع إنتاج و مردودية محصول الحبوب.
  - ✓ إدخال مصطلح الشعبة في مجموعة الحبوب.
- تقليص أراضي البور بحوالي مليون هكتار.
- تغطية الاحتياجات من البذور و الشتلات ذات النوعية للاستجابة لحاجيات برامج التكثيف.

إن تحقيق هذا البرنامج لا يمكن تجسيده إلا بتنظيم اقتصادي جيد لشعبة الحبوب و تقوية النشاط الإنتاجي و احترام البيئة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **اليوم العالمي للتغذية : تحقيق الأمن الغذائي في وقت الأزمات**، 15 اكتوبر 2009، ص.13.

الجدول (28): أفاق تطور إنتاج محصول الحبوب في الجزائر لفترة 2014/2009

الوحدة: قنطار

النوع / العام	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الشوفان	المجموع
2009	16695890	8534780	11987900	848020	38066590
2010	17606240	9089500	12687090	908900	40591730
2011	19213070	9806480	13677870	993530	43690950
2012	20609150	10515400	14575400	1093670	46793620
2013	22160050	11811000	15542300	1209830	50723180
2014	23370800	12625220	16391400	1283620	53671040

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **اليوم العالمي للتغذية: أسعار الأغذية من التأزم إلى الاستقرار**، أكتوبر 2011، ص 18.

⌗ إجراءات جديدة لدعم إنتاج شعبة الحبوب:

بعد التراجع الكارثي الذي سجلته الجزائر في إنتاج الحبوب خلال موسم 2008 اتخذت الحكومة إجراءات جديدة لتشجيع إنتاج الحبوب بكل أنواعها في ظل سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، وذلك بإقرار دعم لصالح الفلاحين المنتجين، يتلقون حصصهم المالية مباشرة بعد جني المحصول، موازاة مع مراجعة قيمة الدعم الموجه لإنتاج هذه المادة نحو الزيادة، و هذا الدعم لفائدة الفلاحين هو من اجل الحفاظ على القدرة الشرائية ومواجهة ارتفاع أسعارها دوليا.

الفلاحون يتلقون حصص الدعم مباشرة بعد جني المحصول وليس قبله في خطوة من الجهاز التنفيذي نحو توجيه وتشجيع الفلاحين على زراعة الحبوب لمواجهة الارتفاع المسجل في هذه المادة عالميا، وكذا ضمان دعم القدرة الشرائية للمواطن بالإضافة إلى وقف عمليات الاحتيال التي عادة ما يلجأ إليها الفلاحون.

لقد تقرر مراجعة قيمة الدعم الموجه للقنطار الواحد من الحبوب في عام 2008، مقارنة بقيمة الدعم التي كانت مقررة في سنة 2007، إذ أن الحكومة حددت سعر تنازل الفلاحين لصالح تعاونيات الحبوب عند 4500 دينار للقنطار من القمح الصلب عام 2008، عوض 2100 دينار المعتمدة لموسم

2007، في حين أصبح سعر تنازل القمح اللين عند حدود 3500 دينار في موسم 2008، عوض ال 1950 دينار سنة 2007، أما بالنسبة لمادة الشعير فقد قفز سعر تنازلها من قبل الفلاحين من 1500 دينار للقنطار الموسم الماضي إلى 2500 دينار لمحصول هذا الموسم.

إن هذه التدابير التي اتخذتها الحكومة لدى سماعها لعرض واف قدمه وزير الفلاحة حول وضعية إنتاج الحبوب، ترمي إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وضمان الاستغلال الناجع للمساحات الزراعية المخصصة للحبوب، موازاة مع محاولة تعزيز القدرة الاستثمارية لمنتجي الحبوب وتسخير استثمارات إنتاج الحبوب. والجدير بالذكر أن مجموعة هذه التدابير الرامية لتشجيع إنتاج الحبوب، لن تنتج أي أثر عن الأسعار المعتمدة من قبل الديوان الوطني للحبوب لدى تنازله عن هذه المواد للمحولين، أي للمطاحن، أي أن الدولة مثلا تشتري من الفلاحين القمح الصلب ب4500 دينار للقنطار وتتنازل عنه للديوان عند 2280 دينار[1].

كما باشرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لإنجاح موسم 2009 إلى إجراء تعديلات على بند أهلية الحصول على قرض دون فوائد للمختصين في زراعة الحبوب لاقتناء المواد اللازمة لنشاطاتهم. وعلى المختصين في زراعة الحبوب الحصول على قروض دون فوائد مباشرة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية أو البنك الوطني الجزائري أو عن طريق جمعياتهم الفلاحية. وفي نفس الإطار يمكن لجمعيات الحبوب منح هذه القروض لمعاونيهم، مع ضرورة الالتزام بتسليم إنتاجهم للجمعية عند نهاية موسم الزراعة. كما عملت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية على توفير البذور والأسمدة ومواد الصحة النباتية اللازمة بكميات كافية لانطلاق حملة الحرث والبذر، على مستوى جمعيات الحبوب وكذا على مستوى المؤسسات والوحدات الأخرى المختصة في هذا المجال. لاسيما وأن أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2008 تضمن إعفاء الأسمدة و مواد الصحة النباتية من الضريبة على القيمة المضافة وكذا عدم إخضاع نشاط زراعة الحبوب للضرائب.

كما قام الديوان الجزائري للحبوب بتحضير كافة المعدات اللازمة لعملية الحصاد و الدرس بما فيها آلات الحصاد والدرس حيث يقدر عدد هده الأخيرة بالحظيرة الوطنية بـ 8600 آلة حصاد ودرس على المستوى الوطني، من بينها 1000 آلة حصاد تعرضت للعطب وقد انطلقت عملية إصلاحها و تجديدها مند

[1] سميرة بلعمري،" **إجراءات جديدة لدعم إنتاج الحبوب لفائدة الفلاحين حفاظا على القدرة الشرائية ومواجهة ارتفاع أسعارها دوليا ،"** جريدة الشروق اليومي (17 - 06 – 2008).

أسبوعين وهي عملية مشتركة بين كل من تعاونيات الحبوب والمؤسسة العمومية للعتاد الفلاحي، حيث تمت صيانة 260 آلة حصاد ودرس و 43 منها هي في طور الصيانة و العملية لا تزال متواصلة، وفي هدا الشأن يستفيد الفلاحون الدين تعرضت آلاتهم للعطب من مساعدة مالية تقدر بنسبة 60 بالمائة فيما يخص كل آلة لا تتعدى تكلفة إصلاحها سقف 2.1 مليون دج .

أما بشأن مجال الري فرأت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ضرورة مرافقة جميع مزارعي الحبوب، الذين يستعملون تقنيات الري الحديثة، وتحسين تقنيات الإنتاج قصد ضمان مردودية كبيرة. ودعت وزارة الفلاحة الديوان المهني الجزائري للحبوب إلى التخلي عن قرار تسديد ديون مزارعي الحبوب كشرط مسبق لاقتناء المواد اللازمة لانطلاق عمليتي البذر والحرث لهذا الموسم، وحثت في نفس السياق على تشجيع مزارعي الحبوب إلى اكتتاب تأمينات بهدف تغطية المخاطر المختلفة المرتبطة بنشاطاتهم ومنح أهمية اكبر ودعم خاص للمزارعين الذين تضرروا من الجفاف خلال الحملة 2008. وتمت الدعوة أيضا إلى ضمان التنسيق والدعم المتبادل مع مختلف الوحدات المنتجة لبذور الحبوب، ومصالح الدعم الأخرى في صالح تنمية فعالة وسريعة للفرع . وقد تم اتخاذ هذه الإجراءات بعد تراجع الإنتاج إلى 17 مليون قنطار خلال 2008 نتيجة الجفاف الذي ضرب العديد من المناطق، وستكون أول حملة يؤطرها النظام الجديد لتنظيم المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع[1].

[1] **إجراءات جديدة لسد الفجوة وإنجاح موسم زراعة الحبوب**، الحوار : 29 - 09 - 2008 www.djazairess.com (04-01-2012).

خلاصة الفصل الثالث

كانت لإجراءات و تدابير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي تم امتداده للعالم الريفي و المطبق طيلة عشرية 2000/ 2008 انعكاسات ايجابية و أخرى سلبية على الإنتاج الزراعي بصفة عامة و زراعة الحبوب بصفة خاصة، فالفئة الأولى من الآثار الايجابية تمثلت في الأساس في تطوير إنتاج و إنتاجية الحبوب حتى و لو كانت متذبذبة مع استقرار مساحتها و بالتالي تحسين مستوى الأمن الغذائي. و من العوامل التي ساعدت على ذلك هو انتهاج سياسة دعم تكثيف زراعة الحبوب و تشجيع الفلاحين على مواصلة إنتاج هذه المادة الإستراتيجية و لو كانت غير مربحة عن طريق إمدادهم بقروض بدون فوائد و توفير مستلزمات إنتاجها مثل البذور المحسنة و الملائمة لطبيعة المناخ و التربة و أيضا توفير الأسمدة بكميات مناسبة و دعم أسعارها في مرحلتي الإنتاج و الاستهلاك.

لكن رغم هذه المجهودات المبذولة فان للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية انعكاسات سلبية على محصول الحبوب و هو بقاء إنتاجية الحبوب ضعيفة و هذا رغم الزيادة المحسوسة في إنتاج الحبوب وهذا نتيجة لارتباطه بكمية التساقط باعتبار زراعة الحبوب في الجزائر زراعة مطرية و هذا رغم تكثيف زراعتها في المناطق ذات القدرات العالية من حيث تساقط الأمطار و من حيث ملائمة التربة، و هذا راجع إلى مواصلة الفلاحين في إطار برنامج تكثيف زراعة الحبوب استعمال تقنيات إنتاج غير ملائمة و ضعف نسبة استعمال عوامل التكثيف (بذور جيدة، أسمدة و مبيدات) و بالتالي سوء استعمال هذه الأخيرة لا تسمح بالحصول على مردودية كبيرة ومن ثم زيادة ارتباط الاستهلاك المحلي بالاستيراد من الخارج.

لتدعيم زراعة الحبوب في الجزائر تم امتداد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية إلى إتباع سياسة جديدة تمثلت في التجديد الفلاحي و الريفي و هذه الأخيرة كانت من أهدافها ارتفاع الإنتاج الوطني إلى 50 مليون قنطار في أفاق 2014 و هذا بزيادة تدعيمه دائما لبرنامج تكثيف زراعة الحبوب في المناطق الملائمة لزراعتها و المتمركزة أساسا في الأرياف لذلك ركزت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على التنمية الريفية و هذا من أجل تشجيع الفلاحين في هذه المناطق على البقاء و بالتالي استغلال أراضيهم في زراعة الحبوب مع توفير لهم كل مرافق الحياة الضرورية.

الخاتمـة

لقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية كوسيلة لمواجهة الأزمة العميقة التي عانى منها القطاع الزراعي طيلة العشرية السوداء، و من شأنه أن يجد في امتداده الإستراتيجية الملائمة لرسم مسار نمو القطاع الزراعي المستديم، و هذا من أجل تحسين الاكتفاء الذاتي خاصة في المحاصيل الحقلية مثل زراعة الحبوب الذي تعتبر ذات استهلاك واسع من طرف أفراد المجتمع الجزائري، لأن تحسين الاكتفاء الذاتي في الحبوب تعتبر حتمية قومية وضرورة ملحة، لأنها قضية محصول غذائي استراتيجي لذا يجب الاكتفاء منه لضمان أمن الأمة.

الغرض من تبني سياسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم الريفية و التي وضعته وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في بداية الألفية الثالثة، هو دعم تكثيف إنتاج الحبوب في المناطق ذات القدرات العالية و المتوسطة، والتي هي في نفس الوقت مشجعة لتدعيم الأمن الغذائي للفرد الجزائري و المساهمة في تحسين مستواه المعيشي بتوفير مناصب الشغل و تحقيق التنمية الريفية و هي تعتبر خطوة جديدة في ميدان رفع إنتاج و إنتاجية محصول الحبوب و بالتالي رفع نسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الإستراتيجية التي منها يمكن تقليص الفاتورة الغذائية من جهة ودعم الصادرات خارج المحروقات من جهة أخري .

يظهرأثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية في مجال زراعة الحبوب من خلال ارتفاع حصاد الحبوب إلى 42 مليون قنطار عام 2003 والى 43 مليون قنطار سنة 2007، و تسعى الجزائر إلى بلوغ 50 مليون قنطار عام 2014 و بذلك سيغطي الإنتاج المحلي حوالي 90 % من الاحتياجات الوطنية و المقدرة سنويا ب 60 مليون قنطار. كما حقق المخطط استقرار في المساحة المزروعة حبوبا و المقدرة ب 3,2 مليون هكتار، و كذلك ارتفاع طفيف في معدل المردودية المقدرة ما بين 11 و 15 قنطار في الهكتار الواحد.

لكن رغم الجهود المبذولة منذ سنوات لتحسين المر دودية إلا أن الوضعية أصبحت مزرية و الإنتاجية في الوحدة الأرضية في انخفاض مستمر إلى حد عدم الوصول حتى إلى نصف المتوسط العالمي لإنتاجية الحبوب و المقدر ب 18 قنطار في الهكتار و هذا نتيجة لضعف الإنتاج، إضافة إلى نقص المتابعة و الرقابة في الميدان و قد نتج عنها اختلالات في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و أخطاء في تمويل المساعدات الممنوحة للفلاحين. أما عامل الظروف المناخية مثل الجفاف الحاد الذي أصيب الوطن في موسم 2008 ساهم في انخفاض إنتاج الحبوب إلى حوالي 17 مليون قنطار و بالتالي قدرت الكمية المستوردة من الحبوب في هذه السنة إلى حوالي 70% من الكمية المتاحة للاستهلاك .

أولا:اختبار الفرضيات:

بعد بحث مضن و وصف و تحليل للمعطيات تمكنا في الأخير إلى الخروج بنتائج أكدت فرضيات الموضوع.

✓ **بشأن الفرضية الأولى،** التي رأينا فيها أن في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية تعتبر عملية تكثيف زراعة الحبوب في المناطق ذات الإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج عاملا مساعدا على زيادة الإنتاج و المردودية في محصول الحبوب، و لقد تأكدنا من صحة هذه الفرضية إذ في القديم كانت زراعة الحبوب في الجزائر تزرع في كل مناطق البلاد الصالحة للزراعة و بالتالي نجد أن هنالك مستثمرات فلاحية واقعة في المناطق المتميزة بتساقط تفوق 600 ملم و بالتالي تعطي إنتاج كبير لكن هنالك مستثمرات أخرى بنفس الدعم يكون إنتاجها ضعيف لأنها تتمركز في مناطق لا يتجاوز فيها كمية التساقط 250 ملم . إذن هذا لدليل على أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية عمل جاهدا على تحويل زراعة الحبوب إلى المناطق ذات الإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، أي زراعة الحبوب في المناطق المتميزة بتساقط يفوق 450 ملم و تحويل الأراضي ضعيفة التساقط إلى زراعات أخرى مثل زراعة الأشجار المثمرة.

✓ **بشأن الفرضية الثانية،** و الخاصة باعتبار العوامل المناخية و سوء استخدام مدخلات الإنتاج المناسبة (البذور المحسنة، الأسمدة و المبيدات) من العوامل الأساسية التي تحد من ارتفاع إنتاج الحبوب في الجزائر، و لقد تأكدنا من صحة هذه الفرضية و ذلك من خلال التذبذب الذي يعرفه إنتاج الحبوب من موسم إلى أخر و هذا رغم الإجراءات و التدابير التي أخذت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، فما استنتجاه من خلال تحليلنا لهذا الموضوع هو ارتباط الظروف المناخية بتطور إنتاج الحبوب، أضف إلى ذلك أن عدم حسن استخدام البذور المحسنة ذات المردودية العالية و عدم استعمال الأسمدة الفوسفاتية و الأزوتية بالكميات اللازمة حتما أدي إلى ضعف الإنتاج و المردودية لذلك كانت على السلطات تطبيق إجراءات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية بصرامة و استمرار الجهود و تعميمها.

ثانيا: نتائج الموضوع:

لقد أسفر هذا الموضوع إلى استخلاص النتائج التالية:

1. إن برنامج التحويل الذي يهدف إلى تكييف و تلاؤم أنظمة الإنتاج مع ظروف التربة والمناخ الذي اتبعه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و حتى بعد ذلك سياسة التجديد الفلاحي و الريفي سمح بتقليص إلى حد كبير زراعة الحبوب في المناطق الحساسة وتعويضها بزراعة أكثر ملائمة، تساعد على حماية و تعزيز الأراضي الهشة كالأشجار المثمرة الجبلية و أشجار الكروم ذات مردود جيد. فمساحة الأشجار المثمرة و الكروم تضاعفت من 500.000 هكتار إلى 850.000 هكتار. بينما استقرت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب عند حدود 3.2 مليون هكتار (بينما كانت 3.7 مليون هكتار) متمركزة على مستوى المناطق ذات القدرات العالية و المتوسطة و التي سمحت بتحسين كبير للإنتاج السنوي الذي قدر بمعدل سنوي يفوق 33 مليون قنطار متوسط 2008/2000 مقارنة ب 22 مليون قنطار خلال عشرية 1999/1990 .

2. الإنتاج الوطني من الحبوب رغم تحسنه لا يكفي لسد حاجيات الطلب المحلي، ففي سنة 2007 بلغ إنتاج الحبوب حوالي 43 مليون قنطار لكن الاستهلاك المحلي يحتاج إلى 60 مليون قنطار سنويا و ممكن أن يصل إلى أكثر من ذلك و هذا نتيجة لزيادة النمو الديمغرافي.

3. استيراد الحبوب ما زال واردا إذ مازالت الجزائر تحتل المرتبة السادسة عالميا في استيراده، كما تحتل المرتبة الأولى من حيث استيراد القمح الصلب عالميا.

4. إن زيادة إنتاج و إنتاجية الحبوب مرهون أولا بضرورة توفير مستلزمات الإنتاج من بذور، أسمدة و مبيدات و نقصها حتما سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج، و ثانيا بنقص المساحات البورية أو المتروكة.

5. ارتباط زراعة الحبوب في الجزائر بكمية الأمطار المتساقطة جعل الإنتاج يتعرض تارة للارتفاع و تارة أخرى للانخفاض و هذا كون زراعة الحبوب في الجزائر شتوية مطرية ، و بالتالي كلما اضطربت الأحوال المناخية اضطرب الإنتاج و المردودية. اذا هنا تظهر أهمية الزراعات المطرية مقارنة بالمروية حيث تعتمد الأولى بشكل أساسي على الظروف المناخية.

6. بقاء الفلاحين على استعمال البذور المحلية و المنتجة في مزارعهم من العوامل التي حدت من تطور إنتاج الحبوب في الجزائر، و بالتالي عدم بلوغ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية الأهداف المسطرة منذ البداية.

7. لقد سمح الدعم المقدم من طرف الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية في مجال تطوير شعبة الحبوب و المتمثلة في دعم أسعار القمح عند الإنتاج و الاستهلاك إلى جانب القروض الزراعية الميسرة و دون فوائد، بالإضافة إلى تقديم الدعم ضمن خدمات إتاحة مياه الري و حاصدات المحاصيل و الأعلاف إلى تحقيق تحسين طفيف في أوضاع الأمن الغذائي في مادة الحبوب على العموم ومادة القمح بنوعيه على الخصوص.

8. برنامج تطوير مختلف الشعب و الفروع الزراعية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أدى إلى تحسين كبير في توفير المنتجات الزراعية و وصول هذه المنتجات للمستهلك و بالتالي المساهمة في تحسن متوسط الأمن الغذائي للبلاد.

ثالثا: التوصيات:

من أجل مستقبل أفضل لزراعة الحبوب في الجزائر و التقليل من الواردات نقترح التوصيات التالية:

1. زيادة تطبيق برنامج التكثيف في زراعة الحبوب و التي تعتبر من البدائل الممكنة (هذا ما أكدت عليه سياسة التجديد الفلاحي و الريفي) و هذا بتطبيق تقنيات زراعية ملائمة مثل: خدمة الأرض، استعمال بذور محسنة و ذات مردودية عالية و ملائمة للاضطرابات المناخية و مراقبة الأمراض التي تصيب مجموعة الحبوب و مكافحتها.

2. إن إمكانية التوسع الرأسي وحتى الأفقي (بالتقليل من مساحة البور) في إنتاج الحبوب في الجزائر كبيرة جدا بالنظر إلى الإنتاجية الحالية المتدنية، و ذلك بإتباع دورة زراعية ثنائية أي بدل إتباع دورة عادية والمتمثلة في زراعة القمح مثلا في السنة الأولى ثم تركها في السنة المقبلة بورا نتبع الدورة الزراعية الثنائية التي تزرع قمح في السنة الأولى ثم زراعة علفية للحيوانات في السنة الثانية ثم إعادة

زراعة القمح في السنة التالية و بهذه الطريقة يتم التقليل من مساحة البور من جهة و من جهة أخرى توفير غذاء للحيوانات.

3. أن تعمل الدولة على توفير عوامل الإنتاج الضرورية في الوقت المناسب مع مواصلة التطبيق الصارم في تنفيذ إجراءات سياسة التجديد الفلاحي و الريفي.

4. إشراك المزارعين محليا من خلال تنظيماتهم المهنية المختلفة في وضع السياسات والمشاريع الزراعية التي تهمهم بالدرجة الأولى لضمان نجاحها واستدامتها.

5. تشجيع البحث الزراعي العلمي الخاص بزراعة الحبوب من مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، و الحث على بذل مجهودات في استنباط أقوى أصناف الحبوب و التي يمكن لها مقاومة الحرارة و الجفاف.

6. تثمين وتبليغ نتائج البحث الزراعي المؤكدة للمزارعين من خلال جهاز إرشاد زراعي فعال وميداني.

7. تحسين إنتاجية الشعير لأهميته الاقتصادية في ضمان التكامل بين إنتاج الحبوب وتربية الأغنام.

8. مادام زراعة الحبوب في الجزائر شتوية و مطرية و طالما هنالك ارتباط وثيق بين زيادة إنتاج الحبوب و كمية الأمطار المتساقطة فبالتالي يجب التركيز أكثر على استعمال تقنيات الري مع تطويرها فمن جهة يؤدي ذلك إلى تحقيق اقتصاد هام للموارد المائية و من جهة أخرى تؤدي هذه التقنيات إلى رفع المساحة المسقية (المروية) إلى أكثر من 835.000 هكتار بعد ما كانت 350.000 هكتار سنة 1999.

رابعا: أفاق الموضوع:

بعد معالجة إشكالية موضوعنا المركزة على التعرف على مدى مساهمة و أثر إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي اعتمدته الجزائر سنة 2000 في تحسين أوضاع الأمن الغذائي لمحصول الحبوب، و من خلال مسار التحليل الذي ركز عليه موضوعنا ظهرت لنا العديد من الجوانب و الإشكاليات الجديدة التي لم نستطع بلورتها و نقترح بمواصلة البحث فيها و هذا نظرا لأهميتها و منها:

1. دراسة أثار استعمال تقنية الري على تطور إنتاج المحاصيل الحقلية كزراعة الحبوب.
2. إستراتيجية و انعكاسات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية على زراعة الحبوب في المناطق الصحراوية.
3. إستراتيجية ترقية صادرات الحبوب كدعامة للصادرات ما بعد المحروقات.
4. سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و دورها في تحسين أوضاع الأمن الغذائي لمجموعة الحبوب.

قائمـــة المراجـــع

❖ المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. حسن بهلول محمد بلقاسم، **القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الجزائر، 1976.
2. الراوي منصور، **الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه**، شؤون عربية، ع. 75، سبتمبر 1993.
3. الطنوبي محمد عمر، **الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي و الإرشاد الزراعي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996.
4. غربي فوزية، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، لبنان، 2010.
5. فتح الله و لعلو، **الاقتصاد السياسي توزيع المداخيل النقود و الائتمان**، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، ج.2، الطبعة الأولى، لبنان ، 1981.
6. محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، ع.230، الكويت، 1998.
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، الخرطوم، 2010.

II. الأطروحات و المذكرات:

⌗ الأطروحات:

8. طاهر زهير، **تطور التبعية الغذائية في الجزائر و علاقتها بالتزايد الديمغرافي** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011.
9. مبروكي الطاهر، **إستراتيجية إنتاج الحبوب في المناطق الصحراوية : دراسة مقارنة بين الجزائر و السعودية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009.

⌗ المذكرات:

10.أوزال عبد القادر، **إشكالية إنتاج الحبوب في العالم على ضوء جولة الأورغواي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،1998.

11.أعمر سعيد شعبان، **القطاع الفلاحي في الجزائر واقع و أفاق دراسة تطبيقية بولاية الجلفة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

12.بوالسبت عبد القادر، **دراسة تحليلية و تنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة.

13.بوعزيز عبد الرزاق، **محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي دراسة حالة برنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000 – 2004**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

14.رجراج محمد، **إنتاج و استهلاك المحاصيل الشتوية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.

15.لعروسي العربي، **إنتاج القمح في الجزائر دراسة اقتصادية و قياسية إحصائية من سنة 1967 إلى 1998**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

16.منصور مليكة ، **مكانة سياسات إنتاج الحبوب في التنمية الزراعية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998.

III. منشورات وزارية:

17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ، 2000.

18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز، 1998.

19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، منشور رقم 00332 المؤرخ في 18 جويلية 2000.

20.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية : مذكرة تتعلق بمتابعة و تقويم برامج التنمية الفلاحية و الريفية، منشور وزاري مشترك رقم 221، جويلية 2002.

IV. التقارير:

21.المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية ، الدورة الثامنة عشر، جويلية 2001.

22.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 1999، الدورة العامة، 15ماي 2000.

23. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة2003، الدورة العامة.

24. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مديرية الإحصائيات: تقدير حجم اليد العاملة الفلاحية على مستوى المستثمرات الفلاحية، أكتوبر2001.

25.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية" مذكرة العام الثاني،" 2002.

26.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، دراسة توثيقية للسياسات الزراعية خلال العقد السابق، أكتوبر 2009 .

27.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، تقرير حول الأمن الغذائي لعام 2007 و 2008.

28.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، اليوم العالمي للتغذية: أسعار الأغذية من التأزم إلى الاستقرار، أكتوبر 2011.

29.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، اليوم العالمي للتغذية : تحقيق الأمن الغذائي في وقت الأزمات، 15 اكتوبر 2009.

30.جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حالة الزراعة في الأقطار العربية: تقرير النصف الثاني.

V. المجلات،الملتقيات و الجرائد:

31. بن ناصر عيسى ، انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة منتوري–قسنطينة)، ع.22 ، ديسمبر 2004 .

32.غربي فوزية، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة محمد خيضر بسكرة)،ع. 5، ديسمبر 2003.

33.حمداش عبد المجيد ، أهمية دراسات" البحث -التنمية" في تحسين إنتاج محاصيل الحبوب في الزراعة المطرية بشمال إفريقيا: محصول القمح المطري في الجزائر نموذجا، الملتقى العلمي الدولي الـتاسع حول: تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجـزائريين، 2011.

34.جريدة الشروق اليومي، سميرة بلعمري، إجراءات جديدة لدعم إنتاج الحبوب لفائدة الفلاحين حفاظا على القدرة الشرائية ومواجهة ارتفاع أسعارها دوليا،17 - 06 - 2008 .

❖ المراجع باللغة الفرنسية:

1. Les Ouvrages :

35. Elyse Mesli**. Les vicissitudes de l'agriculture Algérienne** , Édition Dehleb, Alger, 1996.

36. Abdelhamid Bencharif, **La Filière blé En Algérie: Le Blé, la semoule et le pain**, Paris, 1996.

37. Ministère de l'Agriculture et de Développement Rural, **L'obtention variétale en Algérie: cas des céréales à paille**, INRAA, 2006.

2. Les Revues :

38. J-C-Karsenty, Elément sur l'intensification dans l'agriculture algérienne, CREAD, 1977.

3. Les Rapports :

39. Conseil National Economique et Social, projet de rapport sur la conjoncture de second semestre 1994, mars 1995.

40. Conseil National Economique et Social, projet de rapport sur la conjoncture de second semestre 1998, mai 1999.

41. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, rapport sur la céréaliculture, DRDPA, 2009.

42. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Agriculture et du développement rural, rapport sur l'Organisation de la récolte, la collecte, le stockage et la conservation de la qualité du grain, DRDPA Alger, 29 Septembre 2010.

43. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'agriculture et du développement rural, Rapport sur la situation agricole 2003.

4. Divers:

44. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Agriculture du Développement Rural : L'Agriculture dans l'économie nationale, 1999.

45. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de L'agriculture et du Développement Rural : statistiques agricole, 2003.

46. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'agriculture et du Développement Rural :(L'indicateur d'évaluation mis en œuvre PNDAR)، 2003.

47. Collection statistique, no .119 (février 2005).

48. Annuaire Statistique de l'Algérie, no.22, 2006.

5. Site web :

49.http://www.doc-etudiant.fr : La filière céréale en Algérie. (14/12/2010).

50.http:// www.djazairess.com ،(2012-01-04) .

الـمـلاحـق

الملحق III

القائمة المؤقتة لأصناف الحبوب المسموح بإنتاجها و تسويقها

أنواع القمح الصلب :

01 – بيدي 17
02 – أربيس (كابيتي)
03 –
04 – سباغو (إنراط 69)
05 – طاسيلي (ميكسيكالي 75 – أكساد 65)
06 – محمد بن بشير
07 – البيبانس (مون بوليي 37.856)
08 – واد زناتي 368
09 – شقران (بولونيكوم)
10 – ساحل
11 – هقار (فيترون)
12 – واحة "S"
13 – الزيبانس (ZB X FG)
14 – GTADUR
15 – أيدر
16 – أم ربيع
17 – كبير
18 – شام 3
19 – شان "S"
20 – كريم (بافروس)
21 – بليخ 02

أنواع القمح اللين :

01 – هدنة (أكساد 59)
02 – عنزة
03 – بني سليمان (أرز)
04 – شليف (بافون "س")
05 – الصومام (BOUGGA X BJY)
06 – فلورونس أورور 8193
07 – ماهون ديميتر
08 – ميسوني (القمح اللين رقم 4)
09 – هضاب (تلكونت ، HD 1220)
10 – نسر
11 – سيدي عقبة
12 – رومل (سيبيتي سيروس)
13 – تسالة (ميكسيكانو 1481)
14 – إيسر (زرقون ، CCINIA)
15 – زيدان
16 – عين عبيد ("A" AS 81189)
17 – زياد (ألوندرا)
18 – سترمبيلي

أنواع الشعير :

01 – بحرية (أكساد 60)
02 – رمادة (أكساد 68)
03 – نيلية (أكساد 176)
04 – دهبية (جيدور)
05 – حمراء (بربار وس)
06 – ريحان 03
07 – سعيدة
08 – تشدرات
09 – إكسبرس
10 – بليزانت
11 – سفراء
12 – بديعة
13 – روبال.

أنواع الخرطال :

01 – نور (افون)
02 – قبلي (كورة 977)
03 – لكحل
04 – بحري (بريفيزيون)
05 – لحمر (أحمر 31)
06 – قالة 4
07 – غربي (wwI78)

أنواع الريجيكال :

01 – ملياني (كلير كال)
02 – بابور (بيفل)
03 – شنوة (أسيوت)
04 – شريعة (دريرة أوت كروس)
05 – شيلية (خوانيو 159)
06 – إيفري (IFTT 314)
07 – توريندو
08 – تريك
09 – ماجيستر ال

30

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، التعليمة رقم 000311 ، مراقبة شتائل الأشجار المثمرة و أشجار الكروم، الملحق رقم 3، 03جويلية 2000.